



3 Biomedical Alexandria



0180440

الميثاق الترامنصر والوفاء



سيف غولباشا

محمود أبو الفتح

التمن ٢٥ قرشاً



حضرت علی یکتا پاشا

المسألة المصيرة والوفاء



بفتح
محمود أبو الفتح

الى المجاهدين بالامس . والى أبناء الغد أقدم هذا الكتاب
محمود أبو الفتح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أصدرت في أواخر الشتاء الماضي كتاب «مع الوفد المصري»
ولكن الظروف قضت في ذلك الحين بأن أغفل ذكر أشياء كثيرة
لأن القضية المصرية لم تكن قد وصلت بعد إلى ما وصلت إليه الآن
وقد زال أكثر الظروف المشار إليها فرأيت أن أصدر هذا
الكتاب متضمنا ما لم يتيسر لي نشره قبلا . وقد أضفت إليه
معلومات كثيرة وبيانات حصلت عليها فيما بعد إذ سافرت إلى أوروبا
خصيصا لجمعها وقد قضيت أكثر من ستة شهور في الحصول
على تفاصيل هامة لم يسبق نشرها من الاستانة وسويسرا وفرنسا
وابطاليا وانكلترا وكل رجائي أن يجيء بالنهاية التي أردتها منه
فيكون مسجلا لتاريخ الحركة المصرية في أوروبا في السنوات الأخيرة
وقد توخيت فيه الدقة ، وفقنا الله لما فيه الخير أنه سميع مجيب
الدعاء

م. ١٠ ف



هيئة الوفد المصري وسكرتاريته بالجرائد اوتيل بياريس



بعد الهدنة

كيف تحركت المسألة المصرية في فرنسا

كانت فرنسا قبل الحرب مركز الجهود التي كان يبذلها في الخارج الوطنيون المصريون وفي طلبهم المنفوره المرحوم مصطفى كامل باشا . وكانت مقتر كل حركة يقومون بها لنشر الدعوة أو على الأقل أكبر معقل للمطالين بمحقوق مصر الباسطين قضيتها في الخارج

وكانت الغيوم متكاثفة في جو السياسة الأوروبية لاسيما فرنسا حيث تتصادم مصالح عديدة لها بمصالح انكلترا وحيث كانت الكراهية القديمة لاتزال باقية يذكها غير ذكرى الماضي مايقع كل يوم ويزيد الفرنسيون نفورا من الانجلوسا كون نم ان الدوائر السياسية الفرنسية كانت تقف موقف الحياد أو تتجاوز ارضاء لانكلترا حتى انها حالت دون عقد المؤتمر المصري بباريس في شهر سبتمبر سنة ١٩١٠ (وقد فقد بير وكسل في ٢٢ و٢٣ و٢٤ سبتمبر سنة ١٩١٠) ولكن هذا لم يمنع الدوائر غير الرسمية من العطف على قضية مصر وتأيدها

هكذا كان مركز الحركة الوطنية المصرية في فرنسا حتى نشبت الحرب ووجدت فرنسا الخطر الالمانى يهددها ثم وجدت انكلترا

تدخل الحرب في صفها فجاءت فترة سكوت ونزل ستار كفيف

على جميع المسائل التي كانت تثير المواصف قبل الحرب
وليس فيما أرى إليه تقدير جهود انكلترا في الحرب الى جانب
فرنسا. ولا تناول أسباب دخولها ولا كيف كان ذلك. ولا الاطوار التي
حمرت بها السياسة البريطانية أثناء الحرب فان هذه أمور لا يتناولها
الكتاب الحالي. وانما يكفي ان أقول ان انكلترا بمجرد دخول الحرب
أصبحت حليفة فرنسا فشكل كلمة يكون فيها مساس أو شبه مساس
بها جريمة أقل ما ينال قائلها الاعتقال السيء ان لم تكن المحاكمة امام
المجالس العسكرية بدعوى نشر أفكار أو مبادئ من شأنها تكدير
صفاء التحالف والمساعدة على انهزام الجيوش الفرنسية.

وكانت رقابة المطبوعات في فرنسا تحول دون نشر أى شيء
يمكن ان لا يروق السلطات البريطانية بل كانت الرقابة أحيانا تتغالى
في ذلك الى حد غير معقول

وأكثر من هذا ان المصريين الذين كانوا في فرنسا أثناء
الحرب كانوا موضوع المراقبة والتضييق

وكان هذا التضييق نفسه يتناول المصريين حتى في البلاد المحايدة
مثل سويسرا وغيرها. إذ منعت النقود عن كل من كان يظن انه
وطني أو يساعد الحركة الوطنية.

وجاءت المهدنة أخيراً فخرت النفوس من رقي السكوت
المقروض نحو خمس سنوات . وبدأ أثر الحرب يظهر في كل مكان
بين الأحزاب والجماعات كالأمم والشعوب ومن ذلك انقسام
الافكار في هئتين كبيرتين : «حزب حقوق الانسان» و «الحزب
الاشتراكي الفرنسي»

أما انقسام الافكار في الحزب الاشتراكي فلا يهم التنازع
بيانه إذا لاصلة له بموضوع بحثنا ويكفي ان نذكر ان المبادئ
الاشتراكية المتطرفة أخذت تنمو في نهاية الحرب وأخذ عدد
المتطرفين في الحزب يزداد وينمو بخلاف المعتدلين الذين كانوا
يتضاءلون ويتناقصون

وحدث مثل هذا في «حزب حقوق الانسان» إذ تألفت
أقلية من رأيها ان يتوسع الحزب في أعماله فلا يقصرها على الدفاع
عن حقوق «الانسان» فقط بل يضيف الى شعاره «الدفاع عن
حقوق الشعوب والجنسيات» . لاسيما ان الحرب انجالت عن شعوب
كثيرة مستعبدة تمهيدا للوصول الى بر الحرية والتخلص من قيود
الاقوياء القائمين

وكان ممن اقتنعوا بهذه الفكرة الاستاذ «لوسيان باركيسو» المحامي
ورئيس شعبة الحزب في الحى الخامس التي كان ينتخب اليها مصريان
ممن يدرسون في أوروبا هما عبده أفندى جوده وخليفه أفندى

بويلي وحدث ان عرفهما فوعدهما بمضده في مساعيهما وكانت
فاخرة ذلك ان سميت شعبة اليسار (المتطرفون) في حزب حقوق
الانسان بيانا بسطه الثاني امامها عن المسألة المصرية وكان ذلك قبل
مؤتمر الحزب السنوى في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩١٨ .

كان رئيس الاجتماع الاستاذ « أوسكار بلوش » على أنه رغم
ذكاؤه وتطرفه في المبادئ الحرة كان يؤيد نظرية انكليزية النزعة
فزع ان القوارق الدينية في مصر تثير نار التمصب الدائمة المناقضة
للسلام والمدنية

ولم تكن الاضطرابات قد بدأت في مصر ولم تكن الجالية
المصرية في باريس قد تلقت أخبار النهضة المباركة الموقفة القاسية
على أساس الاتحاد بين أبناء النيل من مسلمين وأقباط واسرائيليين
ومع هذا تيسر للشاين ان ينتفض تلك النظرية لاسيما ان أحدهما
اسرائيلى وهكذا تقرر في نهاية الاجتماع اعلان العطف على القضية
المصرية ومطالبة فريق اليسار بالاهتمام بها حتى ينال المصريون حقهم

وكان الاستاذ باركيسو قد انتدب لحضور مؤتمر الحزب العام
الذى سيعقد في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩١٨ فرضى بان يؤيد مطالب
المصريين امامه وقد قيدت فعلا في برنامج جدول أعمال المؤتمر في
باب : مبدأ الجنسية

وقد قام بذلك فعلا في الساعة الثانية من بعد ظهر ٢٧ ديسمبر ارتقى الاستاذ باركيسو منبر الخطابة في الصالة الكبرى من قصر الجمعيات العلمية وبسط قضية مصر امام سبعة مندوب حضروا المؤتمر

ومما يذكر من خطابه الطويل خاتمة قد قال :
 « يجدونكم عن الجنسيات المحكومة بالغير . التي لا يفكر أحدي
 اقتاذها وتحريرها . وقد حدثوكم عن ايرلندا ... نعم اننا تفكر في
 ايرلندا كثيرا لانها جارتنا ولكن اسمحوا لي ان أقول ان من
 تقاليد الحزب طرح مسألة استعمارية على بساط بحثه في مؤتمره
 السنوي وهكذا اخترت مصر لان العالم فسيح والاييرلنديون
 كثيرون في جميع ارجائه . اني اقل اليكم امنية المصريين اللذين
 ينتميان لشعبي

« ان مصر متشعبة بالمدنية الفرنسية منذ مائة عام ولكن
 انكلترا تذرعت باتفاق سنة ١٩٠٤ واتهزت فرصة الحرب - إذ لم يكن
 لدى أحد في بريطانيا ولا في فرنسا منع من الوقت للكلام -
 وأغلقت تصريحات ساستها الرسمية سواء في ذلك ما صرح به
 تشامبرلن أو غلادستون وبالفور وغيرهم من رؤساء الوزارات التي
 تعاقبت منذ سنة ١٨٨٢ أو وزراء خارجيتها
 انتهزت انكلترا الفرصة فبسطت حمايتها على مصر في شهر

ديسمبر سنة ١٩١٤ ولكن المصريين يطلبون ان يكونوا أحراراً
ولهم ذلك الحق

انهم لا يريدون ان يكونوا تابعين لاحد وقد جاءوا يطلبونكم
على لسانى بتسجيل مطلبهم هذا وتأيينه (١) « (تصفيق حاد)
هكذا ابتدأت المسألة المصرية تتحرك من جديد في فرنسا.
ويفسر ما تقدم سبب اهتمام حزب حقوق الانسان بها فيما بعد اذ
عرضها عليه الوفد المصرى مما سيرد ذكره

(١) مستخرجة من السجل الروسى لمؤتمر حزب حقوق الانسان سنة ١٩١٨





عبد العزيز بك فهمي

منشأ الجمعية المصرية

كيف تألفت وكيف اشتغلت

لقد بسطت في الجزء السابق من كتابي عن الحركة المصرية شيئاً مما فعلته الجمعية المصرية بباريس غير انني فاتني ان أذكر كيف ألفت وإذا عدت الى استدراك ذلك هنا فأنما بنية تسجيل تاريخ هيئة أدت للقضية المصرية خدمات جليلة

ولدت الجمعية المتقدمة بعد وصول ولسن الى باريس بايام قلائل وكان بدء ظهور الفكرة بين شابين في قهوة « سوردس » الواقعة على شارع « سان ميشيل » إذ اقترح عبده أفندي جوده على خليفه أفندي بوبلي ان يرسل خطاباً الى الرئيس ولسن يسطان فيه أماني المصريين مادام لا ينتظر ان يكون في المؤتمر مندوب عن مصر وفعلاً أعدا خطاباً وقماه في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩١٨

وأخذنا يبحثان عن شخص كبير المقام يرفع خطابهما للمستتر ولسن فقدمهما الاستاذ باركيسو للنائب الاشتراكي موتيه الذي دعاهما لمقابلته في مجلس النواب حيث قضى معهما نحو ساعة ونصف ساعة يناقشهما في مركز مصر السياسي والاقتصادي حتى اقتنع بمدالة مطالب المصريين قبل ان يحدث الكولونل هاوس في الامر وان يرفع خطابهما الى الدكتور ولسن

وقد شجع هذا النجاح الاولي جوده وبولي فكاشفا بعض
مواطنيهما بذلك وهكذا رضى الافندية صبرى الخولى ومحمد سميد
والدكتور والى وطراف وعباس وهى والدكتور شافعى أن يوقعوا
الخطاب معهم

وجرى البحث بين هؤلاء جميعا على الاثر فيما اذا كان يصح
أن يعقبوا عملهم المتقدم بغيره فتقرر أن يؤلفوا من أنفسهم جمعية
مصرية تسمى للحصول على استقلال مصر

على أن أثر الحرب كان لا يزال باقيا فلم يجدوا من الموافق
بدأ حركة النشر «البروباجندا» بنواؤة انكسار مباشرة بل جعلوا النهاية
من حملتهم الاولى تهيم الدوائر السياسية الفرنسية وغيرها مسألة
تفسير المحاكم المختلطة واستئصال اللغة الفرنسية من مصر

وقد كتبت عدة مقالات ومذكرات عن ذلك نشرت في صحف
مختلفة بتوقيع «الجمعية المصرية بباريس» وبين تلك الصحف
«البوبولير» و«دير» و«الاومانيتيه» و«الديش دوتولوز»
«واللانترن» و«والرايل» و«الليبرارول» وغيرها
وبدأت مجلة «لوروب نوفل» حملة كانت فائتها مسألة ابطال
اللغة الفرنسية في مصر

وأدبت الجمعية ست ولائم في أوقات مختلفة من شهر ديسمبر

الى شهر مارس في « تافرن دوبارى » بيوتفار كليشي حضرها
كثيرون من الساسة والنواب . وكانت الصحف تنشر موجز الخطابات
التي تلقى . وبما يذكّر ان الصحف الكبرى مثل الفيغارو والديبا
أخذت تبدي اهتماما بحركة المصريين وكذلك الشركات التلفازية
المختلفة مثل راديو



وحدث ان أرسلت الجمعية خطابا للرئيس ولسن نشرته جريدة
« لير » L'Heure . ووصلت بعض اعداد الجريدة الى مصرف فراف
أعضاء الوفد المصرى من ذلك ان يبارس جمعية تدافع عن القضية
المصرية . وفي ذات ليلة ذهب مصريان أحدهما اسمه أباطه الى قهوة
« سوزس » - المعروفة بأنها تجمع الطلاب المصريين - وسألا عن عنوان
المصريين . وكانوا هناك فتعارفوا وافهم القادمان الحاضرين انهما
يحملان لهم من قبل صاحب المعالي رئيس الوفد ملفين كبيرين ثم
سردا على الطلبة حوادث مصر فدهشوا واعتبطوا وشجعهم ذلك
على مضاعفة جهودهم

ولكن ضعف مالية الجمعية لم يمكنها من نشر الاوراق النشر
الكافي فاضطرت الى طبع مائة نسخة منها على الآلة الكاتبة
ووزعتها على الصحف وبعض الزعماء السياسيين وهكذا رفت
البصوت بقدر ما سمحت لها به حالتها

وأخذت الجمعية تسمى لطبع ثلاث كراسات وصلت إليها من الوفد مع الملفين وهي :

(١) مطالب المصريين

(٢) سياسة انكسار القطنية في مصر

(٣) بيان عن المسألة المصرية

وكانت الجمعية فتيرة كما ذكرت فخذوا في جمع الكتب من بينهم وبذا تسر لهم العمل فطبعوا الكراسة الاولى ولتحاشى عرضها على الرقابة التي كانت لا تسمح مطلقا بنشرها طبعوها وكتبوا في صدرها أنها خاصة ولا يجوز عرضها للبيع أو التوزيع علنا وأرسلوها لمؤتمر الصلح ووصل صدى ذلك الى الصحف فنشرت « الطان » الخبر في الصحيفة الاولى ونشرته التيمس أيضا وكان أعضاء الجمعية يترددون على المحتمرات المختلفة والمحافل الماسونية لبسط الدعوة الى استقلال مصر . وبين المحافل محافل العلم والضمير ومحفل أورشليم الايقوسي ومحفل الجمهورية وبعض أعضائه أعضاء في مجلس الشيوخ ومجلس النواب والمحفل المختلط للحق البشري . وكذلك في الاجتماعات الاشتراكية المختلفة

ولما أخذت أخبار حوادث مصر تصل الى باريس صارت الجمعية تنشر الاحتجاجات تلو بعضها . وكانت بمض شركات النقل مثل شركتي « راديو » و « بارى تلجرام » تنشر بلاغاتها



اسماعيل صديق باشا

ولما اعتقل رئيس الوفد ومن اعتقلوا معه من الاعضاء نشرت
الجمعية احتجاجاً أرسلته بالبرق الى جميع رؤساء الاحزاب والجمعيات
السياسية ورؤساء الوزارات السابقة ومؤتمر الصلح وللأساسة في
البلاد الاخرى المتحالفة

وفي مساء اليوم نفسه كان النائب مارسل كاشان زعيم الحزب
الاشتراكي ورئيس تحرير جريدة «الاولماتيه» يلقى محاضرة في صالة
قصر الجمعيات العلمية على الطلبة الاشتراكيين . وفي نهاية محاضرتة
ذكر مصر ثم انتقل بعد ذلك الى مقر الجمعية المصرية الواقع في البناء
نفسه فاعرب لاعضاؤها الحاضرين عن عطفه على القضية المصرية
واستمداده لمساعدتها بكل ما في وسعه . ثم طلب منهم ان يتدبوا
أحدهم ليسط للطلبة الاشتراكيين أصل المسألة المصرية ويفهمهم
ما ينبغي عنهم من تفاصيلها

وفعلا نذبت الجمعية في الحال ثلاثة من أعضائها شرح أحدهم
للطلبة المشار اليهم تاريخ المسألة المصرية وتطوراتها والمركز الذي
وضع الانكليز فيه البلاد منذ الحرب ثم أظهر حق مصر في
الاستقلال وقد تأثر السامعون بما ألقى عليهم فصاحوا «لتحي مصر»
وانصرفوا وهم ينشدون نشيد المال الدولي (الانترناسيونال)
وطلب المسيو كاشان في الوقت نفسه من الجمعية ان ترسل له
عضوين أو ثلاثة أعضاء يقدمهم لبعض رجال وفد الصلح الامريكي

المقرين من الرئيس ولسن والكولونل هاوس. فهدت الجمعية تلك المهمة للدكتور شافعي أفندي وعبد جوده أفندي وعباس وهي أفندي وخطبه بولي أفندي . وكان هذا بدأ الجهود المصرية في الدوائر السياسية الأمريكية وهي الجهود التي تزايدت أهميتها فيما بعد وسمى أعضاء الجمعية المصرية في توثيق صلتهم بالأمريكيين وكان يند عليهم كل يوم ضابطان أو ثلاثة من الضباط الأمريكيين الملحقين بوفد الصلح لالتقاط المعلومات والاخبار وأخذ بيانات عن القضية المصرية

وفي ذلك الوقت كان فريق اليسار في حزب حقوق الانسان يفكر في تأليف حزب مستقل يسمى حزب حقوق الانسانية ويعمل على حماية مبدأ حق الشعوب وتأييد مطالب الامم المستعبدة ومساعدتها

وكان أكبر عامل في الحزب الجديد ومؤلف له الاستاذ باركيسو الذي أشرت اليه قبلا فرضي ان يكون أول اجتماع للحزب الجديد فخص القضية المصرية . وقبلت الجمعية المصرية ذلك وتقرر عقد اجتماع عام برئاسة النائب كلشان ولكن حدث في هذه الاثناء ان جاءت الاخبار باطلاق سراح سعد باشا ومن معه والسماح للوفد بالسفر فقضت الجمعية تأجيل الاجتماع حتى يكون عقده أثناء وجود الوفد بباريس

جهود الجمعيات المصرية

يصح قبل ان انتقل الى سرد اعمال الوفد في فرنسا وانكلترا وغيرها ان اوجز جهود الجمعيات المصرية باوروبا لاسيما جمعية باريس لما شمر الطلبة المصريون في مختلف البلدان بضرورة العمل بلبلادهم إذ حان الوقت المناسب للقوا جمعيات مختلفه في كل بلاد وجدوا فيه لنشر الدعوة المصريه على قدر ما تسمح لهم به ظروفهم وكانت جمعية باريس مركز الحركة فاعلموا في مركز السياسة الدولية الى جانب مؤتمر الصلح فصوتها اكثر ارتفاعا من غيرها وقد شجرت الجمعيات المختلفة بذلك فجعلتها مرجعها وكانت ترسل اليها ما يتيسر من المال القليل الذي يفيض عن حاجات الطلبة الضرورية وأوفدت جمعية انكلترا احد اعضائها الى باريس ليكون صلة اتصال بينها وبين جمعية باريس

وكان اعضاء جمعية باريس عند وصولنا ١٨ عضواً قرروا ضمى اليهم وكتبوا الي بذلك فصارت ١٩ عضواً . وم الافنديه الدكتور محمد والى الطيب وشقيق جعفر باشا والى والدكتور شافى ومحمد سعيد دكتور في الحقوق وعباس وهبى المهندس ونجل عبدالله باشا وهبى ومحمد صبرى ليسانس فى الآداب والتاريخ وصبرى الخولى وميشيل توما من الحقوق ومختار النقاش المعروف واحمد السيد ليسانس فى

الحقوق وخليفه بولي مهندس وحقوقى وطراف مهندس وانطون
فرح مهندس زراعي وعبد جوده ليسانس حقوق وكفرونى مثله
ولطفي بالسنتال وصادق نجار دتي وعنجورى ومسموده طالبان في
الزراعة ومحمود ابو الفتح كاتب هذه السطور

وقد ذكرت قبلا نشأة الجمعية فلا جد حاجة للمودة الى ذلك
ولسكنى الكنى بان اذكر انها قسمت اعمالها بين اعضائها ووكلت
ادارة جلساتها الى الدكتور والى لانه اكبر الاعضاء سنا
ويمثل علم الجمعية اتحاد عناصر الامة اثلاثة فتم رفقته الحمراء
المهلال والصليب والشعار الاسرائيلي .

ولقة المال لدى الجمعية استأجرت غرفة في مركز الجمعيات العلمية
بالدار رقم ٨ بشارع « دانتون » يومين في الاسبوع تعقد جلساتها
فيها ولكنها لما تيسر لها المال انتقلت في العام الماضي الى مكان
مخصص بها في الدار رقم ٦٠ بشارع المدارس

وكان أول مافلته الجمعية عند وصول الوفد ان دعت رئيسه
واعضائه ودعت كاتب هذه السطور الى حفلة شاي اقامتها في قاعة
السلاح بالبناء الذى يحوى مقر الجمعية في ١٩ ابريل سنة ١٩١٩ اى
يوم وصول الوفد

وقد زين المكان ببعض اعلام مصرية وفرنسية ومدت فيه
مائدة طويلة زينت بالزهور وعند الساعة الرابعة جاء المدعوون

فجلس معالي رئيس الوفد في صدر المائدة والى يمينه الدكتور والى
بصفته اكبر اعضاء الجمعية سناً وجلس الباقون في الاماكن المخصصة
لهم ثم وقف الدكتور وألقى كلمة وجيزة رحب فيها بالوفد ورئيسه
وهناه بالسلامة وخطب عضو آخر في مهمة الوفد وما تنتظره الامة
منه وأشار الى الآمال المقودة عليه والمطقة به

وتكلم رئيس الوفد نيابة عن زملائه فالتى عبارات مؤثره فيها
عمود قاطمة بان الوفد سيعمل للوصول الى الاستقلال التام الذى
لا يرضى به بديلاً

وبسط أحد الاعضاء تاريخ الجمعية وما فعلته وبعد ذلك قدم
النشاي والحلوى بين سمر شبه عائلى ودار الحديث حول ما يرى أعضاء
الجمعية عمله وما يستطيعون تقديمه من المساعدة

ومما أذكره عرضاً أن أحد الخطباء من أعضاء الجمعية تكلم في
خطابه عن حركة الامة ونهضتها وأشار الى فضل المرحوم مصطفى
كامل باشا في ذلك فظهر الامتناع على البعض من هذه العبارة
وحمل خطيب آخر من الجمعية على عمل انكساراً وندد بها
تنديداً شديداً فاعترض عليه أحدهم قائلاً انه ليس من الموافق الطعن
على انكساراً في أرض فرنسية لانها حليفة فرنسا



وزأت الجمعية أن تخذل ذكرى قدوم الوفد الى باريس للمطالبة

بحقوق مصر فعهدت الى مختار أفندي النقاش أن يصنع مدالية تقدم
لرئيس الوفد فوضعها تمثل باريس بحسنة فرنسية يدها في يد حسنة
تمثل مصر بملابس شرقية وتشير (أى باريس) باليد الاخرى علامة
الترحيب وهى باسمه . وفي المدالية عدا ذلك بعض سميات العاصمة
الفرنسية مثل برج « ايفل » المشهور . وعلى يمين الصورة « باريس
ترحب بالوفد المصري » ثم العيارة نفسها بالفرنسية وفي القسم
الاسفل . باللغتين العربية والفرنسية « مقدمة من جمعية باريس
المصرية الى الوفد المصري »

وقد صنع مختار أفندي تمثال « نهضة مصر » المشهور وقد أشرت
اليه في كتاب مع الوفد المصري وأوردت صورته وكتبت عنه
الصحف ما فيه الكفاية



وضعت الجمعية المصرية نفسها تحت تصرف الوفد ولكنها في
الوقت نفسه رأت أن تتابع مهمتها وهي « البروباجندا » . ومما فعلته
انها احتجت على اعتراف ولسن بالحماية في ٢٤ ابريل سنة ١٩١٩ .
وفي ٩ مايو أرسلت الى مؤتمر الصلح احتجاجا على قراره الخاص
بمصر ذكرت فيه مجهود مصر في الحرب ثم ختمته بقولها «
..... نحتاج
أمام الانسانية جماء على الاعتراف بالحماية الانكليزية على مصر »

وأرسلت الجمعية في ٢٧ يونيو تليفرا إلى مؤتمر العمال الانكليزي الذي كان يجتمع في « ساوثبورت » وحضره مندوبون من أحزاب العمال في الممالك الاخرى . وقد انتهزت الجمعية فرصة وجودهم فأرسلت صورته اليهم جميعا وأرسلت احتجاجات الى الحزب الاشتراكي الايطالي وغيره من الانظمة الاشتراكية

وقد طلبت الجمعية من الوفد أن يمدّها بالمال فأمدّها بخمسة آلاف فرنك ثم أمدّها ببعض مبالغ أخرى مساعدة لها على إصدار المجلة التي شرعت تصدرها باسم « مصر »

أشرت في صدر هذا الكتاب الى الاجتماع الذي أرادت الجمعية عقده بالاشتراك مع حزب حقوق الانسانية والى تأجيله لحين وصول الوفد وأذكر هنا إتماما للفائدة انه عقد في مساء ٢٠ مايو بالقاعة الكبرى في دار الجمعيات العلمية . وكانت الرئاسة للنائب كاشان الذي ورد ذكره قبلا — وهو زعيم الاشتراكيين — وكان يساعده السيور بول برولا وكيل جمعية الادباء المعروفة وهو كاتب كبير — والمحامي باركيسو

وقد غصت اقاعة الاجتماع بالحاضرين من طبقات مختلفة وبينهم بعض أعضاء البرلمان الفرنسي وبعض الصحفيين لا سيما

الذين ينتمون الى اليسار منهم . وحضر بعض الضباط الامريكيين . وكثيرون من وفود الجمهوزيات الاسلاميه الروسيه . وكنت قد دعوتهم شخصيا

وكانت على المرحح منضدة جلس اليها الرئيس ومساعداه والخطباء

وجلس في الصف الاول من القبايعه رئيس الوفد المصرى . وأعضاءه . وعند الساعه التاسعه افتتح كاشان الاجتماع فاستنكر المصير الذى أعده مؤتمر الصباح لمصر ووعده المصريين بمضد الحزب الاشتراكي وقال انه سيجطها في طليعه أعماله

وتلاه المحامى باركيسو فتكلم عن تأليف حزب حقوق الانسانيه وبسط الاسباب التى حدثت به الى جعل مسألة مصر فاتحة أعماله . وبسط قضية مصر بأسباب

وتكلم المسيو بول بولوا عن « كراهية الاجنبى » التى تجلت في السياسة الاستعماريه التى ترمى الى اخضاع العالم لفرق من الاستماريين في الدول القويه وأشار الى أحوال مصر السياسيه وتكلم خليفه أفندى بوبلى متديبا عن الجمعيه المصريه وتلاه الاستاذ بصا أفندى واصف المحامى فشرح حوادث شهرى مارس وابريل سنة ١٩١٩

وختم كاشان الاجتماع بكلمه قال في نهايتها « اذا كنتم قد طرقتم

ابواب الاستماريين فاقفلوها في وجوهكم فان الشعب الفرنسي
يفتح لكم ابوابه فاطرقوها »

وعرضت بعض أمور ثابتة بالقانوس السحري ووزعت على
الحاضرين كراسات مطبوعة ببيان القضية المصرية ثم خرج المجتمعون
وهم يصيحون لمصر بالحرية



وقبل الاجتماع المتقدم مباشرة أدبت الجمعية المصرية لبعض
الصحافيين الذين حضروا مأدبة عشاء في البناء نفسه في مكان منفرد
وقد حضرها الكتائب وخطب فيها الاشتراكي المتطرف رابوبور



وكان البعض قد لاحظ على الوفد انه دعا الصحافيين الامريكيين
والانكليز الى مأدبة عند وصوله ولم يدع الصحافيين الفرنسيين
والايطاليين مع ان الواجب يقضى بذلك اما عدم دعوة الفرنسيين فانه
لم يهمل امرها ولكنه لقي امتناعا من اكثر الصحافيين الذين اراد دعوتهم
فقد كان الصحافيون الفرنسيون يقولون ان بلادهم خليفة انكليترا
فلا يستطيعون حضور دعوة هي في الواقع بمثابة مظاهرة ضدها

ورأى الوفد ان يشير على الجمعية المصرية بتوجيه الدعوة الى
الصحافيين الايطاليين باسمها وقد اقيمت لهم مأدبة حضرتها ودعى
اليها مراسلو صحف «الكورييري دلا سيرا» و«سيرا» و«السولي»

و «الزوجورنو» و «الجورنالي ديتاليا» و «ستامبا» و «تيمو»
و «اينوكا» و «ايديا ناتسيونالي» و «سيكولو» و «ايتاليا»
وكانت المأدبة في مطعم دار الجمعية العلمية في ظهر ٤ يونيه
سنة ١٩١٩ وحضر هارئيس الوفد ومعه عبدالعزيز بك فهمي ومصطفى
بك النحاس والدكتور حافظ بك عفيفي ومحمود بك أبو النصر
وفيسا أفندي واصف ومدكور باشا وبدر بك سكرتير الوفد
وبعد تناول الطعام التى الدكتور والى كلمة شكر ثم خطب
الاستاذ ويصا ثم تكلم السنيور فتوريو فتورى مدير سياسة
الجورنالي ديتاليا عن زملائه
وقام معالى سعد باشا فشكر الصحفيين الايطاليين عظيمهم
واهتمامهم بقضية أمة مظلومة وختم الاحتفال بين الهاف لمصر
وايطاليا



وكانت جمعيات المصريين في البلاد الاخرى تنسج على منوال
جمعية باريس أو تساعد في أعمالها سواء ماديا بارسال اعانات لها
أو أدبيا بنشر الكراسات التى تطبعها
ومن أهم تلك الجمعيات الجمعية المصرية ببريطانيا وقد كانت
خاتمة أعمالها الاحتجاج في أوائل الحرب على اعلان الحماية على مصر
احتجاجاً أرسلوه الى رئيس الحكومة البريطانية ومجلس العموم



الجالسون من اليمين - عدلى باشا . سعد باشا . محمد على بك
الواقفون من اليمين - محمد باشا . المكباتى بك . سينوت بك . على ماهر بك

والهيئات السياسية ولكن الحرب والاجراءات الاستثنائية التي اتخذت معهم قضت عليهم بالصمت زمناً طويلاً . حتى اذا انتهت مكاتب الاعضاء من مختلف البلدان البريطانية واجتمعوا قرروا استئناف جهادهم وجمعوا أقصى ما يمكنهم الخروج منه من ملهم فكانت مئات قليلة أرسلوا قسماً منها الى جمعية باريس لتزود حركتها حول مؤتمر الصلح واشتغلوا بالباقي . وكانوا يمدون جمعية باريس بمبالغ أخرى بين وقت وآخر

واستخدموا كثيرين ممن يمتطون على أمانى المصريين مثل المستر ولفرد سكاون بلنت وغيره . وتطوع المصريون الذين أتوا حراسهم للقيام بالأعمال الضرورية وولوا زعامتهم لأحدهم الدكتور عمر . واتخذوا لجمعية مركزاً بفندق « امبريال » بميدان «درسل» وبلغ من أهمية حركتهم أن أقبلت الصحف على تسقط أخبارهم فكتب اليهم جريدة الدايلي هيرالد تقول انها تفتح أعينها لكتاباتهم . وهكذا جعلوا في مركز الجمعية قسماً مخصصاً بالاستعلامات والنشر ويرجع اليهم وحدهم الفضل في فكرة المناقشة التي فتح بابها « الكابتن ودجوودين » في مجلس العموم في ١٥ مايو والتي حلت السلطات على تنقيش مركز الجمعية وصارت ما فيه من الاوراق وقيل في ذلك الوقت ان الحكومة ترمع اتخاذ اجراءات ضدهم فاتفقوا مع محام ايرلندي قدير على أن يتول القضية وأرادوا

أن ينتهزوا هذه الفرصة لبسط الحالة في مصر ولكن الامر وقف
عند حد الاجراءات الاولى

ورأى الوفد بعد جلسة مجلس العموم نتيجة جهود الطلبة في
انكلترا ورأى الاجراءات التي كان في النية اتخاذها ضدهم فأرسل
اليهم مبلنا مامع مندوب لهم كان يباريس حمل لهم معه أيضا بعض
بيانات تفيد في حركة النشر

وقد ساعدتم الوفد بعد ذلك ببعض مبالغ أيضا ليستقيموا بها
في جهودهم

ومن مظاهر الوطنية الجديرة بالذكر أن هؤلاء الشبان كانوا
قبل وصول اطالأت اليهم يحرمون أنفسهم من الضروريات فضلا
عن الكماليات للاتفاق على حركتهم بل كانوا يبيعون كتبهم
وأدواتهم بل ملابسهم أيضا لتحصيل النفقات اللازمة لأعمالهم





الڊڪٽور حافظ عفيقي بك

مؤتمر الجمعيات المصرية

فكرت الجمعية المصرية بباريس في أواخر سنة ١٩١٩ في عقد مؤتمر من بقية الجمعيات المصرية بأوروبا للبحث في تنسيق خطة للعمل ولتوحيد جهودها فأرسلت الدعوات الى الجمعيات المصرية في مختلف البلدان بفرنسا وانكلترا وسويسرا لتحضر مؤتمرًا عامًا تقرر ان يعقد بباريس في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ الدراسة أفيد الوسائل التي تتبع في سبيل نشر الدعوة وخيرها

واتخذت جمعية باريس لجنة للعمل مايلزم للقيام بالمشروع وهذه نظمت ثلاث لجان فرعية. الاولى مهمتها السيتيئة الا كما كن اللازمة لنزول المندوبين الذين سيصلون وتسهيل اقامتهم بباريس والثانية لاعداد المؤتمر وتنظيمه مثل تعيين جدول الاعمال ومثل حركة النشر عن المؤتمر في الصحف وابلاغ قرارات المؤتمر الى الوفد المصرى

وعهد للثلاثة بالمسائل التي تكون لها صلة بمصر

او قد دعي المندوبون الى شأى ابعده لهم جمعية باريس في الصالة الكبرى بدار الجمعيات العلمية بعد ظهر ٢٧ ديسمبر . ثم عقد الاجتماع الاول بعد الشأى فافتحه الدكتور والى رئيس جمعية باريس

بكلمة استهلها بالترحيب بالمندوبين ثم أظهر ان الغاية من المؤتمر هي توحيد خطة العمل لنشر الدعوة بانجم الوسائل وأقومها . ثم اشار الى نشأة جمعية باريس فذكر انها تألفت قبل الحركة التي قامت في مصر وقبل وصول الوفد . وعدد أعمالها وخدماتها وانتقل الى شرح المساعدات الادبية التي قدمتها الجمعية للوفد المصري لتسهيل بعض أعماله ومساعدته في باريس . وذكر أن الجمعية موطدة العزم على أن تتابع جهادها في سبيل استقلال مصر حتى النهاية

وبعد ذلك تلا السكرتير يانا بالمسائل التي ستعرض على بساط البحث وكان عددها ٣٢ مسألة

وخطب بعد ذلك رئيس الجمعية المصرية بلوندره شاكرآ وتكلم عن مجهودات اخوانه وعن آمالهم جميعا وأمانتهم وعقد الاجتماع التالي عند الساعة الثالثة من بعد ظهر ٢٨ ديسمبر وطرحت المسائل على بساط البحث وعند الساعة الثامنة كان المؤتمر قد انتهى من النظر فيها

ومن الاقتراحات التي عرضت اثنان أحدهما عن مقاطعة البضائع الانكليزية وقد جرت مناقشة قصيرة في ذلك ولم يتيسر اصدار قرار فاصل في الامر وكل ما حدث هو أن المؤتمر أبدى رغبته في أن يرى البضائع المصرية تحل محل البضائع الانكليزية

والاقتراح الثاني عن مسألة السودان فقد طلب فيه من المؤتمر القيام بحركة نشر حولها ولكن يظهر أن المسألة لم تكن قد بحثت قبل الاجتماع من حيث دراسة مركز السودان وصلته بمصر وغير ذلك مما يختص بالنيل فاقترح حمد الباسل باشا تأليف لجنة لدرس الموضوع وقد ألفت ولكن لم يعمل شيء بعد ذلك بفكرة أن الوفد سيقوم بما يلزم في هذا الشأن

وخلول المؤتمر جمعية باريس السلطة التامة لتنفيذ قراراته وكان في الرئاسة حمد باشا الباسل والدكتور والي من جمعية باريس والدكتور محمود من جمعية لوندروم . وقد حضر الباسل باشا للمؤتمر بصفته عضواً في الجمعية المصرية

وفي ٢٩ ديسمبر أديت وليمة للندويين حضرها محمد علي بك عضو الوفد نائباً عن سعد باشا وحضرها عبد اللطيف بك للكباتي وألقى محمد علي بك خطابة امتدح فيها جهود الشبان ومهمتهم وغيرتهم ثم خطب حمد باشا

وأخذت صورة الحاضرين.

وتضمن القرارات التي أصدرها المؤتمر أشياء كثيرة مثل احتجاجات وأعمال يروا جندا في مختلف البلدان وتسهيل سبيل التعاون بين الجمعيات المصرية المختلفة في الخارج . ومن أعمال البرو واجندا ترجمة النشرات والمذكرات المصرية الي اللغات

الاوربية المختلفة. وانشاء مجلة مصرية بلوندره . والاتفاق مع
جريدة انكليزية لنشر ردود المصريين على ما يظهر في الصحف
الانكليزية عن مصر . وانشاء مركز بباريس لتوزيع أخبار مصر
ولرسالها الى بقية العواصم الاوروبية وكثير غير ذلك مما لا يسعه
المجال





احمد لطفى السيد بك

كيف تألف الوفد المصرى

لما انتهت الحرب واخذت الدول تنظر في أمر عقد هدنة .
تعميدا لبحث الصلح ووضع شروطه رأى كثيرون من المصريين انه
قد حان الوقت الذى يرتفع فيه صوت مصر للمطالبة بحقوقها القديمة
الثابتة مادامت كفة الحلفاء قد رجحت فانهم ما فتوا يقولون طول مدة
الحرب انهم يقاتلون في سبيل تأييد الحرية ونصرة الامم الضعيفة
المستعبدة

وكان بين من فكروا من ذلك صاحب المالى سعد زغلول
باشا وبعض من يثق بهم ويحتمون به فأرأوا ان يتقدموا للعمل
وكانت الاحكام العرفيه لازال تثقل كاهل البلاد . وكان
اثر الحرب لازال باقيا بقيوده ونواحيه وقوانينه الاستثنائية المختلفة
ولذا كانت بداية عملهم مقرونة بالتكتم والحيلة

واذا صح ان يذكر فضل لصاحبه فيتحم علي ان اذكر فضل
حسين رشدى باشا رئيس الوزارة لذلك العهد . فقد كان في الحقيقة
من اكبر الساعين لتأليف الوفد وتأييده في نشأته . وكان لا ينقطع عن
الاجتماع بسعد باشا ومن معه ليضعوا خطة العمل بالاتحاد
وكانت الفكرة متجهة في ذلك الوقت نحو السفر الى لوندرة
للمفاوضة بالحكومة البريطانية في أمر استقلال البلاد

وكان الرأي الذي اتفق عليه أن يسافر وفدان أحدهما رسمى يمثل الحكومة المصرية ويتألف من رشدي باشا وعملي باشا وفد أعلى هو الذى يرأسه سعد باشا

ولم يكن من التيسير بطبيعة الحال تأليف وفد بانتخاب عام أو شبه عام نظراً لحالة الحرب البسولة على البلاد ولكن القائمين بالامر مع هذا رأوا أن يرضوا امرهم على الأمة حتى تكون يدهم فى المفاوضات والمجبودات قوية فوضوا نوكيلات ارسلوها الى كل مكان للتوقيع عليها

وكان قد روعى فى وضع صيغة التوكيل الظروف الاستثنائية فلم ينص فيه صراحة على ان الاستقلال الذى تراد المطالبة به «تام» وكبت عبارة قيد التهمة — أو نحوها — بمدالة بريطانيا وميلها للحرية فقام معارضون من رجال الحزب الوطنى وغيره يطالبون بتغيير صورة التوكيل وجعله صريحاً فى النص على «الاستقلال التام» وعجراً من المبارات اللجنة التى لا طائل تحتها

وقد رأى الوفد فى شدة حركة الاعتراض على نص التوكيل دليل حياة قوية فى البلاد . حياة يمكن الاعتماد عليها فى عمله فازداد شجاعة وقوة وغير صيغة التوكيل بصيغة أخرى صريحة لا يندخلها الشك فلقها الناس من كل ركن من اركان البلاد واقبلوا على توقيعها لكن السلطات اخذت تصادها فكتب سعد باشا الى وزير الداخلية

يحتج على ذلك بخطاب تاريخه ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ قال فيه:
 « حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية ورئيس مجلس الوزراء
 اتشرف بأن ارفع الى دولتكم مايلي :

« لا يخفى على دولتكم أنه على أثر فوز مبادئ الحرية والعدل
 التي جاهدت بريطانيا العظمى وشركاؤها لتحقيقها . ألفت مع جماعة
 من ثقات الامة ونوابها وأصحاب الرأي فيها وفداً لينوب عنها في
 التمييز عن رأيها في مستقبلها تطبيقاً لتلك المبادئ السلمية . لتلك
 شرعنا في جمع هذا الرأي بصيغة توكيل خاص فوق ما لكثير منا
 من النيابة العامة فأقبل الناس على إمضاء هذا التوكيل اقبالاً عظيماً
 مع السكينة والهدوء وهذا أقل مظهر نعرفه من مظاهر الاعراب
 عن رأي الامة في مصيرها

« ولكنه قد اتصل بنا أن وزارة الداخلية قد أمرت بالكف عن
 إمضاء هذه التوكيلات ونظراً الى أن هذا التصرف يمنع من ظهور
 الرأي العام في مصر على حقيقته فيستغل بذلك أجل مقصد من
 مقاصد بريطانيا العظمى وشركائها . ويحرم الامة المصرية من
 الانتفاع بهذا المقصد الجليل

« وأتمنى من دولتكم باسم الحرية والعدل أن تأمروا بترك الناس
 وحررتهم يتولون عملهم المشروع وإذا كانت هناك ضرورة قصوى
 ألجأت الحكومة الى هذا التبع فلي أكون سعيدياً لو كتبتم لي بذلك

حتى نكون على بصيرة من أمرنا ونساعد الحكومة بما في وسعنا
على الكف عن امضاء تلك التوكيلات

« وفي انتظار الرد . تفضلوا يادولة الرئيس بقبول شكرى سلفه
على تأييد مبادئ الحرية الشخصية وعظيم احترامي لشخصكم الكريم »
الامضاء : « الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية »

« ورئيس الوفد المصري »

« سعد زغلول »

وكتب سعد باشا في اليوم التالى خطابا آخر الى رشدي باشا :
ملحقا بالخطاب الاول قال فيه :

« حضرة صاحب الدولة » الخ .

« الخافا لما حررت لكم أمس أشرف باخبار دولتكم أن رجال
الحكومة لم يقتصروا على منع التوقيع على التوكيلات بل تجاوزوه
الى مصادرة ما تم التوقيع عليه منها كما يتبين لدولتكم من صورة
الخطاب طيه . فألفت نظر دولتكم الى هذه المعاملة التي يابها عدلكم
ومبادئ العصر الحاضر »

وقد ظهر من التحريات التي عملت أن الاوامر التي صدرت
بمنع توقيع التوكيلات ومصادرتها صادرة من مستشار الداخلية
وقد أرسل رشدي باشا ردّا في ٢٥ نوفمبر على خطابي سعد باشا
المتقدمين قال فيه :

« رئاسة مجلس الوزراء »

« حضرة صاحب المعالي سعد زغلول باشا »

« إجابة على كتابيكم المؤرخين ٢٣ و ٢٤ الجاري أنشرف باحاطتكم علما أنه اذا كانت قد صدرت أوامر من جناب مستشار الداخلية لمنع امضاء التوكيلات المشار اليها في كتابيكم المذكورين، وعصا درتها عند الاقتضاء. فانما كان ذلك لأن القطر لا يزال تحت سلطة الاحكام المرفية ولان مثل هذه التوكيلات قد اعتبرت مما يدعو الى الاخلال بالنظام العام »

الامضاء

« وتفضلوا »

(رئيس مجلس الوزراء)

« حسين رشدي »

وكانت أول حركة قام بها الوفد للسفر الى انكلترا على أثر توقيع الهدنة مع المانيا في ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ إذ لم يكديصل خبر توقيعها الى مصر حتى كتب سعد باشا الى السير ونجت نائب الملك خطاباً يطلب فيه مقابلته مع اثنين من زملائه أعضاء الجمعية التشريعية فجاء الرد بتحديد موعد المقابلة في ١٣ نوفمبر

وقد قابله فعلا في ١٣ نوفمبر وأبلغوه مطالب أبناء وطنهم وأخبروه بانهم يزمعون السفر الى لوندرة مع بعض زملائهم للمطالبة

بإستقلال مصر

وكان الوفد في ذلك الوقت يتألف من سبعة أعضاء غير أنهم أخذوا يضمون اليهم من كانوا يرون في انضمامه اليهم فائدة للقضية التي تولوا أمرها

وقامت حركة أخرى من رجال الحزب الوطنى وغيرهم ترمي الى تأليف وفد آخر ولكن بعض العقلاء رأى في ذلك اتساعا يضر بمصلحة القضية التي يخدمها الجميع فسمي للتوفيق وكاد يتم له ذلك على أن ينتخب الحزب مندوبين يمثلونه في الوفد فاختار ولكن سعد باشا اعترض على اختيار أحمد بك لطفي ومصطفى أفندى الثور بجي فاقطعت المفاوضات وظل الحزب الوطنى بعيدا عن حركة الوفد بعيدا عن الاعتراف به

على أن الوفد تمكن من ضم بعض أعضاء كانوا قديما ينتسبون للحزب الوطنى وانتهى الامر بتأليف الوفد من سعد باشا ومن على باشا شراوى أمينا للصندوق وعبد العزيز بك فهمى واسماعيل صدق باشا ومحمد بك على ومحمود بك أبو النصر وأحمد بك لطفي السيد والدكتور حافظ بك عفيفى وسينوت بك حنا ومحمد محمود باشا وعبد اللطيف بك المكباتى وحسين واصف باشا وحمد باشا الباسل وجورج خياط بك ومصطفى الأنطاس بك وميشيل بك لعف الله وعبد الخالق مذكور باشا

وقد انفصل عن الوفد بعد ذلك حسين واصف باشا وصدق
باشا وأبو النصر بك لاسباب سنذكرها في حينها. اما ميشيل بك
لطف الله فقد انقطع ذكره في الاعمال التالية ولا أدرى هل يرجع
ذلك الى انفصاله عن الوفد أو لانه يشتغل بمسائل سياسية أخرى
غير مسألة مصر. اما المذكور باشا فقلت صلته بالوفد بعد زيارة
قصيرة قام بها له في باريس

نرجع الى المساعي التي كان الوفد ييذلها للتمكن من السفر
فذكر انه كتب في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ الى رئاسة الجيش البريطاني
بمصر يطلب جوازات السفر لاجتماعه فجاء الرد في اليوم التالي بان
الطلب سينظر فيه باقرب وقت ممكن

وانقضت عدة أيام دون أن يتلقى الوفد نبأ عن ذلك فكتب
رئيسه خطاباً آخر الى رئاسة الجيش بتاريخ ٢٨ نوفمبر يكرر الطلب
فجاءه الرد في ٢٩ منه بالانه «حدثت بعض صعوبات لم يتيسر معها
اجابة طلب الوفد الى ذلك اليوم وبمجرد تذليلها تسارع رئاسة الجيش
الى اجابته الى موضوع طلبه»

ولكن الوفد خشى التسويف لاسيما ان حركة الصلح كانت
قد أخذت تدخل في دور جدي فأرسل في ٢٩ نوفمبر خطاباً الى
السير ونجت أطلعه فيه على نتيجة مفاوضاته لدى السلطات العسكرية
وطلب منه استعمال نفوذه ليحصل للوفد على الجوازات التي يريدونها

وذكر الوفد ان من الضروري ان يكون بلوندره قبل الاسبوع
الاخير من شهر نوفمبر

وجاء الرد من دار الحماية بتاريخ أول ديسمبر وفيه يذكر
الكولونيل سايمز ان السير ونجت نائب الملك كلفه بان يبلغ الوفد انه
بعد مراجعة الحكومة البريطانية في الامر وجد انه لا يستطيع
التدخل لدى السلطة العسكرية في ذلك . وذكر الكولونيل سايمز
ان «نائب جلالة الملك» يعرض على سعد باشا وزملائه تقديم مالىهم
من الملاحظات عن نظام الحكم في مصر اليه كتابة على شرط ان
لاتنافي الملاحظات السياسة التي تدبها الحكومة البريطانية . ولفت
نظر الوفد الى الخطاب الذي أرسله السير ملتر تشيتام الى المرحوم
السلطان حسين عند تعيينه للسلطنة المصرية

ولكن هذا الرد لم يكن ليرضى سعد باشا وزملاءه فكتب
الرئيس الى السير ونجت في ٣ ديسمبر يشير الى ماعرضه السير على
الوفد من تقديم اقتراحاته ويقول : «انه لا يسوغ لي ولا لاحد من
أعضاء الوفد ان يطلب طلبات غير مطابقة لمشئة الامة التي عبرت
عنها بالتوكيلات الممنوحة لنا » . وألح سعد باشا في طلب الجوازات
ولم يكتف الوفد بذلك بل أرسل الى المستر لويد جورج في
اليوم التالي (٤ ديسمبر) لتغراف شكوى هذا نصه :

« صاحب السعادة المستر لويد جورج

« الوزير الاول لبريطانيا العظمى

« داوونج سترت . لندن

« تحدث في مصر أمور مخالفة لتقاليد الحرية والعدل التي هي شعار دولة بريطانيا العظمى وللسياسة الحرة التي لازتم اماماً لها الى حد ان المصريين أصبحوا يتساملون عما اذا كانت التصريحات التي مافئء ساسة المملكة يملنونها كل يوم لا يبنى بها الا فريق من بني الانسان دون فريق آخر أقل استحقاقاً للرعاية

« هل تقبلون سعادتي ان صوت أمة باسرها تحمت بينم الرجاء العالم تدوى بأصوات الامم المطالبة بما لها من الحقوق ومن حرية التصرف بمستقبلها؟

« وهل أمتكم العظيمة وهي خارجة تحمل أكاليل النصر من حرب لم تخص غمارها الادفاعا عن الحرية قبل ان يفوق باسمها أآخذ سهم في قلب هذه الحرية؟

« ان مصر وهي عارفة بمحقوقها وواجباتها رأت ان توقف بنفسها الرأي العام الانكليزي على حقيقة حالها وان تطلعه على مطالبها القومية مؤملة في عدله تمام تحقيقها

.....

«وهذا أمر يشبه أن يكون الغرض منه إقامة سد منيع بيننا وبين الرأي العام الانكليزي فيصبح عسيراً أن يقف على الحقائق من مصادرها الطبيعية

« فبالثابة عن الوفد المصرى ارفع هذه التصرفات لنظركم السامى »

(الامضا: (وكيل الجمعية التشريعية المنتخب)
 (ورئيس الوفد المصرى)
 « سعد زغلول »

وكان رشدى باشا كما ذكرت قبلا يعمل مع الوفد يداً واحدة فينا كان سعد باشا وزميله يقابلون السير ونجت في ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ليبلنوه مطالب البلاد وعزمهم على السفر الى لوندرة كان هو (أى وشدى) يرفع الى عظمة السلطان قواد تقريراً تثبتة هنا للتاريخ — قال :

« ان الحوادث تتولى سراعاً وستبدأ مفاوضات الصلح ويشرع في تسوية جميع المسائل التى اثارها الحرب ومن أم الامور ان تبسط آراء عظمتكم وآراء حكومتكم فى مصير مصر السليحى لحكومة صاحب الجلالة الهزيطاية مباشرة ولذا اقترح على عظمتكم ان تعهدوا

إلى والي زميلي عدلى باشا بهذه المهمة

«وسينوب عني سرى باشا في رئاسة مجلس الوزراء أثناء غيابي
وينوب عني ثروت باشا في وزارة الداخلية وينوب زيور باشا عن
عدلى باشا في وزارة المعارف»

وقد أبدى السلطان موافقة على ذلك فأبلغ رشدي باشا الطلب
إلى السير ونجت ليرفعه إلى حكومته ولكن ردها لم يكن مرضيا
فقدم رشدي باشا استقالة إلى السلطان قال فيها أنه عندما احتل أمام
ضميته وأمام بلاده وأمام التاريخ مسؤولية عمله في ظل نظام الحكم
الجديد احتفظ لنفسه بأن يطالب لمصر من الحكومة البريطانية بأكثر
حرية ممكنة متى بدئت مفاوضات الصلح ثم قال: «أما وقد أوشكت
اليوم أن تفتح» فقد طلبت بمصادقة عظمتكم السامية من الحكومة
البريطانية أن تسمعي وتلقيت ردًا يكاد يكون «فيما بعد — بعد الصلح»
ولكنني أرى على العكس من ذلك: أن الوقت الحالي هو وقت عرض
أمانى مصر الأهلية والدفاع عنها . وفي هذه الحالات أتشرف
بتقديم استقالتى لمظنتكم من رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الداخلية»
وذكر رشدي باشا في استقالته أن عدلى باشا متضامن معه في

ذلك وأنه هو أيضا يقدم استقالته من وزارة المعارف

وقد كان لهاتين الاستقتاتين تأثير في نفس السير ونجت الذي
يقال أنه كان يميل إلى حسم المسألة بالسماح للوزيرين والوفد بالسفر

فطلب من عظمة السلطان ان يرجي قبول الاستقالة واخذ يفاوض
حكومة لوندرو في الامر ولكنها لم تمدل عن ردّها الاول الذي لم يرض
رشدى باشا

وكان رشدى باشا قد طلب من السلطات البريطانية أن تسمح
لنواب الامة بالسفر ايضا ولكن الحكومة البريطانية رفضت
ذلك فقدم استقالة ثانية لظمة السلطان بتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٨
بسط فيها ملحد ثم قال «وفي ذلك الوقت طلبت وفود مؤلفة من
بعض أعضاء أنظمتنا النيابية السفر الى لندرو للدفاع عن قضية مصر
وقد أثرت بأن يؤذن لها بالسفر فلم تهمل مشورتي فقط بل ورفض
سماع آرائي فيما يحتمل أن يكون عليه نظام الحماية وهكذا ستكون
مصر البلد الوحيد الذي لم يسمع صوته في الوقت الذي يسوى فيه
مصريه نهائيا»

وألح في قبول استقالته ولكن عظمته لم يقبلها وظل السير
ونجت يفاوض الحكومة البريطانية لاقتناعا باجابة طلب رشدى
باشا ولكنها أصرت على ذلك وتمسك رشدى باشا باستقالته وقدمها
للسلطان مرة ثالثة في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٨ ذاكرًا أنه لا يتحول
عنها وانه يرجو قبولها خشية أن يؤدي التأخر في ذلك الى تعجيله
مسئولية عدم الاهتمام بمصير مصر بصفته رئيس وزارتها في الوقت
الذي يفصل فيه في مصيرها نهائيا

وفي النهاية رضيت الحكومة البريطانية بأن يسافر رشدي باشا وعدلى باشا الى لوندرة ولكنها أبت أن تسمح بسفر الوفد فعلق رشدي باشا سحب استقالته على الرضاء بسفر الوفد ولكن شرطه رفض وقبلت استقالته

ولا يتناول هذا الكتاب ايراد تفاصيل الازمة الوزارية التي وقعت بعد ذلك ولا الحوادث التي حدثت ويكفي أن أذكر أن الوفد ظل يرسل الاحتجاجات الى المستر لويد جورج ورؤساء حكومات الحلفاء والى مؤتمر الصلح ولا يتناول الكتاب أيضا تفاصيل الحوادث التي انتهت باعتقال سعد باشا وصدق باشا وحمد باشا ومحمد محمود باشا ولا الاضطرابات التي تلت ذلك . ولا التنبيهات التي طرأت على السياسة الانكليزية وانتهت بأن أصدر الجنرال اللنبي أمراً بالافراج عن المعتقلين ولباحة السفر وانما يتناول جهود الوفد في الخارج وهو ما سأورده في الفصول التالية

بين مصر وباريس

لا أريد أن أصف سفر الوفد من القاهرة ولا مظاهرات التوديع والتشجيع التي أقيمت له في صباح ١١ أبريل من جميع سكان المدينة ولا ما قوبل به في المحطات التي مر بها القطار فإن ذلك يقتضى صفحات عديدة وقد وصفته موجزاً في كتابي مع الوفد المصري، ويكفى أن أذكر أن عشرات الألوف هرعوا في كل مكان ليودعوا نواب الأمة

وكانت قد خصصت عربة لاءضاء الوفد والسكرتيرية وسافرت معهم مندوباً من قبل جريدة وادى النيل ولم يحدث في الطريق ما يستحق الذكر عدا المظاهرات إلا أن الأستاذ عزيز منسى بك الذى رافق الوفد مع الأستاذ على بك حافظ رمضان والأستاذ ويصا بك واصل كسكرتيرين لميثة الوفد طلب أن يضموا إلى الوفد كاعضاء

وقد جرت المناقشة في هذا الأمر بين اعضاء الوفد على حدة في القطار وكانت الاغلبية معارضة لهذا الطلب بدعوى أن تأليف الوفد قد انتهى وأنه لا سبيل الى ضم أحد اليه بعد ذلك . ولكن هذا الرد لم يرض الأستاذ منسى فقرر الرأى أخيراً على أن يسمى الثلاثة مستشارين . وظل الامر كذلك الى أن استقال عزيز منسى

محمد امان محمد



بلك وعلي حافظ رمضان بك من الوفد لاسباب سنشير اليها في
حيثها . وبقي الاستاذ ويدا وأعيد النظر في أمر جعله عضواً في هيئة
الوفد وفلا تقرر ذلك

ولا أجد مجالاً لوصف احتفال أهالي بور سعيد بالوفد سواء
في ذلك الاجانب والوطنيون فان الكلمات لا تكفي لذلك
وقد انحوت الباخرة « كالدونيا » الى مالطة في صباح ١٢
ابريل فوصلنا في صباح الثلاثاء ١٥ منه وهناك جاء سعد باشا وزملاؤه
المحتفلون معه بصحبة ضابطين رافقاهم حتى ظهر السفينة
وتابعت الباخرة السير الى مارسيليا فوصلت قبل ظهر ١٨ ابريل
بمعد سفر شاق متعب نظراً لهماج البحر

وفي مارسيليا قابلنا صديقة المسيو جورج فيسيه الذي كان رئيساً
لتحرير جريدة « الجورنال دو كير » بالقاهرة وجاء وكيلا شركتي
« راديو » و « هافاس » ومندوبو بعض الصحف يتسقطون اخبار الوفد
وقد حادث بعضهم رئيس الوفد فأعرب لهم عن مطالب الامة المصرية
وامانيها وافهمهم مهمة الوفد

وفي منتصف الساعة السابعة مساء استألفنا جميعاً فطار الراييد
الى باريس فوصلناها حوالي الساعة العاشرة صباحاً . وكان هناك بعض
الطلبة جاءوا يحيون رئيس الوفد واعضاءه . وكان البعض يوجه الاسئلة
بنميمة الاطمئنان . وقد كان الطلبة يخشون ان يكون الاذن لم يصدر

يسفر الوفد الا بعد ان تم الاتفاق على مسألة مصر وكان البعض يخشى ان يلقى الوفد ابواب مؤتمر الصلح موصدة في وجهه فذكروا ذلك للرئيس فأجابهم بان الوفد حسب حساب كل شيء فسروا ودعوا اعضاء الوفد الى شاي اقاموه بمد ظهري اليوم نفسه وقد ذكرت ذلك في عرض كلامي عن الجمعية المصرية

وقد نزل رئيس الوفد بالجراند اوتيل وجعل مقر الوفد واخذت الصحف الفرنسية تشير الى قدومه ونشر اعمال الوفد فاشتدت رقابة المطبوعات على الصحف فيما يختص بمصر ونشرت الطائفتان تفرافا مختلفا بلا شك جاء فيه ان حركة المصريين موجهة ضد الاجانب وانها ذات صبغة دينية ولكن الوفد حارب هذه الفرية ببيان اصدرته شركة «راديو» ونشرته الجورنال والاكسليسيور وجاء فيه ذكر ما قام به المصريون من الاحتياطات لحماية مصالح الاجانب في البلاد

وكان اول ما قام به الوفد ان زار رئيسه رؤساء وفود الصلح من الدول العظمى فلم يرد الزيارة سوى السنيور أورلندو رئيس وزارة ايطاليا لذلك العهد والواقع ان الايطاليين كانوا اكثر الناس عطفا على القضية المصرية وكان ذلك يرجع الى..... ان الروح الايطالية تميل بطبيعتها نشأتها وتاريخها وظروفها الى الحرية وتطف على الامم التي تسمى ورآها.....



محمد باشا الباسل

وكان من الصحف التي كتبت عن الوفد عدا «الأكسبور»
 «واليتي باريزيان» و «الايكودوباري» و «الاومانيت» (لسان
 حال الحزب الاشتراكي) وقد نشرنا حديثين للرئيس سعد باشا
 وأرسل السنيور روسي مراسل شركة التلغرافات الإيطالية الشرقية
 بباريس ومراسل عدة صحف إيطالية حديثا إلى جرائده وبينها
 جريدة «الكورييري ديتاليا»

.

وكان الفضل في حركة النشر عن الوفد في بداية وصوله
 للمصريين الذين كانوا بباريس من قبل

وكان الوفد كثيره من وفود الأمم المهضومة الحقوق بمقد
 أن المسترولسن هو رأس المؤتمر ودعائمه فكان أول عمل قام به
 ارسال خطاب إليه بتاريخ ٢٢ أبريل يطلب مقابلته أما المؤتمر فلم
 يرسل الوفد طلبا إليه الا في ٢٨ أبريل أي بعد اثنى عشر أيام
 على وصوله إلى باريس. والظاهر أنه كان ينتظر رد ولسن بنية مقابلته
 قبل التقدم للمؤتمر رجاء أن يستميله إلى تأييد مطالب المصريين
 ولكن الرئيس ولسن لم يرد على هذا الطلب غير أنه في الوقت
 نفسه كان يترف بحماية بريطانيا على مصر

وكان أول ما نشر خبر اعتراف أمريكا بالحماية البريطانية في
 الصحف المحلية بمصر . فما كاد الخبر يظهر حتى أرسل إبراهيم سعيد
 بادا تلغرافا الى الوفد (في ٢٣ ابريل) ضمنه نص خطاب معتمد
 الولايات المتحدة للجنرال اللبني عن الاعتراف فبادر الوفد الى
 ارسال احتجاج الى المستر ولسن على ذلك وقد أجاب سكرتيره
 بأنه تاقى الاحتجاج وسيعرضه على الرئيس

ولما كانت أول صيغة ارتفعت من الوفد في أوروبا في وجه
 مؤتمر الصلح الذي أقام نفسه للتصرف في مصير الامم هو الطلب
 الذي قدمه لل مؤتمر في ٢٨ ابريل فقد رأيت أن أثبتة هنا للتاريخ وهو :

«الوفد المصري»

«الجراند أوتيل باريس»

« في ٢٨ ابريل سنة ١٩١٩ »

« من المحقق أن المسألة المصرية التي كانت منذ سنة ١٨٤٠
 من أصعب معضلات القانون الدولي لا يمكن أن تجد فرصة ملائمة
 لحلها أكثر من مؤتمر الصلح

« ومن المحقق أيضا انه لا يمكن أن يكون أى حل للمسألة
 المصرية نهائيا الا اذا جاء مطابقا لآماني مصر ورغباتها

« واستنادا على هذا الرأي واقتناعا بأن مبادئ الحق والعدالة
 التي جعلت قاعدة مفاوضات المؤتمر ليست خاصة بمنس دون آخر

بل هي مشتركة بين الانسانية جماء جاء الوفد المصري بتوكيل من الامة يمرض على المؤتمر الامانى القومية حتى يكون الحل الذى يقرر نهائيا ويكون بحيث يساعد على تثبيت دعائم السلام الدائم «وقد أثبتت التصريحات التى كررت من قبل افتتاح المؤتمر أن الغاية العامة هي الوصول الى صلح دائم بتصفية جميع المعضلات السياسية على قاعدة حق الشعوب الصغيرة فى تقرير مصير نفسها بنفسها

«ومن السهل ادراك علة قلق المصريين فقد رأوا جميع الشعوب - بل مجرد قبائل أيضا - التى غيرت الحرب مركزها السياسى تدعى الى بسط أقوالها أمام المؤتمر ولكنهم حرموا وحدهم هذا الحق ومن المتعذر التذرع لتبرير مثل هذا الاجحاف فى المعاملة بأي سبب مقبول يمكن أن ينطبق على المبادئ التى أيدتها الحرب والتى يجب على المؤتمر تحقيقها

«اننا وان لم ندع للحضور أمام المؤتمر لا يجب أن يدفعنا هذا الاغضاء الى اليأس من عدالة المؤتمر الذى هو الهيئة الوحيدة المختصة بمحل المسألة المصرية بعد سماع وفدنا

«(١) - إذا كان الاشتراك فى الحرب من الشروط الجوهرية التى تبيح للامم رفع صوتها فى المؤتمر فان هذا الشرط ينطبق على مصر انطباقا تاما إذ أنها فى الواقع أعلنت فى ٥ أغسطس سنة ١٩١٤

أنها في حالة حرب مع ألمانيا . ولما دخلت تركيا الحرب بعد مضي بضعة شهور صار مركز مصر دقيقا الى حد لا مثيل له إذ أنها كانت خاضعة لها . وحينئذ اقترح بعض نواب الأمة الذين يحق لهم الكلام باسمها على السلطات البريطانية اعلان استقلال مصر حتى اذا ما سوى مركز البلاد السياسي على هذا النحو تيسر لمصر أن تحارب الى جانب الحلفاء مشهورة السلاح في أى ميدان من الميادين . ولكن هذا الاقتراح أهمل واستقرت انكسرتا على حل آخر إذ أعلنت من تلقاء نفسها في أول الحرب وبسبب الحرب حمايتها على مصر رغم أمانى مصر الوطنية . على أن البلاد مع هذا قدمت أقل التضحيات في سبيل قضية الحلفاء إلى حد اعترف معه الجنرال «الانبي» بأن العامل المصرى كان من أعظم العوامل الحاسمة في الفوز على الأتراك . فهل من الممكن بعد هذا أن يقال ان المعضلة المصرية ليست من اختصاصات المؤتمر ؟

« (٢) - ان الناء السيادة التركية الامر الناشئ عن الحرب يقتضى قسراً تغييراً في حاله مصر السياسية تلك الحالة التي عينتها معاهدة سنة ١٨٤٠ . ولكن هذا التغيير لا يمكن ادخاله إلا بقرار من مؤتمر الصلح يحدد مصير مصر السياسى

« أما فحص الموضوع من جديد دون سماع آراء المصريين فيكون ثمة ظاهرة لحقوقهم التي لم تكن للمعاهدة غاية سوى اثباتها

ولا مناص من أن يجر بحث هذه المعاهدة إلى بحث الاتفاقات التي عقدتها مصر مع غيرها من الدول وهي . اتفاقية أول يناير سنة ١٨٧٦ الخاصة بإنشاء المحاكم المختلطة . واتفاقية سنة ١٨٨٠ الخاصة بقانون التصفية . واتفاقية ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بحجدة قناة السويس حيث كان لمصر صوت استشاري . أفلا يكون من المدهش بعد هذا أن الدول الأوروبية التي لم تهمل استطلاع آراء مصر في القرن التاسع عشر في مسائل ثانوية تأتي عليها هذا الحق في القرن العشرين وفي مؤتمر جعلت قاعدته أن حقوق الأمم الصغيرة مقدسة كحقوق الأمم القوية سواء بسواء !

« وفوق هذا فإن مصر لم تعمل شيئاً تستحق معه هذه المعاملة المحزنة وكل ما هنالك أنها تنبت تطورات الشعوب في طريق الرقي واشتركت أثناء الحرب في أعباء القتال الثقيلة مع الدول التي كانت تمثل المدينة والتقدم

» (٣) - لقد سمع مؤتمر الصلح المقاطعات التي فصلت عن تركيا بسبب الحرب وبسبب تطبيق مبادئ الجنسية عليها فهل لا يكون أخرى به أن يسمع الشعب المصري ذا المدينة الثمينة القديمة الذي لو لم ترغمه الدول الأوروبية على قبول السيادة العثمانية لكان الآن مستقلاً منذ قرن

« ولهذا الأسباب :

«يطالب الوفد المصرى باسم الشعب المصرى من مؤتمر الصلح
أن يسمح له بتقديم مطالب البلاد طبقا لقواعد الحق والعدالة
التي هي قاعدة مفاوضات المؤتمر

الامضاء : سعد زغلول

رئيس الوفد المصرى

ولكن هذا الصوت لم يكن له الصدى المنشود في مؤتمر
الصلح بل أهمل أمر مصر كما أهمل شأن غيرها من البلاد التي رأى
المتحكمون في مصير العالم أن يتنوا في مستقبلها ويقرروه حسب ما يريدون
بصرف النظر عن رغبات تلك البلاد وأمانها وحقوقها
ولا شك أن مهمة الوفد التي كانت شاقة لمدة ظروف أولها
المركز الذي لبريطانيا العظمى في مؤتمر الصلح فقد كان المستر لويد
جورج في الواقع مسيطرا على المؤتمر يسيره كيف شاء ومتى كتب
تاريخ حركة الصلح على حقيقته فسنعرف العالم مبلغ مهارته هذا السياسي
الانكليزي حتى أن بعض الساسة يعدونه أقدر رجل موجود الآن

.
.

وهما يكن من الامر فقد كان تقوذا انكلترا في مؤتمر الصلح
أول عتبة ولكنه في الواقع لم يكن أهم المقبات . ومع هذا فان الوفد

ظل متمسكا بشيء من الامل في الرئيس ولسن فأرسل اليه في ٢٩
ابريل صورة الطلب الذي قدمه الى مؤتمر الصالح مرقا بخطاب أشار
فيه الى الامل الذي وضته مصر فيه (أى فى ولسن) والى تأثير
النداء الذي رفع به الصوت لاقامة العدالة بين الامم وقال : « أن
الحق الذي تملكه لم يحرم منه أعداء قضية الحرية فهل يمنع منه الذين
ساعدوا مثنا على فوزها ؟ »

.
.
.
.
.

ومهما تكن الحقيقة فان الدور الذي لعبته السياسة الانكليزية
لحمل الرئيس ولسن على الموافقة على الحماية يدل على منتهى المهارة
والحنق فقد سمعت لابقاع الحلاف بين فرنسا وأمريكا في المؤتمر
بسبب الحدود الفرنسية الالمانية الجديدة فقد كان المندوبون
الفرنسيون يطلبون مطالب لم يقرم عليها ولسن وكانت النتيجة
ان وضعت فرنسا ضد ولسن ثم صرح المستر لويد جورج تصريحه
المشهور

وفصلت اليابانيين عن الامريكيين في المؤتمر اذ وقف الاولون

يطالبون بكيوتشاو وغيرها في الشرق الأقصى وينادون بمبدأ
المساواة بين الاجناس فلا يكون هناك فرق بين الابيض والاصفر
والاسود والاحمر مثلا

واوقعت الخلاف بين الايطاليين والمؤتمر والمستر ولسن
حول مسألة الادرياتيک وهكذا جاء وقت وجدفيه رئيس الولايات
المتحدة نفسه وحيدا في المؤتمر انقض من حوله مندوبو الدول
العظمى ولم تبق الا انكلترا نفشى أن يفضلها فتحول عنه وتنهدم
احلامه وهى انشاء حزب الامم الذى كان يملل نفسه بان يصبح
رئيسه وكانت انكلترا تمنيه بمساعدته في ذلك

وهكذا انتهزت السياسة البريطانية فرصة انقضاى الجميع من
حول ولسن واتساع الفراغ فارسل المستر لويد جورج أحد
سكرتيريه ذات صباح الى ولسن بالدار التى كان يقطنها فى ميدان
الولايات المتحدة قرب « التروكادىرو » وفي ظرف ربع ساعة
حصل على موافقة رئيس جمهورية الولايات المتحدة على الحماية



سينوت حنابك

الاعمال الى تسمية

أرى إتماما للفائدة أن أوجز الجهود التي قام بها الوفد في الدوائر الرسمية قبل أن انتقل الى الاعمال الاخرى المتعلقة بحركة النشر وغير ذلك من المسائل الاخرى

وصلت في الفصل السابق الى الطلب الذي قدمه الوفد للمؤتمر بتاريخ ٢٨ ابريل والى الخطاب الذي أرسله الى الرئيس ولسن مشفوعا بصورة الطلب المشار اليه

وقد أهمل المؤتمر أمر الوفد كما أهمله المستر ولسن فقد كانت معاهدة فرساي تجهز لتسليمها للننديوين الالمان وفيها المواد التي تحتم على ألمانيا الاعتراف بالحماية البريطانية

وكانت الصحف الانكليزية في أول شهر مايو قد نشرت موجز ماسيرد في معاهدة الصلح عن مصر وكان يجب ان نصدق ماروته لصلة أصحابها - مثل لورد نورثكليف ولورد بيفر بروك - وصلة مراسليها بدوائر مؤتمر الصلح . ولكن البعض كان يتغالى الى حد ما في التمشي مع الامل ويرجوان تكون تلك الاخبار كاذبة ولكن ٦ مايو جاء فقطعت جبهة قول كل خطيب

في ٦ مايو عقدت الجلسة التاريخية الكبرى في قصر «تريانون» بفرساي حيث سلت شروط الصلح للالمان وقد اتبع لي ابن اشهد

الحفلة بفضل وفد الصلح الاسريكي الذي كان يساعدني بمض
أعضائه كثيرا

وكان المؤتمر قد قرر عدم نشر نصوص المعاهدة الاولى قبل
الاتفاق عليها مع الالمان نهائيا واكتفى بنشر موجز لها تيسر لي ان
احصل على صورته من الوفد الامريكي فرأيت أن اول واجب هو
ان احملة الى الوفد المصري ليميل ما يلزم من الاحتجاج للاجفاف
الكبير الذي تريد الدول ان تنزله بمصر

وقد وجدت بمقر الوفد بالجراند اوتيل الرئيس - محمد باشا
وشمر اوى باشا وحمد باشا ومحمد محمود باشا ولطفى بك السيد
فاطلعهم على القسم الخاص بمصر وترجمته شفويا الى العربية فانغموا
واكتأبوا

وقد اطلعت عليه حسين واصف باشا وصدقي باشا وتيسر لي
ايضا ان احصل على صورة معاهدة الصلح قبل اعلانها باساييع
فاستخرجت المواد الخاصة بمصر منها وسلمت صورة منها ليدر بك
سكرتير الوفد

وقد سبق لي ان اوردت هذه المواد حرفيا في كتابي مع الوفد
المصري على أن الاهمية القصوى التي لها في تاريخ مصر تقضى على
بأن أوردتها هنا ايضا لتكون الفائدة من هذا الكتاب تامة



جورج بك خياط

وهذه ترجمة الشروط الواردة في معاهدة الصالح مع ألمانيا :

« القسم السادس »

مصر

المادة ١٤٧ — تصرح ألمانيا بأنها تعترف بالحماية التي اعلنتها
بريطانيا العظمى على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وتتنازل عن
نظام الامتيازات الاجنبية في القطر المصرى ويكون هذا التنازل
اعتباراً من ٤ اغسطس سنة ١٩٠٤

المادة ١٤٨ — جميع المعاهدات أو الاتفاقات أو الترتيبات أو
العقود التي عقدتها ألمانيا مع مصر تمدد مائة اعتباراً من ٤ اغسطس
سنة ١٩١٤

ولا يمكن لألمانيا بأية حلة ان تدرع بهذه العقود . وتعهد
بان لا تتدخل باى شكل فى المفاوضات التي يمكن ان تجرى بين
بريطانيا العظمى والدول الاخرى عن مصر

المادة ١٤٩ — يكون اجراء القضاء فى الرأيا الامان واملاكهم
من اختصاص المحاكم القنصلية البريطانية بقرارات يصدرها عظمة
السلطان وذلك حتى ينفذ تشريع مصرى للنظام القضائى يتضمن
تأليف محاكم ذات اختصاص تام

المادة ١٥٠ — للحكومة المصرية الحرية التامة فى العمل لتسوية

مركز الرعايا الالمان في القطر المصري وشروط اقامتهم فيه
المادة ١٥١ - توافق المانيا على التنازل عن الحقوق التي اصبدها سمو
الخدوي في ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ خاصة بقومسيون الدين المصري
العلم أو ادخال التعديلات التي اتمتها الحكومة المصرية مناسبة
المادة ١٥٢ - توافق المانيا فيما يختص بها على نقل السلطات
المحولة لصالح الجلالة الامبراطورية السلطان بموجب الاتفاقية
الموقعة في الاستانة في ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ عن حرية المرور
بقناة السويس الى حكومة صاحب الجلالة البريطانية
وتتنازل عن كل اشتراك في مجلس الصحة البحرية .
والقورتيينات في مصر وتوافق فيما يختص بها على نقل السلطات
التي لهذا المجلس الى السلطات المصرية
المادة ١٥٣ - جميع الاعيان والاملاك التي للامبراطورية
الالمانية والدول الالمانية في القطر المصري تنتقل بكل ما فيها من
حقوق الى الحكومة المصرية دون أى تمويض
وستمد أعيان الامبراطورية والدول الالمانية وأملاكها في
هذا الشأن شاملة لجميع أملاك التاج والامبراطورية والدول
الالمانية وكذلك الاعيان الخاصة التي لامبراطور المانيا السابق
وغيره من أصحاب المراتب الملكية
ستعامل جميع الاملاك المنقولة والعقارات المملوكة لرعايا

ألمان في القطر المصري طبقا للقسمين الثالث والرابع من الجزء
 العاشر (الشروط الاقتصادية من هذه المعاهدة)
 المادة ١٥٤ - تمتع البضائع المصرية في دخول المانيا بالنظام
 الذى يطبق علي البضائع الانكليزية

سلمت المعاهدة كما قلت في ٦ مايو سنة ١٩١٩ ونشرتها الصحف .
 في مساء اليوم نفسه فأرسل الوفد احتجاجا الى مؤتمر الصلح بعد
 ذلك با- بوع - أى في ١٢ مايو - على البت في أمر البلاد المصرية .
 بالصيغة المتقدمة هذه ترجمته :

« المسيو جورج كايانصو »

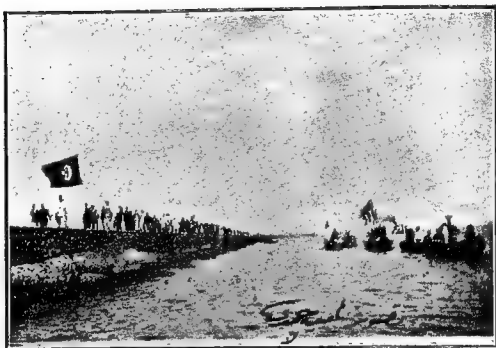
« رئيس مؤتمر الصلح - بياريس »

« لم يشأ مؤتمر الدول المتحالفة والمشاركة أن يطبق على مصر
 مبادئ الحق والعدل مع أنها جديرة بأن تعامل بمقتضى هذه
 المبادئ نظرا لما قامت به من المساعدة التي أدت الى النصر .
 لم يشأ أن يسمع صوت مصر مع أنها كانت في مقدمة الدول التي
 أعلنت أنها في حالة حرب مع أعداء دول الاتفاق وعانت أعظم
 الضحايا في سبيل قضية الحلفاء . لم يشأ أن يسمعها مع أنها بلاد
 غيرت الحرب مركزها السياسي وقد اعترف المؤتمر بالحماية البريطانية
 بدون أقل مراعاة لرأى الامة المصرية وبغير أن يعير أدنى التفات .

تقيام هذه الامة بأجمعها في وجه هذه الحماية وإظهارها معارضتها لها بأجلى الملقى وأوقاها

« إن العقل ليأبى إسناد مثل هذا القرار إلى المبادئ التي من أجلها خاضت الولايات المتحدة غمار الحرب والتي قررها الرئيس .ولسن بعد ذلك لتكون أساسا للهدنة ثم للصلح . ولا إلى المبادئ التي أعلنت بريطانيا العظمى نفسها أنها محارب انتصارا لها . ولذلك لا يجحد العقل ما يرتاح اليه إذا صرف النظر عن هذه المبادئ . واعتد على تحكيم العوائد السياسية التي كان معمولاً بها قبل الحرب لأنه كيف يستطيع العقل البشرى أن يفسر نيل الحجاز استقلالها . وهي ولاية صغيرة لا مدنية لها عدد سكانها - وكلهم من القوم الرحل - لا يذكر . ومواردها ضيقة لم تتحمل شيئا من أعباء الحرب . ومصر التي قامت بنصيب وافر منها وعانت ما عانت في سبيل الفوز النهائي يكون نصيبها الرفض البات اذا طلبت أن يسمع صوتها ثم يعقب هذا الرفض ضياع حقوقها المقدسة في الحرية التي كسبتها بدماء أبنائها في ميادين القتال

« لا يمكن التسليم بأن مصر التي اشتركت من أوائل القرن الماضي في إقامة صروح المدنية وساعدت تركيا في انتصارها الذي أدى الى استتاب النظام في الحجاز بل في بلاد اليونان أيضا . والتي قهرت تركيا نفسها في ميدان الحرب يكون حظها أن تعامل بأقل



الاهالى يشيعون الوفد فى بورسعيد بالزوارق وعلى البر الى آخر الميناء

جماعا عولمت به شعوب أفريقيا الوسطى وقد أصبحوا اليوم محلا
لرعاية كما كانوا يحطوا بها. ليس في العالم قاض نزيه يستطيع الاهتداء
إلى سبب واحد مقبول للموقف الذي اتخذته المؤتمر ازاء القضية
المصرية واتخذته بريطانيا العظمى نفسها وهي التي أشهدت العالم
أكثر من ستين مرة على أنها لا تسكر مطلقا في ضم مصر أو في اعلان
الحماية عايتها كرها وانما هي ترمى في سياستها الى استقلال هذه البلاد
« ونهاية القول أن العقل لا يمكن أن يرنح لقرار المؤتمر
كيفما قلبه ومهما كانت العلة التي تتخذ أساسا لتبريره حتى اذا
سلم بأنه نبى على حق القوى على الضيف لان حق القوة معناه
الحرب والفتح ولا شك في أن مصر لم تكن في حالة حرب مع
انجلترا بل كانت تحارب في صفوفها وبجانبيها ولم تفتح انجلترا مصر
بل أن الامر على العكس من ذلك فان مصر هي التي ساعدت
انجلترا على فتح ما فتحت من بلاد العدو

« نعم إن بعض الصحف أيدت تلك النظرية القائلة بأن
الشعوب الشرقية لا يمكن معاملتها بما تعامل به الشعوب الغربية
وأن المبادئ التي أعلنت في هذا الشأن قد نشأت عنها وعود لم
تحتسب عواقبها فهل يريدون التمسك بمثل هذه النظرية ليهدموا
في زمن السلم تلك المبادئ السامية التي أقامت الحرب بناءها
وليسحبوا بعد نوال النصر تلك الوعود التي وعدوا بها من اشترك

مهم في تشييد صرحها . إذا كان الامر كذلك فكيف يمكن أن
يفسروا كيفية عدم تطبيق هذه النظرية في جميع الأحوال بلا
استثناء فانتا ترى بعض الامم الشرقية التي آمنت بما صدر لها من
الوعود قد تحقت آمالها فلا .

« لم يبق الا فرض واحد لا مفر من التسليم به وهو أن
الشعب المصري اعتبر سلعة من السلع التي يتجر فيها وهذا التصرف
هو الذي كان ينقذه الدكتور ولسن بشدة في خطابات التي كان
يتكلم فيها عن حق القوة وعن وجوب انتهاء عصره لأنه تصرف
جائر لا يتفق مع روح العصر الحاضر . إنه ليشق علينا أن تفكر
في أنها المؤتمر قد عاملنا هذه المعاملة غير اننا لسوء الحظ مضطرون
لتقرير الواقع . ومهما يكن من بواعث الاحترام الواجب لهذه
المحكمة العليا فانه لا يسعنا الاثبات الواقع كما هو لأن من
الاقوات والظروف ما يكون فيه خطر على الانسان اذا هو لم يوضح
كل شيء في سبيل تقرير الحقيقة

« ولقد كان للشعوب المهضومة الحق أن تجد ما يساعد على
التذرع بالصبر فيما مضى في ذلك المثل الحكيم الذي وضعه الفيلسوف
« روسو » وهو : « ان القوى مهما بلغت قوته لا يضمن أن تكون
للعالية على الدوام » أما الآن وقد أثبت الرئيس ولسن بأجلى بيان
أن من الامور المقوتة التي تنفر منها الطباع أن تسود أمة على أمة

قد بلغ كره السيادة من نفوس الامم المظلومة انها أضحت تفضل
القضاء على البقاء في قيود الدل . ولاشك انه ما كان لتلك المبادئ
الجديدة الآن تصادف في مصر وسطا مستعداً لقبولها لان مصر
بلد من سلالة كريمة المحدث نشيطة المزاج إذا تولد فيها الامل أثار
غضبها على الذين يناوئونها في استقلالها

« ان الامة المصرية لا تقبل أبداً ان تكون تلك السلعة
المديمة القيمة التي تتناولها أيدي الاقوياء ولاشك انها اليوم بعد
التصريحات التي قام بها ذلك الرسول الجديد في عالم السياسة الذي
تشق كلماته عن اسمى معاني الادب وأرقها أبعد منها في أى
زمن مضى عن الرضا بمثل هذا المصير فان مجرد خوفها من عدم
تطبيق مبادئ الدكتور ولسن على قضيتها قد دفعها الى تمرير
صدور أبنائها وهم عزل من السلاح لسيران الرصاص القتالة ومن
غريب الاتفاق أن تكون تلك الساعة هي التي تجتمع فيها عشرون
دولة لتقرر موافقتها على الحماية البريطانية.

« إن مثل هذا الحل المحزن لا يكون من ورائه الا القاء بذور
اليأس وعوامل الغضب في قلب الشعب المصرى . وقد قال الرئيس
ولسن :- « ان الصلح لا يمكن ان يكون صلحا وطيد الا اذا
اندثر به كل أثر من آثار الحقد في قلوب الشعوب سيان كانوا
أقوياء أو ضغفاء . وكان المدل موزعا عليهم جميعا بدرجة واحدة

بغير أقل تمييز قويمهم وضعيفهم »

« فهل وقع الاختيار على الشعب المصري ليكون ضحية تقدم فدية لحسن اتفاق الدول العظمى ؟ اذاصح ذلك فكيف يمكن التسليم بأن نكون نحن تلك الضحية ونحن أمة ذات تاريخ وماض مجيدين وما الذي كان يقدر لنا لو كنا قد انضمنا لأعداء الحلفاء عوضا عن أن نشاطرهم متاعب القتال

» ان الواجب المروض علينا بصفتناواب عن الشعب المصري يقضى علينا بأن نسمع المؤتمر صوت ذلك الشعب الذي الحظ الذي حرم دون غيره من التمتع بالعدل الذي عمت ظلاله جميع أنظار المسكونة وقد بات يرى نفسه انه انما كان يعمل للاضرار بمصالحه باشتراكه في العمل مع الحلفاء . نعم ان صوته يرتفع عاليا للاحتجاج لأنه هو وحده الذي حرم من نعم الصلح ومزاياه مع أنه كان عاملا أميناً في الحرب . ولكن الامة التي لها أمنية خاصة تضمها فوق كل احترام والتي تشعر بشخصيتها وتحس بحقوقها لا يمكن للغير أن يتصرف في أمرها وهي دون غيرها صاحبة الحق في تقرير مصير نفسها »

الامضاء « عن الوفد المصري »

« الرئيس — سعد زغلول »

وأرسل الوفد عدا هذا تفرافا الى مجلس الشيوخ الامريكي بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩١٩ بالمعنى المتقدم فلا حاجة الى إبراده هنا



محمد بك علي

بعد المعاهدة

هل انتهت مهمة الوفد ؟

هكذا أنهى كل أمل في مؤتمر الصلح وخاب كل رجاء في عدالة
القائمين بأمره . وهكذا فتحنا أعيننا لنرى مبادئه ولنسحب
خرافة وزى رسول حرية الأمم الضعيفة القوية في يد الساسة
يحركونها كيف شاموا

ولم يقتصر الوفد في جهاده على طرق أبواب المؤتمر ورجاله بل
كان يسعى في جهات أخرى بقدر ما كانت توصله إليه وسائطه
ولكنه لم يلق النجاح الذي يريده بل كان كل شيء منبطحاً للزمام
داعياً إلى اليأس

وقد جاءت المعاهدة التي سلم مشروعها للألمان في ما بوضعية
عسكرية رغم أنها كانت متطرة أو كان يصح توقعها على الأقل
وأمام القشل في الدوائر الرسمية وغير الرسمية أخذ بعض
أعضاء الوفد يتساءل هل لم تنته مهمة الوفد عند هذا الحد ؟

وقد كان رأى الأستاذ عزيز منسي أن الوفد قدم للسعى لدى
مؤتمر الصلح وحمله على سماع دعواه أما وقد يت المؤتمر في الأمر
فقد انتهت المهمة التي جاء لأجلها الوفد ووجب على هذا أن يعود
إلى مصر ليبلغ الأمة نتيجة مساهمته ولكن بقية أعضاء الوفد رأوا

انه لا يزال هناك بصيص امل وما دام هذا البصيص لم ينطفئ ، فلا يحق للوفد ان يهمله بل لا بد من الدأب والسياسة
وقد اصر الاستاذ على رأيه واستقال من الوفد . وطلب
الاستاذ ايضا واصف اذنا بالعودة من قنصلية انكلترا
ولا انكر ان رجاء الذين اثروا متابعة الجهاد كان ضعيفا
ولكن الايمان بالحق كان يشجع على الثبات

ورغم هذا كله جاء وقت تزعزعت فيه الثقة في النفوس
واضطلع الامل الى حد أن قيل صراحة في جلسة ٢٦ مايو سنة
١٩١٩ ان مهمة الوفد قد انتهت وان الامل في الحصول على الاستقلال
لم يبق وان كل قول عدا ذلك يعد مناقلة وان عملهم الآن ماهو
الاتظيم الهزيمة . وقد روى لي هذا القول بعض من سمعوه من
اعضاء الوفد وورد في الخطاب الذي قدمه على بك حافظ رمضان
للفد بتاريخ ٢٣ يونيو سنة ١٩١٩ وسيرد ذكره وذكر اسبابه في
مكان آخر

وقد ذكر لي احد العاملين ذوي النفوذ في لجنة الوفد المركزية
ان التفرافات كانت ترد بأن جميع الاجواب مقفلة وان باب الامل
مغلق ولكنهم كانوا يحكمهم لا ينشرونها خشية ان يؤثر ذلك في
الروح العامة . بل كانوا اكثر من هذا ينشرون بدلا منها اخبارا
مطمئنة . ولا شك ان عملهم هذا كان في منتهى الحكمة والسداد

قد ساعد على بقاء الروح حية

وكانت هناك ظروف لا يصح إهمالها والا حوسب عليها
الوفد مثل عدم انتهاء المفاوضات في شأن تركيا وممتلكاتها ومثل
المشاكل الدولية المختلفة — وغير ذلك

ورأى البعض بعد الوصول الى هذا الحد ان مجال العمل أصبح
محصورا فسافروا الى « فيشي » وغيرها وبقي البعض الآخر
لمتابعة العمل .

واقصد بالعمل هنا « البروباغندا » فلها الباب الوحيد الذي
بقي مفتوحا

لم نحزن بـد الوقت الذي يصح فيه للكتاب ان يتناولوا اعمال
الوفد بالانتقاد أو الفحص أو أن يصدروا حكما في شأنها إذ لا تزال
هناك ظروف تحول دون ذلك

.
.
.

ولكن هذا لا يمنعني من أن أقول كمصرى ان الخدمات التي
أداها الوفد للقضية المصرية كبيرة فقد كان جهاده صراعاً بين
الحق والقوة التي تتمد على ساسة دهاة قادرين لاندهم ولاقرين

وصل الوفد المصرى الى باريس فوجد جواً جديداً ووسطاً جديداً وحالات جديدة فكان اول مافيله تأليف ثلاث لجان الاولى للمالية انتخب لها رئيس الوفد وشراوى باشا وعبد اللطيف بك المكباتى . والثانية للنشر واعضاؤها اسماعيل صدق باشا وعبد العزيز بك فهيم والدكتور حافظ بك عفيفى والاستاذ ويصا واصف . والثالثة للحفلات واعضاؤها صدقي باشا وحسين واصف باشا وجورج بك خياط .

ونيط اعمال السكرتارية بمصطفى بك النحاس ولا حاجة لان افضل نظام الوفد الداخلى فقد اتيت على ذلك قبلا في كتابى « مع الوفد المصرى »

قلت أن الوفد عندما ما وصل الى باريس وجد جواً جديداً ووسطاً جديداً وقد أدرك المصريون الذين كانوا بباريس ذلك فمضوا عليه خدماتهم . واقترحوا عليه أن يجيئوه بمون أحزاب اليسار وهى الاحزاب الاشتراكية وكانت لجنة الحزب الاشتراكي الفرنسي على استعداد لاستقبال اعضاء الوفد رسمياً وسماع أقوالهم ولكن الوفد كان يرى أن اتصاله باحزاب اليسار ينفر منه أنصار اليمين واحزابه لاسيما أن احزاب اليمين كانت صاحبة الاغلبية



وليام واصف بك

وقد رأى أن الاشتراكيين ليسوا من القوة بحيث يمكن الاستفادة منهم فاهمل أمرهم وأخذ يدق أبواب زعماء اليمين وأشباههم وكانت التجربة قد علمت أعضاء الجمعية المصرية يبارس أنه لا رجاء في أحزاب اليمين لأنها قبل كل شيء استثمارية المبدأ ولأنها لا تنجد من مصلحتها استقلال مصر لمدة أسباب أولها الخوف مما يمكن أن يحدثه استقلالنا من التأثير بين جيراننا في تونس والجزائر ومراكش خصوصا أن بعض هذه البلاد كانت مسرح اضطرابات وطنية في السنوات الأخيرة . وثانيها أن للفرنسيين رموس أموال في مصر فإذا استقلت واخذت تسمى لرفع قيود الامتيازات تخشى أن تفرض ضرائب على الثروات أو على حركة البيع والشراء أو الخ (على نحو ما هو حاصل في فرنسا) . وثالثا لأن أحزاب اليمين لا يهتمها أرضاء مصر بقدر ما يهتمها أرضاء انكسار وعدم التحرش بها لسبب لا فائدة لها منه

وعلمت التجربة أعضاء الجمعية المصرية أيضا أن العون الوحيد الذي ينتظر في فرنسا إنما هو من أحزاب اليسار لأنها تتبع في دفاعها عن مصر مبادئها القائلة بحق الأمم في أن تعيش حرة متساوية متعاونة . ولذا اقترح أعضاء الجمعية أن يترك الوفد في سبيله وتستمر الجمعية في صلتها بأحزاب اليسار

وكان أول مقام به الوفد من الاعمال العامة لحرثة «البرابجنداء»
 للمأدبة التي أديها للصحافيين الامريكيين والانكليز في فندق
 «الكوتنتال» بباريس في ٣ مايو سنة ١٩١٩

وقد أرسلت الدعوة الى كثيرين من الفريقين فلم يحضر من
 الانكليز سوى مراسل واحد (مراسل الدايلي سكوتش) ويؤخذ
 من اسم جريدته مع هذا انها ايقوسية لا انكليزية. وحضر كثيرون
 من الامريكيين وبعض ضباط ملحقين بوفد الصلح الامريكي
 وبعض السوريين الذين يبارس مثل شكرى غانم الكاتب المعروف
 والمسيو الفريد عيد وصباغ بك وطلب الوفد من الجمعية المصرية
 انتداب خمسة من أعضائها فانتدبتهم وحضر الوليمة كاتب هذه السطور
 وكنت مع من يعرفون الانكليزية من رجال الوفد فقم
 المدعوين ماهية الحالة المصرية ونشرح لهم حوادثها

وبعد الطعام تكلم سعد باشا بالفرنسية كلمات شكر موجزة
 ثم دعا محمد محمود باشا الى الكلام فألقى خطابة مطولة باللغة الانكليزية
 عن مصر وآمالها وحقوقها وما تنتظره من الدول الحرة وقد جئت
 عليها في كتاب «مع الوفد المصري»

وقد كان المراسلون يتوقعون أن توزع عليهم في النهاية خطابة
 محمد باشا محمود مطبوعة أو كراسات أو وريقات بمعنى ما تضمنته
 خاصية قضية مصر على نحو ما جرت به العادة في مثل هذه الاجتماعات

والاحتفالات المخصصة بنشر الدعوة ليكون ما يوزع عليهم قاعدة.
يرجمون اليه في الكتابة خشية أن يكونوا قد أساءوا السمع انشاء
القاء الخطابات ولكن طبع الخطابة لم يكن قد انجز بعد لبطء المطابع
أو نحو ذلك فنشأ عن ذلك أن أخطأ مندوب جريدة «نيويورك هيرالد»
إذ قال في الندوة في جريدته أن محمد محمود باشا ذكر أن المصريين يريدون
الاستقلال الذاتي (اتونومي)

وقد خطب أيضاً شكري فأنتم فقدم تحية الشام الى مصر وخطب
مراسل أمريكي معرباً عن شعور اخوانه المراسلين
وقد أظهر المراسلون الأمريكيون جهلاً كبيراً بالسؤال المصرية.
وبحالة المصريين وقد ذكر ذلك صراحة المستر رجينالد كوفان في
خطابة في آخر الاحتفال إذ قال ان الأمريكيين كانوا يجهلون مسألة
مصر ولا يعرفون عن المصريين شيئاً بل كانوا يظنون بهم الظنون.
المنافية للواقع

ودلت هذه المأدبة على قيمة البروباغندا وأهميتها فأظهرت
بمبلغ السحب التي تخو ط مضر — ولست في حاجة لاعادة ما ذكرته
في كتابي السابق عن آراء المراسلين الأمريكيين في المصريين —
وضرورة تبديدها . وفلا فكر الوفد في ارسال مندوبين الى
إيطاليا وانكلترا وأمريكا يقومون بحركة نشر ويفهمون الرأي العام.
في هذه البلاد حقيقة الحالة في مصر ومطالب المصريين

وكان الرأي في بداية الامر أن يرسل وفد الى ايطاليا وآخر الى أمريكا ولكن البعض طلب ارسال وفد الى انكلترا أيضا وطرأت بعد ذلك ظروف اغفل معها أمر ارسال المندوبين المشار اليهم وكان قد بذل مجهودان للحصول على اذن بالسفر لانكلترا ولا أمريكا وكان الوفد قد فكر في ارسال الدكتور حافظ عفيفي بك ومحمد بدر بك الى انكلترا بصفة غير رسمية فذهب كل منهما يطلب اذنا من قلم المراقبة البريطاني . وكانت السلطات الانكليزية فعلا تشدد في الاجراءات مع من يريدون دخول انكلترا وتطلب ابصاحات وافية . وكان كل شخص يكلف باثبات السبب الذي لأجله يريد السفر الى انكلترا وقد شغل الدكتور حافظ فقال ان الاسباب شخصية فطلب منه اثبات ذلك فقابل مستشار السفارة البريطانية وأفهمه انه عضو في الوفد المصري فسأله المستشار هل هو مسافر نيابة عن الوفد أو بصفته الشخصية فأجاب بأنه مسافر بصفته الشخصية ولكن للتكلم في أمر مصر فوعده المستشار بعرض الامر على السفير ثم رفض طلبه مالم يثبت الاسباب الشخصية التي يريد السفر لأجلها أو يذكر صراحة انه مسافر بصفته من أعضاء الوفد المصري

وشغل بدر بك فقال انه يريد السفر لزيارة أخيه في لوندره فطلب منه اثبات ذلك ولم يسمح له بالسفر الا بعد أن أجري



عبد اللطيف المكباتى بك

بحث في انكلترا دل على وجود الاخ هناك

و كنت قد طلبت ايضا اذنا بالسفر فرفض طلبي قطبيا
وكان بين المقرر ارسالهم الى امريكا عبد اللطيف بك المكاني
فذهب الى قنصلية امريكا يطلب اذنا فقيل له انه لا بد ان يؤشر
على جواز سفره من قنصلية انكلترا اولا فذهب الى قنصلية انكلترا
فقيل له ان التعليمات المتبعة هي ان لا يسمح لمصري بالعودة الى
مصر او السفر الى اية جهة اخرى ما لم يبلغ الامر الى الحكومة
المصرية ويصل اذن منها بذلك . وقد عد عبد اللطيف بك ذلك
مراوغة فلم يتم هذه الاجراءات

و كنت في شهر مايو عند ما وجدنا جميع الابواب متلقة فكرت
في العودة الى مصر او السفر الى امريكا لعمل أي مجهود بمسند
استطاعني فطلبت من القنصلية اذنا بالسفر فاجبت بمثل ما أجيب به
عبد اللطيف بك وقيل لي ان اذن الحكومة المصرية قد يقتضي ستة اسابيع
أو اكثر اذا كان الطلب سيرسل اليها بطريق البريد ونصف المدة اذا
كان بالبرق ففضلت الثاني ودفعت خمسين فرنكا رسوم التلغرافات
وطلبت اذنا بالسفر الى امريكا أو العودة الى مصر وفي اليوم نفسه طلب
ويصا واصف بك اذنا بالعودة ودفع خمسين فرنكا مثلي وفي ٤ يونيو
اخبرني ويصا بك انه كان بالقنصلية وان الاذن وصل له ولي ولكني
وجدت ان جل قوددي قد تددت وان الباقي منها لا يكفي لتفقات

السفر الى امريكا

وكان الوفد الى هذا الحين لم يعمد الى البر ولا جندا بواسطة الطمع
والنشر في كل مكان الا الى حد محدود خشية ان يكون في ذلك
ما يعرقل المساعي التي يبذلها في الدوائر الرسمية فترك مسألة النشر
للجمعية المصرية التي اخذت في العمل لاصدار مجلة باسم « مصر »
وعضدها بشيء من المال

وصعد الوفد الى طرق أبواب الاشتراكيين إذا قطع كل أمل
له في غيرهم ورأى أن يساعد جريبتهم ماليا فذفع لها بواسطة لطفي
بك السيد سبعة آلاف فرنك ولكن بعض أعضاء الجمعية المصرية
لاحظ أن المبلغ ضئيل جداً فزيد الى خمسة عشر ألف فرنك غير أن
مجلس إدارة الجريدة قرر رفض المبلغ فرأى سعد باشا إرساله الى
اكتتاب كان مفتوحاً لتخليد ذكرى جوريس زعيم الاشتراكيين الذي
قتل قبيل الحرب

ورأى الوفد حملة بمض الصحف مثل البطان فسمى الى اجتنابها
مع غيرها والحصول على عضدها اذا أمكن وكانت هناك ثلاث
جرائد اراد استخدامها طلبت احداها ثمانمائة ألف فرنك والثانية
أربعمائة ألف والثالثة مائتي ألف

حركة أمريكا

لا أريد أن أعيد شيئاً مما يعرفه القراء عن حركة المستر فولك في أميركا مما سبق لي نشره في كتابي مع الوفد وانما اكتفي بأن أترك الكلمة للمستر فولك نفسه فقد كتب تقريراً وافياً بذلك في ٢٥ مارس سنة ١٩٢٠ ضمنه معلومات لم يسبق نشرها وبهم القراء من الوجهة التاريخية الاطلاع عليها

ويصح أن أذكر قبل ذلك كيف اتصل المستر فولك بالوفد فان هذا لم يسبق نشره من قبل

يرجع الفضل في اتصال المستر فولك بالوفد الى الدكتور حافظ بك عنبى وذلك أنه كان بايرلندا مدة تمرنه بعد انعام دراسته فعرف بعض الايرلنديين من رجال الحركة الايرلندية الآن وحدث أن التقى بهم في باريس حيث جاءوا يطالبون مؤتمر الصلح بتقرير استقلال بلادهم مثلنا

وكان الدكتور حافظ بك يزور أولئك الايرلنديين ويتردد عليهم ومما أذكره عرضاً أنه عرفني ببعضهم كما عرفني بالجنرال هر تروج رئيس وفد جنوب أفريقيا

وكانت الفكرة متجهة في بداية الامر الى تكليف المستر فرانك والش بالدفاع عن قضية مصر في أميركا عند عرض معاهدة

الصلح على مجلس الشيوخ

وكان المستر والش في ذلك الحين برأس الوفد الامريكى الذى ذهب الى باريس وبريطانيا يطالب باستقلال ايرلندا وقد دارت المحادثات بينه وبين الوفد المصرى بواسطة الدكتور حافظ عفيفى ولكن المستر والش رأى بعد ذلك لاعتبارات كثيرة أن يكلف غيره بالمهمة فأقترح المستر جوزيف فولك

والمستر فولك عمدة فى المسائل الدولية كان فى وقت مامستشاراً قضائياً لوزارة خارجية الولايات المتحدة وله شأن يذكر فى قضايا دولية هامة

وتبادل المستر والش الكتابة مع المستر فولك وانتهى الامر بقبول الثانى تولى القضية المصرية . وانى كما قلت أترك له الكلمة فى بسط الجهود التى قام بها والنتائج التى حصل عليها وهذا تقريره عنها:

قد لا يكون من العبث وضع تقرير عام عن القضية المصرية على سبيل الاخبار

كان الشعب الامريكى ومجلس الشيوخ الامريكى مجهلان المسألة المصرية جهلاً تاماً عندما تقدمت فى ٢٥ أغسطس سنة ١٩١٩ والقيت الخطابة التى نشرت وأظهرت عدالة القضية المصرية تفصيلاً . ومنذ ذلك الحين خصصت ليلى ونهارى بالمسألة وكلت كل عضو



المستر والش

من أعضاء مجلس الشيوخ في صدددها وكنت اكرر الكلام مع بعضهم عدة مرات

وكان المستر لودج رئيس مجلس الشيوخ يظن في بداية الامر انه ليس من المتيسر عمل شيء ولكنني اجتمعت به عدة مرات كانت تيجتها اقتناعه بضرورة تأييد القضية المصرية اقتناعا تاما وقد دافع عنها بهمة زائدة منذ ذلك الحين وصارت أكثرية لجنة الشئون الخارجية ترى مثل رأيه أيضا

ولما عرضت معاهدة الصلح على مجلس الشيوخ لأول مرة في نوفمبر الماضي قدم المستر أون عضو المجلس التحفظ الآتي :

« المفهوم أن حماية بريطانيا على مصر . الحماية التي تعرف بها ألمانيا ليست سوى وسيلة بواسطتها تنقل سيادة تركيا الاسمية على مصر الى الشعب المصرى

ولا تمدحرمانا للشعب المصرى من أى حق من حقوقه في الحكي الذاتي

وقد وافق ٣٧ عضوا على هذا التحفظ ورفضه ٤٦ عضوا وهذه أسماء من وافقوا عليه

بول	فرانس	مكدونيك	ويندكستر
بوراه	فريديجويرز	مكلين	ريد
برانديجي	جور	موزر	شيلوش
كالدر	جرونا	نيو	سموت
كار	جونسون	نيوبري	سذرلاند
تشامبرلين	جوتز	فريس	والش
كومنز	كينون	اون	واطسن
كرتس	لافولت	بنروز	
النيجان	لنروت	فيلان	
الكندر	لودج	فيس	

وبدئ العمل مع وزارة الخارجية وله اجتماعات واستشارات
لا خصر لها تيسر الحصول على خطاب من الوزير لا تسبح الى
المستأون بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩١٩ يقول فيه ان الولايات
المتحدة لم تعترف برفقة على الشئون المصرية الاعلى النحو
الذى ورد في الاعلان الذى ابلغته الحكومة البريطانية للولايات
المتحدة في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وأن الولايات المتحدة توقع ان
بريطانيا العظمى ستنفذ التأكيدات التى أعطاهها ملك انكلترا جورج
الخامس لسلطان مصر السابق في خطابه الذى نشرته جريدة التيمس
(التي تصدر بلوندره) في ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٤

وبدل التصريح الذي أبلغته الحكومة البريطانية لوزارة الخارجية الأمريكية في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ دلالة واضحة على أن الحماية كانت ضرورة حرب فقط اذ السبب الذي ذكر في اعلانها ان تركيا اعتدت على مصر فتحتم على بريطانيا العظمى أن تتولى حماية الشعب المصرى

وقد كنت أول من وجد الخطاب المرسل من الملك جورج الخامس الى سلطان مصر وكان عثورى عليه أثناء اعدادى الموجز الذى أعدته اللجنة الشئون الخارجية بعنوان « في قضية مصر »

وهذا الخطاب يؤكد للشعب

المصرى ان الحماية ماهي الا ضرورة الاحتفاظ بكيان مصر واستقلالها أثناء الحرب . وقد نقض الخطاب الذى كتبه الوزير لانسج الاعتراف الذى صدر بالحماية وأقل ما فيه أنه قصره على الرقابة أثناء الحرب وهي تختلف عن الرقابة التى اعترفت بها الولايات المتحدة

وقد كان خطاب وزارة الخارجية نتيجة مفاوضات جرت مدة اسابيع مع كثيرين من موظفى هذه الوزارة وقد أبلغ لاعضاء مجلس الشيوخ الأمريكى وأعضاء البرلمان البريطانى

وعرضت المهادنة ثانية على مجلس الشيوخ في شهر فبراير فقدم المستر أون التحفظ التالى :

« تفهم الولايات المتحدة أن الحماية المشار اليها في القسم السادس

من المعاهدة ضرورة قضت بها

الحرب لحفظ كيانه مصر واستقلالها أثناء الحرب»

وقد قابلت جميع أعضاء مجلس الشيوخ ثانية وترددت على بعضهم مرات كثيرة وتيسر تحويل عدد من الأعضاء الديمقراطيين الذين كانوا ضد التحفظ الاول واكتساب عضدهم للتحفظ الثاني وكان هناك ٥٣ عضوا اتفقوا على اعطاء أصواتهم بالموافقة عليهم :
من الجمهوريين :

بول	فرناند	لثروت	فيس
بوراه	فرانس	لودج	ويندكستر
برانديجى	فريشهورن	مكورمك	شرمان
كالدر	جردنا	مكلين	سموت
كلير	هاردينج	مووز	سبنسر
كومنز	جونسون	نيو	سندلاند
كرتس	جوتز	نيوبرى	واطسن
دلنجهام	كنيون	نوريس	وارن
إلكنز	نوكس	يايج	
فول	لافولت	بروز	

ومن الديمقراطيين :

اشرست	اوفرمان	روبنس	والش
-------	---------	-------	------

تشارمبرلن	أون	شيلدر	فكشر
جور	فيلان	سبث	نوجنت
ميرز	ريد	رامل	

وقد وصلت لجنة الشئون الخارجية الى التحفظ الخاص بمصر في يوم الاثنين ١٥ مارس سنة ١٩٢٠ فألقى المستر أون خطبة في تعزية وألقى المستر لودج رئيس اللجنة خطبة عظيمة يؤيد بها التحفظ وكذلك خطب المستر مكورمك عضو مجلس الشيوخ عن ولاية «الينوا» والمستر نورس عضو ولاية «براسكا» والمستر روبنسن عضو ولاية «اركانساس» والمستريد عضو ولاية «ميسوري»

وقد عارض المستر سترنج عضو ولاية داكوتا الجنوبية بدعوى انه أعلن (وقد نشرت ذلك جريدة « واشنطن پوست » في ١٤ مارس) أن لجنة ملتر ستشير بالقاء الحماية . وارتأى المستر سترنج انه لا يصح في هذه الحالة الموافقة على التحفظ

واعترض المستر كيلوج عضو ولاية « مينسوتا » بدعوى ان الحماية المذكورة في المادة ١٤٧ وصفت بأنها الحماية التي أعلنت في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وان تصريح الحكومة البريطانية وقت إعلانها وتصريح ملك بريطانيا يدلان على انها لم تكن سوى ضرورة حربية فهو (أى عضو مينسوتا) يرى أن التحفظ غير لازم

لانه يحوى شيئا ظاهراً من قسمة

وكان جلياً ان المجلس سيوافق على التعفظ بأغلبية فوق
الاعلبية المنتظرة غير انه عند ما أوشك المجلس أن يقرع عليه عرض
المستر شيلدز تعديلاً ينص على الاعتراف فوراً باستقلال ايرلندا .
وعرض المستر توماس تعديلاً ينص على الاعتراف باستقلال كورث
وعرض المستر كنج تعديلاً ينص على الاعتراف باستقلال بلداً آخر .
ولو اقترح المستر أون تأجيل هذه الاقتراحات للنظر فيها بالترتيب
لا انتهى الامر على ما يرام ولكنه — كما قال لي — لم يشأ اغضاب
الاعضاء المناصرين للتعديلات الاخرى

وكان عرض التعفظ الخاص بمصر يوم الاثنين وقد دامت
المنافشة في شأنه عدة ساعات بعد ظهر الاثنين ثم أرجئت الى يوم
الثلاثاء وقد استمرت الخطابات طول بعد ظهر الثلاثاء وقدمت
التعديلات المقدمة في ساعة متأخرة وقد قابلت المستر لودج بعد
التأجيل فذكر انه مع أنصاره يؤيدون التعفظ المصري ولكن
بعض أنصاره لا يظنون ان في قرار المصادقة حلاً للتعديل الايرلندي
ولما كانوا لا يريدون — لأسباب سياسية — الاقتراع ضده فقد
يرون ضرورة ترتيب المسألة كلها ترتيباً دورياً وتبويبها

وقد عرض المستر كيلوج في جلسة الاربعاء ١٧ مارس سنة
١٩٢٠ الاقتراع على ترتيب المسألة كلها فوافق على ذلك المستر



المستر فولك

لودج وأنصاره جميعا وعارضه نحو عشرين من الديمقراطيين . ولم يهزم التحفظ المصري بل كان من المتيسر عرضه ثانية ولكن المستر أون اعترض على ذلك مفضلا تقديم اقتراح على حدة وقدم المستر نوريس تحفظا عكس تحفظ المستر أون على خط مستقيم فقد كان ينص على رفض الاعتراف بالحماية كلية في حين ان تحفظ أون ينص على الاعتراف بالحماية كضرورة فقط يجب أن تنتهي بانهاء الحرب وقد قدم تحفظ المستر نوريس بنير استشارة أحدهم من أصدقاء القضية المصرية ولم يلق اعتبارا كبيرا

وحدث ان عرض المستر جرى عضو جزير قروود بنحفظا ينص على ان الولايات المتحدة تصرح بأنها تتمسك بمبدأ حق الامم في تقرير مصير نفسها بنفسها . وقد وافق المجلس على هذا التحفظ في النهاية بأغلبية ٣٨ صوتا ضد ٣٦ صوتا إذ صوت جميع الديمقراطيين له وصوت الجمهوريون ضده . فلو أن التحفظ المصري عرض في ذلك الوقت لما حصل على موافقة الديمقراطيين فقط بل على موافقة المستر لودج وأنصاره (نحو ٣٨) أيضا ولئلا مصادقة المجلس بسهولة ولكن المستر أون كان يخشى أن يحدث شيء ما يعرقل سير التحفظ ولذا لم يقدمه

هذا تقرير المستر فولك الذي كتب في ٢٥ مارس سنة ١٩٢٠
وقد ختمه بقوله :

إذا عرضت معاهدة الصلح على مجلس الشيوخ مرة أخرى
فستحول على لجنة الشؤون الخارجية حيث تسهل إضافة التحفظ
وإذا لم تعرض على المجلس فسيقدم المستر أون اقتراحا منفصلاً أثق
بأن لجنة الشؤون الخارجية ستصادق عليه دون إبطاء وكذلك
مجلس الشيوخ

ان المستر لودج متغيب عن المدينة الآن وسيعود بعد نحو
عشرة أيام وسأقابله بمجرد عودته وأقرر خطة العمل

وإذا نظرنا الى أن الولايات المتحدة لم تكن تعرف شيئاً مانع
المسألة المصرية والى أنه لا يوجد في البلاد الا عدد قليل من المتخمين
المصريين (يعني متوطني أميركا من المصريين الذين لم يحق الانتخاب)
لأينا أن قلنا عظيم انهم في ستة شهور وهي مدة قصيرة
ان مسألة استقلال بلد ليست مسألة يوم أو أسبوع أو شهر
وانما هي نتيجة جهود متوالية مدة سنوات. على أن قضية مصر
واضحة جليلة جداً من الوجهة الدولية فلا يستغرق زمن طويل

لائحة استقلالها طبقاً لمبادئ القانون الدولي
الامضاء — جوزيف فولك

ولا أجد حاجة بعد ما ورد في تقرير المستر فولك لذكر شيء
عما حدث في أمريكا فقد نشرت الصحف التفاصيل العامة
وقد كانت حركة أمريكا الوفد تفقات جسيمة

تكریم المرأة المصرية

مما یجدر بالذكر من أعمال الجمعية المصرية بیاریس الاحتفال
الذى أقامته تكریماً للمرأة المصرية . وقد خطبت فیها السیده جمیلان
دیفرای وهى ذات خبرة بمصر فقد كانت زوجة مصرى . وقد
تكلمت عن النساء فی العهد الماضى لاسیما عهد کلیوباطره وعن
الدور الذى قن به أخیراً وكانت السیده شدیة التأثير الى حد أنها
لم تستطع انعام خطاباتها فاختصرتها

وتكلم بعدها السیو أبانسور وهو لسانسیا فی الادب وبشتغل
بالتدريس

وأدبت بعد ذلك مآذبة فی صالة دالر الجمیلات الملیة . تكلم فیها
عبد العزیز بك فحی عن مسألة تمدد الزوجات وحضرها حدیثاً
الباسل وعبد الطلیف بك المكبانی ومحمد بك علی
وكان عدد من حضروا المحاضرة نحو ٣٥٠ شخصاً

مصريين الماسونيين

وأقيمت الجمعية احتفالاً في المحفل الفرنسي الأكبر بشارع «بوتو» بالدار رقم ٨ في منتصف الساعة التاسعة من مساء ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٠ وقد وزعت لذلك رفاع الدعوة وذكر فيها أن الاحتفال تحت رئاسة الاخ الكلي الاحترام فيلهوف الرئيس الاعظم والاخ جينودو مساعد رئيس أعظم سابق

أما الخطباء فكانوا الاخوان جينودو وبلوندل والنائب جود وحضر الاحتفال صاحب الدولة البرنس محمد على شقيق سمو الخديوي السابق وحضره من رجال الوفد محمد باشا الباسل ومحمد محمود باشا وعلى بك ماهر

ولم يكن عدد الحاضرين كبيراً إذ فلت منظمي الحفلة أن يذكروا في تذكرة الدعوة أن الليلة يضاء للماسون وغير الماسون

وقد خطب المسيو جينودو فبسط المسألة المصرية بأسهاب وشرح الحوادث التي وقعت في شهري مارس وأبريل شرح شاهد عيان إذ كان مديراً لليسبة الفرنسية بالاسكندرية

وقد أنصف المسيو جينودو المصريين في خطابه وكان خير شاهد عدل

وتلاه النائب جود صاحب الخطابة المشهورة في مجلس النواب

الفرنسوى في العام الماضى وهى الخطابة التى ذكر فيها كلاما نصو
بتصريحه سنة ١٨٨٢ عن مصر وعن كفاءة الشعب المصرى ومقدرة
وكانت خطابه فى الحفل الماسونى قصيرة حوت موجز
ما قاله فى مجلس النواب وقد قال فى ختامها : « على أصدقائى
المصريين الذين يعرفون مبلغ شعورى بنحوهم ونحو الفلاحين من
مواطنيهم على وجه خاص أن لا يذروا بأنفسهم
فليتأبوا الجهاد فى الاستقلال دائما فى نهاية الطريق »
وخطب النائب فيدال الذى كان رئيسا لحرر جريدة «البي»
وكان قد طاف ايرلندا فتكلم عن جهاد الامم فى سبيل حقوقها ووجوب
المتابعة والثبات

وتكلم عن الوعود التى يتلقاها الايرلنديون ورفض هؤلاء
لكل تسوية دون أمانهم
وتكلم بعد ذلك الاخ بلوندى عن التطورات المختلفة التى مرت
بالقانون فى القطر المصرى غير أن خطابه كانت ممة
وبعد ذلك عرض على الحاضرين قرار بعرب عن عطفتهم على
القضية المصرية فوافقوا عليه بالإجماع
وبعد ذلك خطب دولة البرفس محمد على فشكر الحاضرين
وشكر الماسونية الفرنسية التى أبدت المصريين وابدت عطفتها
عليهم فى مواضع عديدة . وعما يذكر أن الامير من كبار رجال

اللاسونية المصرية وقد كان على ما أظن رئيساً أعظم لشرق مصر
ويقدر عدد الحاضرين ويبتهم المصريون بنحو مائتي شخص



في صالة جافو

واقامت الجمعية المصرية ياديس حفلة موسيقية في مساء الجمعة ١١ يونيو بصالة «جافو» بشارع «بويسى» تحت رئاسة المسيو كلود فاثير الكاتب المشهور. وكانت رئاسة الشرف للكاتب الكبير أتابول فرانس وقد اشترك فيها نفر من أكبر الممثلين والممثلات في «الكوميدى فرانسيز» و«الاورا كوميك» وغيرهما من التياترات الكبرى وبينهم مدام سلفان. ومام سيجون. ومام فير. ومام يرت بوفى. ومام جان فاير الح الخ

وقد فصت القاعة بمن حضروا والقى المسيو كلود فاثير خطابة جليلة عن مجهود مصر في الحرب وحقوقها وقد ذكر هذا في قالب الكلام عن نجم مصر

وحضر هذه الحفلة أيضا البرنس محمد على وفي نهاية خطابة المسيو فاير ذهب الامير اليه وشكره عليها

في داخلية الوفد

حركة النشر - مسألة صدقي باشا وأبو النصر بك - استقالة علي بك
حافظ رمضان - استقالة حسين واصف باشا - مسألة حمد باشا الباسل
والمكباني بك - بين الجمعية المصرية وسعد باشا



كانت حركة الطبع في الوفد في بداية الامر بطيئة وأكبر
سبب لذلك انه كان يهتم بالجانب الرسمى من العمل وكان البعض
يرى ان النشر قد يعرقل مساعيهم فاهمهم انما جاءوا للدخول مؤتمراً
الصلح والوصول الى حل مسألة مصر على يده
ولكن هذا الرأي لم يحل دون طبع مذكرات قصيرة عن
القضية المصرية وارسلها الى رجال السياسة

ولم تبدأ فكرة النشر بصفة جدية متتابعة الا في شهر أغسطس.
سنة ١٩١٩ وقد أخبرني بعض من كانوا على اتصال بالوفد في ذلك
الحين ان الاهتمام بالنشر جاء علي اثر مقالة كنت قد أرسلتها الى
جريدة « وادي النيل » أثناء وجودي بباريس بعنوان « مصر
والمصريون في نظر بعضهم » تكلمت فيها على أهمية « البروباجندا »
وضربت الامثال بما فعلته الامم المهضومة الحقوق في هذا الشأن
وما أهنته في سبيل حركة النشر وماجته من وراء ذلك من الفوائد

وحدث في شهر يونيو أن أوراقا وردت للوفد من مصر
تحتوي تفاصيل مسائل تجري البحث في أمر نشرها بواسطة الطبع .
وكان رأي سعد باشا — على ما قال لي بعض أعضاء الوفد — في
بداية الامر عدم النشر ثم عاد فرأى ضرورة النشر

وقد قرر ذلك فلا يمد مناقشات عنيفة جداً في أواخر
الاسبوع الثاني من شهر يونيو سنة ١٩١٩ ولكن عضوين من
أعضاء الوفد انسحبوا من الجلسة التي صدر فيها القرار احتجاجاً عليه
وكانت وفود..جنوب أفريقيا مع الاتفاق مع بعض الصحف
لتأييدها فأنهت فكرة بعض رجال الوفد الى دفع مبلغ من المال
لقاء أن تكتب تلك الصحف عن القضية المصرية أيضاً
وقد أثارت مسألة الطمع في الوفد اختلافاً شديداً بين بعض
الاعضاء وبقيّة الوفد وأثارت عواصف المناقشات الحادة



وفي الاسبوع الثالث من شهر يونيو وضع تقرير بالحوادث
وطلب من أعضاء الوفد توقيمه فاحتج ستة أعضاء بينهم صدق باشا
وابو النصر بك . وقد سميتا دون غيرها لا تظهر منشأ الحادثة
التي انتهت بانقصالهما عن الوفد ولا كتبهما الا لسن في وقت ما
وأشاعت حولها اشاعات غريبة لا صحة لها . أما الاربعة الباقون

غن ذوي المكانة في الحركة الوطنية . وكان لبعضهم فيما بعد شأن كبير سواء بالكتابة في الصحف أو غير ذلك

وكان صدق باشا يرى أن يكتب في النشر بطبع البيانات وارسالها الى أعضاء مجلس العموم والوردات بانككترا

ونار مثار المناقشة في جلسة ٢٣ يونيه سنة ١٩١٩ واشتد الاخذ والرد الى حد أن وجه أحمد لطفي السيد بك الى اسماعيل صدق باشا كلمات جارحة شخصية لاصلة لها بموضوع المناقشة .

وكانت نتيجة هذه الجلسة أن استقال على بك حافظ رمضان بخطاب قال في صدره انه عرض خدمته على الوفد رجاء أن يخدم بلاده فقبلت وعين مستشاراً بجاء وكله أمل في خدمة مصر ولكنه لاحظ منذ أول جلسة تطاول بعض الاعضاء على البعض الآخر الخ الخ الخ . ثم انتقل على بك الى ذكر الكلمات التي وجهها لتقى بك السيد الى صدق باشا وأشار الى حوادث أخرى من هذا القبيل وقعت قبلا

وقال على بك في خطابه انه يرى أن مهمة الوفد قد انتهت فعلا وأنه يجب عليه أن يعود الى مصر ليطلع المصريين على ذلك حتى يتسددروا أمرهم . وقال ان رأيه هذا يطابق ما قاله سعد باشا في جلسة ٢٦ مايو سنة ١٩١٩ وهو : ان مهمة الوفد انتهت . وأنه لم يبق أمل في الحصول على الاستقلال التام . وان كل قول عدا

ذلك يد منالطة . وان علمهم الآن ما هو الا تنظيم للهزيمة
ومبلغ على أن لطفى بك السيد اعتذر لصديق باشا عما حدث
وان على بك حافظ رمضان سحب خطابه هذا بعد أسابيع
وبلغنى أيضا أن أبو النصر بك قسم خطابا أيضا ثم سحبه

وسافر صدق باشا الى « فيشي » متألما من أمور كثيرة عدها
ماسة بكرامته مرفلة لجهوده كمضو نافع في هيئة الوفد وكذلك
سافر أبو النصر بك كما سافر غيرها وأثناء غيابهما قرر الوفد فصلهما
وقد قيلت في طريقة تقرير ذلك أقوال لا أرى إثباتها هنا لا ترى لم
أتمكن من التحقق من ذلك بصفة قاطنة

ولامر ما لم يبلغ الوفد القرار الى صدق باشا ومحمود بك أبو
النصر وحدث أن الثاني ذهب الى مقر الوفد بعد عودته من « فيشي »
وهو لا يعرف أنه فصل ومع ذلك لم يخبره أحد بقرار الفصل الى
أن سمعه من على بك حافظ رمضان قلا عن عبد اللطيف المكباتى
بك فان على بك كان لا يزال مستقبلا من الوفد

ولم يعلم صدق باشا بالخبر الا في مارسيليا من أبي النصر بك
عند سفرهما الى مصر |

هذا موجز الظروف التى أحاطت باقصال صدق باشا وأبي
النصر بك ويقال ان الثاني أخذ عليه ارسال خطابات لاصدقاء له بمصر

وردت فيها عبارات عندها سعد باشا ماسة به ومنها يكن من الامر
 فبلغ يحى وعلى أنه لاصحة مطلقا للاشاعات الغربية التي نشرت
 عند عودتها عن اتصالها بالسفارة البريطانية ونحو ذلك من هم الحياة
 الشنيعة . ولا جدال في انهما كانا مخلصين في جهودهما كبقية رجال
 الوفد وكانا يجتهدان القضية بكل اخلاص ونشاط الاول بخبرته
 السياسية ومقدرته العظيمة ومعرفته بأساليب الاوساط السياسية
 والرسمية والثاني بصلاته الكثيرة في الدوائر المختلفة مذ كان استاذاً
 للغة العربية بكلية اللغات الشرقية بباريس



وبمناسبة الكلام على حادثة صدقي باشا وأبي النصر بك يصح
 اتماماً للقائمة أن أشير الى استقالة حسين واصف باشا
 استقال واصف باشا في شهر مايو على أثر مناقشة حادة بينه
 وبين شمر اوى باشا وسعد باشا حول الاكتساب وقد رأى واصف
 باشا أن الكلمات التي وجهت اليه مهيئة لا تتفق مع كرامته فاستقال
 ولم ينفصل أحد عن الوفد بمذالك الى ان وقع الاختلاف الذي
 ادى الى انقطاع المكباتى بك وخذ باشا الباسل عن الوفد مدة من
 الزمن على اثر خلاف بين كل منهما وبين سعد باشا
 اما شمر اوى باشا فعاد على أثر شىء من الفتور خاص بتقدير
 مهمة الوفد وطريقة التصرف في الاموال التي عهدت اليه بصفته

أمين صندوق الوفد

وقد تولى أمانة الصندوق بعده المكباتى بك ووقع خلاف
بينه وبين الرئيس حول مهامه فانقطع المكباتى بك وترك أمانة
الصندوق لحمد بك على وأخذ يعضد الجمعية المصرية ودفع لها
خمسائة فرنك اعانة

اما ابتعاد حمد باشا زمننا ما فیرجع الى صلته بالجمعية المصرية
ومسلكها في وقت ما تلقاه سعد باشا

وكان هذا المسلك في الوقت الذى كتب فيه بمض الصحف
يقول انه ينتظر أن يتم الاتفاق بين الانكليز وزعول باشا نظير
ترضيات شخصيه تسدى لماليه

وكان جل أعضاء الجمعية يذهبون أكثر الليالى للسهر والسمر
عند حمد باشا وكان يحضر أحيانا المكباتى بك

وفي ليلة ذهب البعض مع أحد الطلبة المروفين وفي الغداة
أخبر الدكتور والى الجمعية بأن حمد باشا يريد الالتحاق بالجمعية فسر
أعضاؤها بذلك وقرروا قبوله

وقد التى حمد باشا عند دخوله الجمعية خطابة قال فيها انه على
استعداد لدفع عشرة أعضاء رسم الدخول والاشتراك الشهري .
وقد ساعد الجمعية فعلا وشجعا كثيرا . والظاهر ان حمد باشا كان في

ذلك الوقت على شيء من التهور مع سعد باشا ولكنه لم يكن قد
ابتعد عن الوفد بعد

كانت الجمعية تناقش في الاشاعات التي حامت حول سعد
باشا خاصة. ورأى البعض انه لم يكذب الخبر (كذبه فيما بعد).
ثم رأى انه لم يبادر الى الاحتجاج على بعض المسائل. في الحال
بل تأخر في ذلك أيما فمعد البعض الى ارسال خطابات اليه منهم
شخصيا فيها عبارات شديدة وارسالوا اليه خطابات كانت ترد
عليهم من بعض المصريين في سويسرا وفرنسا وانكلترا ومصر

ومما يذكر ان البعض ارسل الى لطفي بك السيد عقب مؤتمر
الجميات المصرية كارت بوستال عليها صورة حمامة اشارة الى
مسألة دقشواى

وطرحت مسألة الاشاعات على بساط البحث في الجمعية فتقرر
في النهاية باجماع الآراء — ماعدا اثنين — ارسال خطاب لسعد
باشا. وقد أرسل بالبرية وقيل فيه: انا قرأنا في الصحف اشاعات
مخجلة فيها ان سعاده زفلول باشا رئيس الوفد المصرى سيقبل بعض
منح ولما كان لم يظهر أى تكذيب في الصحف رغم انتشار الخبر
فترجوا اما أن تكذبه أو تسمح لنا بتكذيبه وسيذهب عضو بعد ٤٨
ساعة لاخذ الرد

وارسل الخطاب مسجلاً فاستاء سعد باشا ولم ترسل الجمعية
أحدًا لآخذ الرد بل بعث بخطاب آخر لطلب الرد كتابة. ولقيت
نظر سعد باشا الى تكرار ظهور تلك الاشاعات في الصحف وما
ينشأ عن ذلك ولم تلق الجمعية ردًا ما

وظل الامر عند هذا الحد الى ان وصل على بك ماهر فرأى
ان يتلافى الخلاف

وساعد على اعادة المياه الى مجاريها ان التيسر نشرت ومثدت
خبراً قالت فيه ان في الوفد المصري خلافاً فرأى الرئيس وزملاؤه
انه لا بد تقام ذلك من لم صفوفهم وجمع كلمتهم. ووعد حمد باشا
سعد باشا بان يحمل الجمعية على ارسال خطاب اعتذر اليه

وقد عرض حمد باشا الامر على الجمعية فعلا فرفضته واكتفت
بارسال لجنة منها لتبلغ سعد باشا انها لم تقصد اهانتته أو الاساءة اليه
وذهبت اللجنة يوم أحد فلم يقابلها سعد باشا بل قابها على
بك ماهر ورأى ان تكتب الجمعية خطا بالسعد باشا فرفضت الجمعية
مدة من الزمن ثم كتبت أخيراً خطا بالرؤي انه غير واف وطلب
منها تعديله فرفضت وقيمت كذلك الى ان عاد محمد محمود باشا من أمريكا
فتوسط في الامر وازال الخلاف بقبول الخطاب المكتوب



محمد بدر بك

مطبوعات الوفد والنشر

ليس الغرض من هذا ترجمة المذكرات أو الاوراق التي
قشرها الوفد في جهاده أو ارسلها الى الدوائر السياسية المختلفة وانما
الالمام بما فعله في هذا الشأن على وجه عام يكون في الوقت نفسه
شاملا من الوجبة التاريخية

ويجب في هذه الحالة ان تفرق بين المذكرات التي كان يرسلها
الوفد الى المؤتمر وبين الاعمال الاخرى

ولما كان هذا الكتاب مقصوداً على مجهود الوفد في الخارج فلا
أجدد مما لا ذكر المذكرات والتلغرافات التي بثت بها الى المؤتمر قبل
سفره من مصر

كان أول عمل رسي للوفد الطلب الذي ارسله في اليوم المباشر
من وصوله الى باريس الى مؤتمر الصلح (بتاريخ ٢٨ أبريل سنة
١٩١٩) وقد اثبتته في فصل سابق

وفي ١٥ مايو ارسل الوفد مذكرة بحتج على الشروط الاولى -
التي سلمت للامان في ٦ مايو - للصلح فيما يخص بمصر وباجبار المانيا
على الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر وفي ٦ يونيو ارسل
مذكرة أخرى من هذا القبيل للاحتجاج على ما ورد في الشروط الاولى
التي سلمت للنسويين في ٢ يونيو سنة ١٩١٩

وفي ٢٨ يونيو قدم الوفد تقريراً للمؤتمر عن حوادث وقعت في البلاد في شهرى مارس وأبريل ذات صلة بالحركة الوطنية
وفي ٢٦ يولييه قدم مذكرة جديدة طلب فيها من المؤتمر إعادة النظر في امر مصر وضمن المذكرة تصريحات لدولة سعيد باشا إذ كان في رئاسة الوزارة

وبعد ذلك انقطع الوفد عن الاستعداد بالمؤتمر وجاءت فترة نشط فيها الى حركة امريكا واعمال النشر في الصحف وغيرها وظل كذلك الى ٣ نوفمبر إذ أرسل تلغرافاً لرئيس المؤتمر يحث فيه على سياسة الانكباب في البلاد

وقد أعقب الوفد هذا التلغراف بمذكرة تاريخها ٦ نوفمبر طلب فيها من المؤتمر التدخل وارسال لجنة دولية للتحقيق الى مصر تبين الحالة بنفسها مباشرة

وفي ٢١ نوفمبر أرسل الوفد تلغرافاً آخر للمؤتمر يلقت نظره فيه الى حوادث العنف ويحث المؤتمر على التدخل في الامر : وتلاه تلغراف آخر بالمبنى نفسه في ٢٣ نوفمبر

وفي ٩ ديسمبر أرسل الوفد تلغراف احتجاج على المواد الخاصة بمصر في معاهدة فرساي وكان ذلك بمناسبة استقبال مجلس النواب الفرنسي لنواب الاثراس والورين

وفي ٦ يناير سنة ١٩٢٠ أرسل الوفد مذكرة الى المجلس الاعلى

يطلب منه فيه إعادة النظر في مسألة مصر بمناسبة الاشتغال بوضع معاهدة الصلح مع تركيا. ولكن رجاء الوفد في المجلس خاب ووضعت المعاهدة التركية على غير ما يرجو المصريون فأرسل الوفد احتجاجا إلى المجلس في ١٨ مايو سنة ١٩٢٠ استهله بذكر المعاملة التي لقيتها مصر من المجلس الأعلى إذ لم ينصت لها وأبى أن يطبق عليها مبدأ حق الأمم في تقرير مصير نفسها. وتكلم عن الحيف الذي أصاب مصر وكيف عوملت رغم جهودها وتضحياتها التي كانت أكبر عامل للتفوز في الشرق

وكان الوفد في مذكرة ٦ يناير الساتفة قد تكلم بأسباب عن حق مصر في الاستقلال وفصل مسألة صلتها بتركيا فتناول مركز مصر قبل الحرب ثم مركزها أثناءها. ثم تساءل هل لا تزال لتركيا حقوق على مصر وهل تستطيع التنازل عنها ؟ قال ان اشتراك مصر في الحرب ودخول تركيا فيها قطع بطبيعة الحال كل صلة للسيادة العثمانية على مصر وأعاد لمصر سيادتها التامة من تلقاء نفسه. وأن توقيع تركيا الهدنة على قاعدة حق كل أمة في تقرير مصير نفسها بحرية وقاعدة تحرير الشعوب غير التركية هو بمثابة اعتراف من تركيا باستقلالنا.

وأخذت المذكرة على هذا النحو تنقض وجود حقوق لتركيا على مصر يمكنها أن تتنازل عنها لانكلا

ثم تساءلت المذكرة : « ماذا يكون إذن كنه الحقوق التي يمكن لتركيا ان تتنازل عنها لانكلترا ؟ » . وقالت : أما سيادتها التي كانت لها بحق الاقوى أو بعبارة أصح براءة الدول الاوربية التي ضمنت صيانتها كيان الامبراطورية العثمانية . تلك السيادة انتهت وانقضت . ومن المبادئ المقررة الدائمة ان سقوط ذلك لا يمكن ان يكون الا لمصلحة الدولة المسودة »

وأخذت المذكرة تظهر ان اعتراف تركيا نفسه بالحماية اذا وقع لا يكون له قيمة أكثر من اعتراف أية دولة أخرى ولا يمكن ان يجعل الحماية شرعية ولا أن يقيم لها وزنا فهي عمل باطل واجراء مؤقت من اجراءات الحرب

وقالت المذكرة انه مما لا يصدق ان تتخطى انكلترا الشرف وتهد حقوق السيادة سالمة تتناولها الايدي في سوق المداولات الدولية . فليس في مقدور انكلترا الا ان تطلب من تركيا قطع آخر صلة لسيادتها وهذا معناه الحصول نهائيا على الاعتراف باستقلالنا التام وانتقلت المذكرة الى عدم استشارة الشعب المصري في المصير الذي يعدله ومخالفة ذلك للقانون الدولي والعرف المتبع بين الدول كما حدث سنة ١٨٦٠ إذ نصت معاهدة « تورينو » على استشارة أهل مدينة « نيس » ومقاطعة « السافوا » قبل ضمهما الى فرنسا وكما نصت معاهدة سنة ١٨٦٣ على استشارة أهل الجزر « الايونيه »

تقبل ضمها الى اليونان

وتكلمت المذكورة عن عزيمة الامة المصرية وتوطئها على نوال الاستقلال التام وكيف تجلت تلك العزيمة في مظاهر عديدة ثم قالت :

« اما اذا لم تكن المبادئ التي أعلنها الحلفاء سوى كلمات لا معنى لها . ولم تكن اتفاقية سنة ١٨٤٠ ووعود بريطانيا العظمى للعديدة سوى قصاصات ورق . واذا كان الفوز متى أُحرز محل نصيان الوعود التي أعطيت أثناء الحرب حتى وعد صاحب الجلالة للبريطانية . واذا كانت المدينة الاوروبية قد تهرقت الى ماوراء سنتي ١٨٦٣ و ١٨٦٠ حتى أصبحت تقبل انتقال حقوق الاستقلال أو السيادة بين الحكومات على نحو ما كان يحدث في العصور الوسطى اذا صح كل هذا فهل انعدم التنقل الانساني حتى صار من التيسر معاملة شعب حليف للشعوب المنتصرة شرا من المعاملة التي تعامل بها الشعوب المهزومة »

وختمت المذكورة بطلب سماع أقوال ممثلي مصر كما سمع المجلس الاعلى لقوال مندوبي الكرج واذربيجان

هذا ما اعرف ان الوفد قدمه من المذكرات لمؤتمر الصلح . وقد نشر تغير هذا نداءات المجالس النواب في بلدان الحلفاء وأرسل تفرافات ومذكرات لبعض المؤتمرات الاشتراكية وغيرها

فمن نوع الكراسيات طبع الوفد المذكرات الثلاث التي
طبعتها الجمعية المصرية قبل وصوله وهي «مطالب المصريين
الوطنية» و«سياسة انكثار القطنية». ومذكورة عن «المسألة المصرية
ومطالب المصريين الوطنية»

أما الكرسي الأول ففتح في ٤٣ صحيفة من القطع المتوسط.
وتضمن المذكرة التي أرسلها الوفد الى مؤتمر الصلح من مصر مرفقة
بخطاب من سعد باشا بصفته رئيس الوفد وتاريخه ٢٠ يناير سنة
١٩١٩ أى قبل اعتقال سعد باشا وزملائه بنحو شهرين ونصف شهر.
ويقال ان واضع المذكرة هو معالي اسماعيل صدق باشا. وتنقسم
الى خمسة فصول يحتوى الاول على عهد ثم بحث في الحالة الاقتصادية
وآخر في الحالة الادبية وآخر في النظام الاداري والاجتماعي.

ويتناول الفصل الثاني بحث الاعتراضات التي يمكن أن يتدرج
بها المعارضون في نوال مصر الاستقلال وهي قسمان : الاول :
الحقوق التي زعم انكثروا لها على مصر . والثاني : المصلحة التي
تجنّبها مصر من بقاء الوصاية الاجنبية

وقد تناول القسم الاول الكلام عن مركز مصر السياسي
قبل سنة ١٨٨٢ ثم عن ثورة عرابي ثم عن صبغة الاحتلال ثم عن
الحماية . وتناول القسم الثاني أصل تقدم مصر ثم ما فطته بريطانيا في
مصر ثم تأثير السيادة الاجنبية

وتناول الفصل الثالث بحث المساعدة التي قدمتها مصر للحلفاء.
اتناء الحرب

وتكلم الفصل الرابع عن مطالب المصريين فيما يخص بحريتهم
وبالسودان . وفيه بحث مواضيع الاستقلال وحقوق الاجانب
والدين العام. وضمان حقوق الاجانب. ومساعدات الاجانب
والاصلاحات الداخلية. وقتاة السويس. ومصر وجمعية الامم. ورد
السودان وتاريخ صلة مصر بالسودان

وتناول الفصل الخامس والاخير الكلام عن الحركة الوطنية
والمذكورة مذيلة بتوقيعات جميع أعضاء الوفد

والكراسة الثانية تناول تفصيل الخطة التي جرت عليها السياسة
البريطانية في شأن القطن وقد قدمت المذكرة الى مؤتمر الصلح أيضا
وتاريخها ٢٩ يناير سنة ١٩١٩ وقم في ٢٢ صحيفة من القطع المتوسط
وتقع الكراسة الثالثة في ٥٢ صحيفة من الحجم نفسه وواضحا
أمين بك المرافعي ولم يكتب عليها أن الوفد قدمها لمؤتمر الصلح
والظاهر انه اكتفى بنشرها على سبيل البروباجندا : والظاهر أن
واضحا كتبها مستقلا عن الوفد ثم عرضها عليه فافرها وعدها
جزءا من أعماله

وتناول الكراسة الكلام عن مبادئ الرئيس ولسن . ثم عن
مسألة مصر من الوجهة التاريخية وكيف احتل الانكليز مصر. وعن.

علم شرعية هذا الاحتلال . وعن اتفاقية سنة ١٩٠٤ وعن السودان
وملحقانه . وعن اتفاقية سنة ١٨٩٩ الخاصة بالسودان . وعما جنته مصر
من الشركة الانكليزية المصرية في السودان . وعن قناة السويس
وحرية البحار ثم خاتمة وملحق أوردت فيه تصريحات للساسة
الانكليز عن مصر ونيات بريطانيا نحوها

وطبع الوفد الكتاب الذي كتبه المسيو فيكتور مرغريت بمنوان
« صوت مصر » . ويقع في ٦٨ صحيفة من القطع الصغير يتضمن خمسة
فصول . الاول عن الحماية الانكليزية والثاني عن مصر الاثرية .
والثالث عن مصر الحديثة والرابع عن تدخل انكلترا . والخامس
عنوانه مصادرة شعب كبير . والكتاب مقلمة بقلم أناتول فرانس
وقد ترجمته الصحف عند ظهوره

وطبع الوفد الخطابات التي أقيمت في المأدبة التي أقامها بفندق
« كلاردج » في ٢ أغسطس ١٩١٩ فضمنها كراسة من ٢٤ صحيفة
من القطع الكبير . وهي الخطابات التي القاها سعد باشا والاستاذ
ويصا واصف والمسيو أوجاثير والمسيو فكتور مرغريت ومحمد باشا
محمود والمستر هربرت جيبوز ادامز والسيور عمانويل الصحافي
الايطالي والمسيو أناتول فرانس . وختمت الكراسة بخطابات اعتذار
من المسيو اولار والمسيو رينيه دوميك والمسيو ألان
وطبع الوفد المذكرة التي أرسلها في ٩ يونيه سنة ١٩١٩ الى

المؤتمر الاشتراكي الدولي فوقعت في كراسه من ١٨ صحيفة من القطع الكبير وتناول فيها الوفد الكلام عن مطلب مصر وما تنتظره من الاشتراكيين من العون والمساعدة. وأخذ يبرهن على أن الاسلام يتفق مع روح الاشتراكية. ثم أشار الى روح التضامن التي بين المزارع وصاحب الارض والى مسألة الاوقاف الخيرية وقال أن الرابطة الزوجية عندنا تعادل الرابطة الحرة التي يقول بها الاشتراكيون فأبها عندنا لا تنقص شيئاً من حرية الرجل والمرأة وقال في هذا الشأن « والواقع ان في استطاعة الرجل أن يطلق المرأة ويبطل العقد الذي يربطه بها متى رأى انه أساء الاختيار وللرأة السلطة نفسها على أن تكون قد ذكرت ذلك في عقد الزواج. وفوق هذا فان المرأة تظل مطلقة اليد في التصرف في أملاكها دون احتياج لاجازة زوجها»

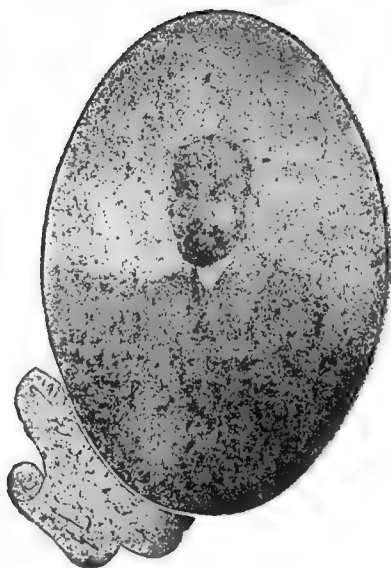
ومع المذكرة أربعة ملحقات الاول عن التعليم . والثاني عن الانظمة السياسية . والثالث عن المالية العامة . والرابع عن المسألة الاقتصادية . وتكلم فيه عن الزراعة والصناعة والتجارة . وتناول القسم الاخير مسائل التشريع التجارى . وتنمية الانتاج . ووسائل النقل . والتعليم التجارى . والجمعيات التجارية والبنابات الاقتصادية ثم تجارة الصادرات والواردات والتجارة الداخلية وطبع الوفد التقرير الذي رفعه لمؤتمر الصلح بتاريخ ٢٨ يونيه

سنة ١٩١٩ ومعه ١٢ ملحقاً تحوى أقوال
كثيرين من أهالي قرى مصر وقد وقع ذلك كله في ١٠٢
صحيفة

وطبع الوفد كراسة صغيرة بعنوان « مذكرة عن ضرورة
سماع صوت مصر في مؤتمر الصلح » ذيلها بتصرّحات الساسة
الانكليز من سنة ١٨٧٣ أي من قبل الاحتلال البريطانى الى سنة ١٨٩٩
وطبع الوفد كراسة كبيرة الحجم بعنوان « مصادرة اثني عشر
مليون نفس » ضمنه المراسلات التى دارت بينه وبين السلطات
البريطانية والمصرية قبل سفره بطلب التصريح له بمغادرة البلاد
وكذلك المذكرات التى ردها وهو مصر لمؤتمر الصلح ورؤساء
حكومات الحلفاء والمستر لويد جورج بينهم

وطبع الوفد باللغة الانكليزية كتاباً أسماه الكتاب الابيض
نشره فى أميركا تمضيداً للحركة التى كان يقوم بها المستر فولك .
كما طبع المذكرة التى قدمها المستر فولك فى ١٨ أغسطس سنة
١٩١٩ الى لجنة الشؤون الخارجية بمجلس شيوخ الولايات المتحدة
عن القضية المصرية وفي ذيلها المذكرة التى قدمها الاستاذ ولیم
مكرم عبيد الى المستشار القضائي إذ كان سكرتيراً له وتاريخها ٢٥
ابريل سنة ١٩١٩

وبين مطبوعات عن القضية المصرية المقالة التى نشرها



هربرت ادامز جيبوتز الصحفي الامريكى الذى ناصر القضية المصرية كثيراً. وهى مقالة نشرتها مجلة « سنشرى » فى عدد شهر مايو بعنوان « بريطانيا فى مصر » ثم طبعت على حدة. وقد كتب المستر جيبوتز قبلها مقالات أخرى تأييداً للقضية المصرية وخدم الوفد أثناء وجوده بباريس

وقد كانت لمقالاته صدى واستشهاد بكثير مما ورد فيها المستر نوريس عضو مجلس الشيوخ عن ولاية « نبراسكا » فى خطبة عظيمة ألقاها فى مجلس الشيوخ الامريكى فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٠ دفاعاً عن القضية المصرية والخطابة - كخطابة المستر بوراه فى مسألة مصر - مطبوعة على حدة بالمطبعة الاميرية الامريكية بعنوانات « معاهدة الصلح مع ألمانيا ». « المسألة المصرية ». « خطابة المحترم جورج و. نوريس فى مجلس شيوخ الولايات المتحدة فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٠ »

وطبع الوفد بعض مذكراته ووزعها على الساسة على سبيل « البروباجندا » مثل الطلب الذى قدمه لمؤتمر الصلح فى ٢٨ ابريل سنة ١٩١٩. والخطاب الذى أرسله للمسترولسن بتاريخ ٢٩ ابريل - ومذكرة أخرى لكليمنصو رئيس المؤتمر فى ١٢ مايو عن معاهدة الصلح الالمانية. وبيانين عن الحركة المصرية. و« رخين » شهر مايو سنة ١٩١٩ » عن الحركة المصرية وتاريخها واتسارها وصيبتها.

ومذكرة المؤتمر تاريخها ٦ يونيه عن ماهدة الصلح النموية .
 وخطاب للمسيو موريس لويج مقرر لجنة الدخ بمجلس النواب
 الفرنسي تاريخه ٦ يولييه . وآخر للمسيو فريسينيه عضو مجلس
 الشيوخ تاريخه ٢١ يولييه . والمسيو فريسينيه كتاب مشهور في
 المسألة المصرية ودور معروف ليه فيها .

وطبع الوفد المذكرة التي قدمها المؤتمر في ٢٦ يونيه سنة ١٩١٩
 والنداء الذي وجهه للبرلمان الفرنسي بتاريخ ٣١ يولييه سنة ١٩١٩
 والنداء الذي وجهه للبرلمان الايطالي بتاريخ ١٤ أغسطس سنة ١٩١٩ .
 والخطابة التي القاها النائب جود في مجلس النواب الفرنسي في ٤
 سبتمبر سنة ١٩١٩ . ومذكرة ارسلت للسستر لويدي جورج بتاريخ ٣
 نوفمبر سنة ١٩١٩ عن حوادث وقعت في الاسكندرية في اكتوبر .
 ومذكرة اخرى رفت لمؤتمر الصلح بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩١٩

وقد قاتني ان اذكر ان الوفد المصري طبع في شهر اكتوبر
 سنة ١٩١٩ كراسة بواشنطن بامريكا عنوانها « المسألة المصرية »
 صدرها بكلمة قالها نابليون بوناپرت لما تم جزيرة القديسة هيلانة
 التي اعتقل ومات فيها « ان مصر أهم مملكة في العالم » (راجع
 تاريخ روز ص ٦٥٣ جزء اول)

والكراسة في نحو ٥٦ صحيفة وهذه عناوانات فصولها . هل
 يفوز الحق أو القوة ؟ . عهود بريطانيا . معاملة الوفد المصري . آراء



صورة المدالية التي قنمتها الجمعية المصرية بباريس للوفد

البريطانيين في المسألة المصرية . آراء الفرنسيين . آراء الأمريكيين
 وختتمت الدراسة بتلخيص مقالات لبعض الكتاب
 الأمريكيين المشهورين عن المسألة المصرية وجزء من نصيدة للسفر
 ولقد نشرت نشرها سنة ١٨٨٣ أى بعد الاحتلال البريطاني

أرى قبل أن أختتم هذا الفصل أن أذكر كلمة عن مؤلفات
 أخرى عن القضية المصرية صدرت دفاعاً عن حقوق المصريين تنويرها
 بفضل أصحابها فقد أصدر الكاتب عما نويل بالدي كتاباً بعنوان
 « لاجل استقلال مصر » فى ١٣٦ صحيفة صدره بصورة أعضاء
 الوفد المصرى . وضمنه بعض صور أخرى

وهناك شاب يجب أن نوه بفضلته فى خدمة القضية المصرية .
 ذلك الشاب هو محمد أفندى صبرى

سافر محمد أفندى صبرى الى باريس للدراسة التاريخ
 وآداب اللغة الفرنسية وقد نال الشهادة النهائية فيها . وانتظمت
 به الحرب فظل يبارس يعمل مع اخوانه فى الجمعية المصرية حتى
 جاء الوفد

وأدرك صبرى أفندى أن أول عتبة تقوم فى سبيل القضية
 المصرية هى جهل الفرنسيين وغيرهم بالمسألة المصرية وكيف نشأت

فوضع لها تاريخاً موجزاً طبعه في كراسة بعنوان « لحة تاريخية في
المسألة المصرية » فرغتها أكثر الصحف والمجلات وأثنت على
كاتبها وكتب لها الاستاذ أولار مقدمة طيبة

وقد رأى صبرى الفاشة التي جاءت من وراء كراسته هذه
فكتب كتباً أخرى عن المسألة المصرية توسع فيه إلى حد ما وقد
نال إعجاب من قرأوه واستدحت الصحف أيضاً وجاءت لكاتبه
خطابات ثناء من كبار الكتاب والمؤرخين

وكتب صبرى أفندي كتاباً آخر عن الحركة المصرية بعنوان
« الثورة المصرية » مزينا بصور عديدة عن الحركة المصرية . وقد
توخى الدقة في إيراد حوادثه مستشهداً بأقوال كثيرين من
الأمريكيين والانكليز الذين كانوا بمصر

والكتاب عمدة كثيرين من الكتاب الذين يكتبون عن
المسألة المصرية وقد تلقى واضعه أيضاً عدة خطابات ثناء من كبار
الكتاب

وقد كان صبرى أفندي أخيراً يضع جزءاً ثانياً لكتابه الأخير .
ولا جدال في أن الخطة التي أدامها الشاب صبرى بكتبه
للقضية المصرية جلية جداً من حيث البروباجندا . وهي خدمة
جديرة بتقدير كل مصري

وقد رأى الوفد مقدره صبرى في اللغة الفرنسية ونشاطه

وَذَكَاءُ وَاخْلَاصُهُ فُضِّمَهُ إِلَى سَكْرَتِهِرْتِهِ حَيْثُ يَقَعُ عَلَيْهِ جُزْءُ كَيْدِ
 مِنَ الْعَمَلِ
 وَلَا أَشْكُ فِي أَنْ مُسْتَبَلاً جَيِّداً يَنْتَظِرُ هَذَا الشَّابَّ



مصر في حزب حقوق الانسان

نشرت الصحف في حينه موجزاً عن الاجتماع الذي أقامه حزب حقوق الانسان للدفاع عن القضية المصرية ولكنها لم تنشر شيئاً كثيراً عن الجهود التي بذلت للوصول الى ذلك ولم تذكر عدة أمور عن الاجتماع

يرجع أكثر الفضل في اهتمام حزب حقوق الانسان بمسألة مصر في الواقع الى الشبان المصريين فقد اهتموا بذلك منذ المائدة في مؤتمر شهر ديسمبر سنة ١٩١٨ عرف أحدهم الاستاذ كوركوس الهامي وسكرتير شعبة حزب حقوق الانسان في منطقة «السين» وكان التعارف في اجتماع لشعبة الحزب الاشتراكي الخامسة . فأشار الاستاذ كوركوس على الشاب المصري بأن يلقي محاضرة عن المسألة المصرية على مندوبي اتحاد السين في حزب حقوق الانسان . وقد ألقى الشاب المحاضرة ففلاقي صباح يوم أحد وجرت مباحثات ومناقشات تقرر بعدها بإجماع الآراء أن يقد اتحاد «السين» اجتماعاً لتتوير الباريزيين وإطلاعهم على مطالب المصريين وأبلفت الشعبة القرار الى لجنة الحزب الرئيسية ثم وقف الامر عند هذا الحد حتى جاء الوفد الى باريس

وفي مساء الجمعة ٢٣ مايو سنة ١٩١٩ نظرت الجمعية المصرية

يباريس في الامر من جديد وقررت بذل مساعي لدى حزب حقوق الانسان لتجاع القضية المصرية حتى يضمها في برنامجهم. وقد اقترح عليهم مؤلف هذا الكتاب أن يرضوا الامر على الوفد ويضموه بين يديه حتى يكون للممل قيمة في نظر حزب حقوق الانسان ونظر الجمهور الفرنسي. ولكن الوفد غض النظر عن ذلك والظاهر أن انسداد الابواب واستحكام حلفاء اليأس أو على الأقل تكرار العوامل المثبطة للترأثم القائلة للآمال جعل البض يرى عمل حزب حقوق الانسان عديم الجدوى لا يستحق اهتماما

وبقي الامر ضد هذا الحد الى شهر نوفمبر سنة ١٩١٩ وبعد مساعي ومفاوضات بين أعضاء الجمعية المصرية ولوفد لجنة الحزب تقرر أن تسمع اللجنة المركزية للحزب أحوال الوفد رسميا بصفته ممثلا للشعب المصري وتحدد لذلك يوم ٥ ديسمبر

وفي منتصف الساعة الخامسة من بعد ظهر اليوم المتقدم ذهب احمد بك لعاق السيد ومحمد بك على ومصطفى النحاس بك ومهم خليفه اقضى بوطي من أعضاء الجمعية المصرية الى مركز الحزب بالدار رقم ١٠ بشوارع الجامعة. وكان هناك من أعضاء اللجنة المركزية النائب فردينان بويسون رئيسا والمسيو فكتور باش الاستاذ بجامعة باريس وكيللا وكل من الاساتذة بوجلي وجابريل سيبي وهنري جرنو (السكرتير العام) وأولار وبوردون وشارل

جيد وجلاى واميل كاهن ومرتينيه ومدام سفريني
 وحكم لطفي السيد بك فبسط شكوى المصريين ومطالبهم .
 وتلاه السيويوسون الرئيس ثم أعرب للسيوي باش للوفد
 عن عطف اللجنة المركزية وطرح عدة أسئلة وهي :

١ — يؤكد الندوبون المصريون ان انكلترا صرحت بأنها
 لا تبسط حمايتها على مصر الا مؤقتا مدة الحرب فأى دليل على
 ذلك يستطيع الوفد تقديمه ؟

٢ — يشكو الوفد من أنه عطل خمسة شهور قبل الحصول
 على إذن بالسفر للتقدم لمؤتمر الصلح ومن أنه لم ينل الاذن في
 الحقيقة الا بعد انتهاء الوقت فأية سلطات لدى الوفد ؟ ومتى كان
 آخر اجتماع لمجلس النواب المصرى ؟

٣ — كان الملك الشرعى لاستقلال مصر الثنائى فيما مضى
 بمعاهدة لوندنره . وقد تغير مركز مصر الآن فأصبح أسوأ مما
 كان عليه قبل الحرب من وجهة القانون الدولى . على أن عمل
 القوة الذى يأخذه المصريون الانكليز مدعم فى الواقع على اعتراف
 من أمريكا وفرنسا فكيف الخروج من هذا المركز ؟ وأية وسائل
 قانونية يمارس بها الوفد الحق الذى لانكلترا الآن فى مصر وهو
 حق غير مشروع ومشروع فى آن واحد؟
 وهل الفلاح المصرى متعلم الى الحد الذى يجعله يترك الواجب

عليه في ذلك ؟

وسأل السيو إميل كاهن وقال ان التليل الذي
تمطه انكلترا بسيط للغاية وذلك انها كانت فيما مضى حليفة لتركيا
بموجب معاهدة ولكن تركيا نقضت المعاهدات بدخول الحرب
ضد الحلفاء فلم تعد انكلترا مقيدة بشيء.

وقد رد بويل على السؤال الاول فذكر ان اعلان الحماية كان
عملا فرديا محتال لم تقبله مصر وان القانون الدولي يحتم ان تكون الحماية
باتفاق الطرفين كما أنه لم يكن في وسع انكلترا ان تبطل وحدها معاهدة
لوندرة.

وليس من شأن اعتراف أمريكا وفرنسا بمل غير شرعي ان
يجعله شرعيا وكل عمل يشذ عن روح التطور الدولي يجب ان يعد
غير شرعي

وهناك خطاب رسمي يثبت ان الحماية أعلنت مؤقتا ولمدة
الحرب فقط رشدي باشا قائم المقام أوضح
في تصريح رسمي أنه لم يعد الحماية لا اجراء من اجراءات الحرب
وهنا قاطع السيوجرنوبويل قائلاً ان عبارات الخطاب الرسمي
المشهور غامضة . وقال ان جريدة « التيمس » في الواقع نشرت
مقالا ذكرت فيه ان الحماية لم تكن الا اجراءا اداريا عمليا مؤقتا . وقد
ردت المانشستر جادريان على ذلك قائلة يجب ان لا نخدم أنفسنا في

فذلك فما هو الا ضم نهائى

ورد لطفي السيد بك على سؤال المسيو باش الثانى فقال : « لقد
كان من المستحيل علينا الحصول على توكيل رسمى من الجمعية الوطنية
إذ كانت مطلة بالامر ولكننا ننتى الى هيئات نياية ولدينا خطاب
رسمى من رشدى باشا رئيس مجلس الوزراء . »

« نسألون في النهاية هل الفلاحون معنا ؟ نعم انهم معنا وقد
أبدوا ذلك بالوسائل التى يدركونها . . . »

وتكلم المسيو جابريل سىاى فامتدح تاريخ الشعب المصرى
وقال : نعم لا يمكن ان يامل هذا الشعب معاملة شعب متوحش
ولكن أى تداخل يمكننا أن نتدخله لمصلحته وأية نتيجة نستطيع
أن نمدد بها ؟ لنقف فى دائرة الممكنات فان كل شئ تحت تصرفنا
عدا القوة .

ولقد رد المسيو جرنو على هذا بقوله : يمكننا أن نكسب قوة
الرأى العام وهذا شئ يذكر . اننا نكثر اعجابنا للرأى العام الانكليزي
والفرنسوي وبقي الواجب على حزب حقوق الانسان بتقريب
الرأى العام فى فرنسا . وفى استطاعته ذلك بارسال تصريح بحيثيات
الى الصحف وبعد اجتماع لاقاء محاضرات وبشر مقالات مؤيدة
يستندات عن المسألة المصرية فى المجلة الجديدة التى تصدر فى
الشهر القادم

وأعربت مدام سفريني عن موافقتها على اقتراح المسيو جرنو
ولكن المسيو أميل كاهن انضم الى السؤال الذي عرضه للمسيو
جابريل سيلبي وقال : يهيم الحزب ان يضم اليه الراى العلم الفرنسوى
والانكليزى ولكن من المتعذر ان يقيمنا الراى العلم الفرنسوى
بسهولة في حملة يراد بها المطالبة باستقلال مصر . ومركزنا تلقاء
انكلترا بل وثقة العلم كله غامض جداً فلا أدري هل يحق لنا ان
نجر معنا الجزء الذى نستطيع اكتسابه من الراى العلم فى انكلترا الى
حملة مشكوك في نجاحها . ولئن كان الراى الديموقراطى حسن
النزعة الا ان هناك فكرة سائدة عليه وهى فكرة عامة بين الامة
فكرة الامبراطورية العظيمة . ومع ذلك فنحن نعرف امثلة تبعث
الامل في نفس الشعب المصرى فهناك جنوب افريقيا حيث انتهى
البويرون بأن أصبحت لهم السيادة فى بلادهم . واعتقادى اننا يجب
ان نفتح بطلب الحكم الدائم وبعد ذلك نستخلصون انتم استقلالكم
منه بأنفسكم

وقد ورد النحاس بك على اقوال المسيو كاهن فقال : ليس
لأنكلترا حق ارغامنا على قبولها رغم انوفنا فنحن نرزع البماء احرارا
ولا نقبل اعطاء انكلترا حقنا علينا . اننا لسنا مشاكسين معاندين .
فنحن نسلم بضرورة حماية جميع المصالح الاجنبية فى مصر لاسيما
المصالح الانكليزية . هناك قناة السويس وهى طريق الهند ويمكن

جنها دولية وتمطى جمعية الامم الوكلثة عليها لانكثرا اما فيما
 مختص الحقوق الخاصة فتعيبها الانظمة الموجودة وهى الامتيازات
 والمحاكم المحتطة وصندوق الدين فاذ يمكن ان يطلب اكثر من ذلك
 وفى النهاية وافقت اللجنة على اقراح السكرتير . عهدت اليه
 ان ينظم اجماعا لالقاء محاضرات عن المسألة المصرية وان يرسل
 للصحف تصريحات ويعد مقالات مفصلة وافية للنشر فى المجلة
 وورعت الجلسة فى منتصف الساعة الثامنة مساء



أرى قبل ان انكلم عن المحاضرات التى القيت بمد ذلك فى
 اجتماع ١١ ديسمبر ان أذكر شيئا عن حزب حقوق الانسان
 أنشئ الحزب فى ٤ يونيه سنة ١٨٩٨ وجعل شعاره تأييد
 المبادئ التى جاءت بها الثورة الفرنسية . والدفاع عن كل شخص
 مظلوم أو أمة مهضومة الحق . وكل يستخدم فى ذلك الصحف
 والمجلات والكتابة والخطابة وله أثر مشهور فى قضايا دريفوس
 ودوران وروسية ويان وكايو ومالتي والجنرال برسان
 ويجمع الحزب كثيرين من ذوى الفضل بين وزراء وعلماء
 وأساتذة ونواب الخ الخ على اختلاف نظامهم السياسية وكانت
 قيمة الاشتراك فيه خمسة فرنكات
 وبين القضايا الدولية التى اهتم بها فارس وكورايورومانيا



صدر قرار لجنة الحزب المركزية في ١٠ ديسمبر وفي الحال أخذ
أعضاء الجمعية المصرية بتمضيد الوفد يهتفون بالاجتماع المقبل الذي
حدد له ١١ ديسمبر

وقد عقد فعلا في منتصف الساعة التاسعة مساء بإصالة الجمعية
الجغرافية حيث امتلأت الصالة بالخالضين ولم يجد كثير من
سبيل للدخول

وعند افتتاح الاجتماع تلا المسيو جرنو السكرتير خطابا من
المسيو جابريل سياب الذي لم يستطع الحضور وقد قال في صدره:
«أسف لعدم تمكني من حضور اجتماعنا ولكني أقول لكم
اني معكم قلبا وروحا. لقد اجتمعنا لرفع صوت مصر بالشكوى وبعد
قطع حزب حقوق الانسان على نفسه عهدا أن يدافع عن حقوق
الشعب اينما كانت مهددة. والعدالة لا تعرف الهابة»
وخطب الاستاذ اولار فاستهل خطابه بقوله:

«اذا كان حزب الدفاع عن حقوق الانسان والمواطن قد
عقد هذا الاجتماع فلانه كالثورة الفرنسية نفسها يرى أن حقوق
الرجل والمواطن تتضمن ضمنا حقوق الشعوب. وتصريحات ستني
١٧٨٨ و ١٧٩٣ الفرنسية تنطبق في معناها اذا لم تكن في معناها

على الأمم كما تنطبق على الأفراد

« وقد جاء شعب يقول لنا أن حقوقه انتهكت

« وإلى شعب ! شعب ليس في السلم أنبل منه فهو سليل
المصريين الذين أعدوا المدينة اليونانية التي أخذت عنها المدينة الفريرية
مدينة العالم بأسره وقد نهض هذا الشعب المجيد بعد قرون انقضت
عليه في الاستياد . وألارت مدينة أجنبية هذا الشعب وقد كان
مصدر العرفان والنور في العالم . أنلارته المدينة الفرنسية التي جعلته
يشمر بتكاته . كانت فرنسا مريته وإلى فرنسا يوجه النظر مبتسما
إتسامة لئله وثقة كلما اعتد انه اضلهد . وهو كما ترون يستجد على
وجه خاص بفرنسا مؤيدة حقوق الإنسان »

وخطب بعد ذلك واصف بطرس غالى بك خطابة طويلة
تسكلم فيها عن صلة مصر بفرنسا ثم انتقل إلى حقوق مصر وما قاسته
في سبيل المطالبة بها وعدد الحوادث التي وقعت في البلاد . ووصف
اتحاد عناصرها ثم قال « فلم بعد للمصريين قاطبة الا ايمان واحسد .
وعقيدة واحدة . ودين واحد . هودين الوطن . وإلى لقرارات المؤتمرات
وترتيبات الساسة والمالين وتدابير صغار السياسيين أن تؤثر في ذلك »
و ضرب الامثلة على اتحاد المنصرين وبينها ما فله زعماء
اخواننا الاقباط أليم قبل يوسف وهبه باشا تأليف الوزارة وغير
ذلك مما لا ينسع له المجال

وكان السامعون يتأطون واصف بك بالتعنيق مرات
عديدة طويلا .

وخطب الاستاذ اولار ثانية بعد ذلك مطرا أعطنه وعطف
الفرنسيين على القضية المصرية ووصف الشعب المصري الذي
رآه في مصر إذ زارها لتفقد المدارس للمهاتية الفرنسية فنفى عنه
الوصفات الكثيرة التي يصمم بها المفرضون في الخارج ثم قال: « كنت
زما طويلا رئيسا لجمعية كبرى فانيما نشر التعليم سمع لثني في
الشرق معاهد تربية طبقا لروح الثورة الفرنسية . لان ما تحبونه
جميعا معاشر الشرقيين مصريين وسوريين . لان ما تحبونه جميعا في
في فرنسا انما هو مبادي . سنة ١٧٨٩ انما هو شعارنا الانسان العظيم
الحرية . والمساواة . والاخاء »

وخطب السيد فكتور مرغريت صاحب كتاب صوت مصر
خطابة طويلة قال في ختامها :

« في عهد حرب اثيرت باسم حقوق الشعوب لا دوام لصلح
لا تكون قاعدته المبدل . ولا سبيل الى صلح عادل متى استباح
كهذا الصلح انتهاك القانون ومصادرة شعب »
وختم الاجتماع باصدار القرار الآتي :

« ان المجتمعين في ١١ ديسمبر يباريس بدعوة من حزب
حقوق الانسان

« بعد سماع السيو واصف بطرس غالى المحامى بمحكمة الاستئناف
 المختلطة باسكندرية والمسيو اولار والمسيو جابريل سياى الاستاذين
 بالسوربون والمسيو فكتور مرغريت
 « يرسلون الى الشعب المصرى سلامهم الودى وأمانيتهم
 « ولثقتهم بمبادئ العدالة التي ضمنت الحرب فوزها
 « يرجون أن يدرك هذا الشعب النبيل امانيه الشرعية في ظل
 السلام وبالتاتفق التام مع دول الاتفاق تحت رعاية جمعية الامم
 « وهم مقتنعون بان الشعب الانكبابزى الذى حارب معانا في
 سبيل الحق سيتبع مبداء التاريخى ويعمل على اجراء العدالة طبقا
 لتقاليد الدائمة »



وقد طبعت الخطابات في كراسة صغيرة الحجم وعرضها حزب
 حقوق الانسان للبيع . وجعل عنوانها « لاجل الشعب المصرى »
 وتقع في ٣٢ صحيفة صغيرة وثمنها نصف فرنك

مسألة الحماية

يجب قبل ان اتعلم الى الادوار الاخيرة من جهاد الوفد مثل دور المفاوضات ونحوه ان اذكر ان الوفد اهتم ببحث مسألة الحماية وأخذ آراء بعض علماء القانون الدولى فيها ولا ينقص من قدر الوفد أن يقال أنه كان يشعر بالحاجة الى دراسة بعض النقاط الخاصة بالقضية المصرية من الوجهة الدولية على بعض المتضلعين فيها وأحدهم أستاذ بجامعة الحقوق ياريس طلب الى ان لا أذكر اسمه لاعتبارات خاصة. وكانت اجتماعاته برجال الوفد أشبه بمحاضرات

وإذا كنت قد وعدت بان لا أذكر شيئاً عن الاستاذ الفرنسي فليس هناك ما يحول دون الاشارة الى فتوى السير توماس باركللى السير باركللى من كبار القانونيين الانكليز ومشاهير المحامين وهو الوكيل الاول لمعهد للقانون الدولى ووكيل جمعية القانون الدولى وغيرها. واستخدمته الحكومة البريطانية فى ظروف متعددة فى وضع صيغ بعض المعاهدات الشهيرة. وقد انتزعت الوفد الفرصة وأراد ان يستأنس برأيه فى مسألة الحماية فقابله الرئيس سعد باشا وبعض الاعضاء مرات وأخيراً قرر الرأى على ان وجهوا اليه أسئلة فى شأن الحماية يقدمون معها مستندات القضية. وقد استعمل الوفد الاستفتاء هكذا:

د. بمرض الوفد المصري المستندات المرفقة بهذا وهي :-

- ١ - اتفاقية بين بريطانيا العظمى وروسيا وروسيا-ياقوتيا لقرماني
السلطاني بتاريخ ١٥ يولييه سنة ١٨٤٠ بمنح مصر شبه استقلال
- ٢ - فرمان صادر في ٨ يولييه سنة ١٨٦٦ يزيد مركز مصر
السياسي تحديداً
- ٣ - اتفاقية بين بريطانيا العظمى والمانيا والنمسا والمجر واسبانيا
وفرنسا وايطاليا وهولندا وروسيا وتركيا باحترام حرية الملاحة في
مضائق السويس وتاريخها ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٥٨
- ٤ - الاتفاقية الانكليزية المصرية الخاصة بالسودان وتاريخها
١٩ يناير سنة ١٨٩٩
- ٥ - اتفاقية ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ بين انكلترا وفرنسا في شأن
مصر ومراكش وموادها السرية
- ٦ - الاعلان البريطاني الصادر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ بوضع
مصر تحت حماية صاحب الجلالة البريطانية
- ٧ - الاعلان البريطاني الصادر في ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ بختلج
عباس حلي باشا من خديوية مصر وقبول صاحب المظلة السلطان
حسين كامل لها مع لقب سلطان
- ٨ - خطاب من السيد من نشيتمام مرفق برقم ٦ وصادر
في التاريخ نفسه

٩- اخطار مؤرخ لوندرو في ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ بموافقة
حكومة صاحب الجلالة البريطانية على الاتفاقية الفرنسية المراكشية
المؤرخة ٣٠ مارس سنة ١٩١٢

١٠- خطاب مرسل من سعد زغلول ومؤرخ بالقاهرة في ٢٩
نوفمبر سنة ١٩١٨ الى السير فرانسيس ديجنالد ونجت نائب جلاله الملك
١١- خطاب من لورد كرومر الى النمس الصادرة في ١٩ ديسمبر
سنة ١٩١٤ عن مستقبل مصر

١٢- تفراف من الملك جورج الى السلطان

١٣- رد تفرافي من السلطان على التفراف المتقدم

١٤- رد على رقم ١٠ مؤرخ القاهرة في أول ديسمبر سنة ١٩١٨

١٥- خطاب آخر من سعد باشا للسير ونجت بتاريخ ٣ ديسمبر

ودا على رقم ١٤

١٦- تفراف أرسله سعد باشا من القاهرة في ٤ ديسمبر سنة

١٩١٨ الى المستر لويد جورج

١٧- خطاب من سعد باشا الى المستر لويد جورج بتاريخ ١٢

يناير سنة ١٩١٩ في الموضوع نفسه

١٨- خطاب استقالة حسين رشدي باشا رئيس الوزارة وتاريخه

٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٨

١٩- تقرير مقدم للورد ادموند هيمان الذي نائب جلاله الملك

مؤرخ بالقاهرة في ١٩ مارس سنة ١٩١٩

٢٠- نداء الى مجلس العموم البريطاني مؤرخ باريس في ١٤

يوليه سنة ١٩١٩

٢١- تفراف الى زغلول باننا يلفه اعتراف أمريكا بالحماية

وتاريخه ٢٣ ابريل سنة ١٩١٩

٢٢- المواد ١٤٧ الى ١٥٤ من معاهدة فرساي الموقعة في ٢٨

يونيه سنة ١٩١٩ وهي المواد الخاصة بمصر

٢٣- موجز لمانى المصريين وتاريخه ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٨

٢٤- ويرجو (أى الوفاء) السير توماس باركلای أن يشير عليه

بما يراه في المسائل التالية

١- هل الحماية الموضوعة على مصر بنير موافقة شعبها شرعية؟

٢- ما هو مركز مصر من المبادئ التي وضعها رئيس جمهورية

الولايات المتحدة وقبلتها الدول؟

٣- ما هي سلطات عصبة الأمم بالنسبة لمصر؟

٤- أى مسلك يستحسن اتباعه للحصول على استقلال مصر

بنير اضرار بالمصالح البريطانية؟

ويلى ذلك بسط القضية المصرية وقد تناولت المذكرة المسألة من

عهد محمد علي بإيجاز إذ قالت : « ترجع الحركة الوطنية التي ترمي الى

الحصول على استقلال مصر الى سنة ١٨٣٢ إذ تولى قيادتها محمد علي

ولكن تنافس الدول الأجنبية في السيطرة على مصر واستثمارها ومقاومة الدول الأخرى جعلها تحت رحمة دول أوروبا الغربية التي سوت اختلافاتها في اتفاقية ١٥ يولييه سنة ١٨٤٠ دون نظر إلى أماني المصريين . وقد اجتازت الاتفاقية لمصر نوال استقلالها الداخلي دون ان تسمح لها بجني ثمار استثمارها على تركيا

« وقد زاد التدخل الاجنبي شعور الاهالى وقصة اليهود التي بذلها المغفور له اسماعيل باشا لارضائهم والستور الراسع التي اعطى سنة ١٨٨١ (وهو الستور الذي وضعت لجنة مجلس النواب التي كان رئيسها الزحوم عبدالسلام باشا الموطى وكلم سرها المرحوم ادب اسحاق) معروفه تذكروها جميع المؤرخين في كتبهم عن مصر الحديثة . وقد فشلت الرقابة المزدوجة في وقف تحرير الحركة ثم انهارت انهاراً كاملاً (أى الرقابة المزدوجة) عندما طلب من فرنسا الاشتراك مع انكلترا في سياسة الاتحاد

« وفي ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ ضرب اسطول بريطاني بعض فلاح الاسكندرية بدعوى انها تقوى لمنع التدخل الاجنبي الذي يمكن ان ينشأ عن توران الخطوط المتشرين الاهالى « واعتب الضرب نزول الجنود البريطانيين وقد قاوم عرابى باشا على رأس جنود مصريين هذا الاحتلال السكرى ولكن الاحتلال أبقي لحفظ النظام

« وفي ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٢ تكلم المستر غلادستون في مجلس العموم فقال ان القوات البريطانية في مصر ازلت الى ١٢٠٠٠ الف رجل وان الاحتلال ليس الا مؤقتا وان الحكومة البريطانية ستضع شروطه قريبا بالاتفاق مع الحكومة المصرية

« وفي ١٩ ديسمبر من السنة المتقدمة خطب المستر تشامبرلين فقال ان انكلترا لا تريد سوى ضمان رخاء مصر واستقلالها

« وفي ٦ أغسطس سنة ١٨٨٣ قال المستر غلادستون في مجلس العموم ان الجنود البريطانيين لن يبقوا يوما واحدا زيادة عن الزمن الضروري. وقال في ٩ منه ان الحكومة البريطانية لم تحلم مطلقا بضم مصر « وقال السير وليام هاركوت في جري في ١٥ أبريل سنة ١٨٨٤ :

لا ضم ولا حماية فأتنا ننجلو عن مصر مجرد ما يسطر السلام والنظام «
« وفي ١٥ أغسطس سنة ١٨٨٥ صرح السير هكس ييتش في مجلس العموم ان غاية الحكومة البريطانية الوحيدة انما هي اعيداد البلاد للاستقلال

« وفي ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨٥ صرح المستر غلادستون بأن الاحتلال البريطاني نبي على غلطة (وقد ذكر لورد كرومر في تقريره عن مصر سنة ١٩٠٥ صحيفة ٢ ان الحركة التي أدت الى الاحتلال كانت في جوهرها ثورة صحيحة ضد سوء الحكم ولم تكن في جوهرها موجة ضد الاوربيين)

وهكذا أغنت المذكرة أو الاستفتاء يشير إلى تصريحات
 الساسة الانكليز عن مصر واستقلالها وانتقل الى شركة السودان
 فقال ان المصريين لا يمترون بصحة معاهدة سنة ١٨٩٨ ولكنها
 من جانب انكلترا تضع مصر في موضع الخليفة
 ثم انتقل الى ماورد صراحة في اتفاق سنة ١٩٠٤ الانكليزي
 الفرنسي من أن الحكومة البريطانية لا تنوى تغيير مركز
 مصر السياسي »

وانتقل الى دخول تركيا الحرب وما نشأ عن ذلك وفسر
 إعلان الحماية بأنه ضرورة حرية لا تؤثر في استقلال مصر وأورد
 الحجة على ذلك ثم أشار الى مساعدة مصر للطفاء
 وتكلم عن الحركة الوطنية عند عقد الهدنة وتأليف الوفد
 والمفاوضات التي تجرت ليسمح له بالسفر وغير ذلك بما لا يحيط
 حاجة لذكره ثم أورد أسماء رئيس الوفد وأعضائه
 وأشار بإيجاز الى رفض اذن السفر ثم الحركة التي أعقبته
 واعتقال الاربعة ثم الافراج والسفر وما حدث في مؤتمر الصلح
 من اعتراف المانيا والنمسا في معاهدتي فرساي وسان جرمان بالحماية
 البريطانية وما ينشأ عنها

وتلى ذلك الفتوى وقد تناول السير توماس باركلي السؤال
 الاول وهو « هل الحماية الموضوعة على مصر تغير موافقة شعبها

شرعية ؟ » قال انه يتضمن عدة قط فرعية وهي :

- (ا) ماهي مميزات الحماية أو الحماية التي نحن بصدددها ؟
 (ب) ما معنى الكلمة « شرعية » في السؤال المطروح ؟
 (ج) ما معنى « مواهقة الشعب » ؟

وتكلم السير باركلای على كل نقطة بأسهاب وقسمه الى قط
 أخرى مما يطول شرحه هنا ثم انتهى بالجواب التالي وهو :

« وعلى هذا يكون ردی على السؤال الاول هو ان حماية
 دائمة تبسط على مصر بنیر مواهقة شعب مصر تكون مخالفة
 للقانون الدولي ولكن بسط حماية بسطاً مؤقتاً كضرورة حرية
 بمثابة أداء الامانة يكون مبرراً الى الحد الذي يظهر فيه الاخلاص ،
 وتناول السؤال الثاني وهو : « ماهو مركز مصر من

المبادئ التي وضعتها رئيس الولايات المتحدة وقبلتها الدول ؟ »
 وبعد بحث طويل أجاب بقوله انه يرى أن المسألة المصرية
 بقيت عند انتهاء الحرب في المركز الذي كانت فيه قبلها أي انها
 لا تزال مطروحة مفتوحة وانها تدخل في دائرة النقطة الخامسة
 من قط الرئيس ولسن الاربع عشرة وفي دائرة النقطة الثانية من
 قط ٤ يوليو سنة ١٩١٨

وتكلم عن السؤال الثالث فبرهن على أن مسألة مصر تدخل
 في اختصاص حزب الامم

وتناول السؤال الأخير وهو « ما هو المسلك الذى يستحسن اتباعه للحصول على استقلال مصر دون اضرار بالمصالح البريطانية ؟ » . قال :

« يجب أن تكون مصر في مركز يمكنها من أن تحكم نفسها بنفسها بعد أن درها مساعدون بريطانيون أكفاء نحو ثلاثين عاما وتبدل مطالبة كبار المصريين . . . (أي ذوى المصالح) بالاستقلال بتل هذا الالاحاح على أنهم يشعرون بأن في استطاعتهم الآن أن يتولوا مقاليد الحكم الذاتي دون أن تتعرض البلاد لقوضى الحكم ثانية

» وان في انتهاك الساسة البريطانيين حرمة للتعهدات الرسمية البريطانية نحو مصر في الوقت الذى كنا نحارب فيه ألمانيا لخرقها حرمة عهدها لبليجكا قولاً غير جدير ببريطانيا لنفس الوسائل التى سكنت الحكومة البريطانية تستخدم جميع قوة الامبراطورية ومواردها للقضاء عليها

« وهناك من جهة أخرى مصالح بريطانية مرتبطة بمصر ارتباطا كبيرا ولا يمكن الاغضاء عنها وهذه يمكن حفظها بالاتفاق ومن الضروري أن تتناول لمهادة تحالف بين الامبراطورية البريطانية ومصر الدفاع عن قناة السويس

» وتثير مجاورة طرابلس تحت حكم إيطاليا لمصر اعتباراً آخر يجب أن يكون نصب الاعين عند وضع شروط المحاققة . وفوق

هذا فان خفاوة البحر الاحمر يجب أن يدبر أمرها فان حرية هذه
البحر ضرورية لتجارة بحرية قناة السويس نفسها وهو التكلفة
العملية لها

« ويمكن ضمان سلامة القناة والبحر الاحمر الحالية بالتعاون
الودي القملي بين الامبراطورية ومصر أكثر منه بنظام يكون
من شأنه ابقاء السيادة البريطانية بالقوة رغم ارادة شعب معاد »
وهنا أورد السير توماس باركللي في هامش فتواه رأيين
للمستر سدنلي وردا في كتابه « مصر في طور الانتقال » وهما :
الاول : « اننا لسنا محبوين في مصر . يحتل أن يكون
البعض يخافنا ولا أشك في أن كثيرين غيرم يحرموننا ولكن
الذين يحبوننا حقيقة قلائل »

والثاني : « من الصعب على أية طبقة من الرجال لا سيما
صغار السن قوى المطامع والروح العالية أن يحكمهم قوم غرباء عنهم
في الدين والجنس والعاطفة وان كان الحكم لمصلحتهم »

وتابع السير باركللي الرد على السؤال الرابع فقال :
« ويصح أن أشير في النهاية الى أن القول عدت امبدأ تقرير
الام لمصير نفسها بنفسها ضروريا في جميع الحالات التي وجد فيها
سبب مقول للشك في رغبات أى شعب فيما يخص بقية
« وأعيد القول ان مثل هذه الرغبات لا يمكن تحديدها إلا

باستشارة عامة . ويصح مع هذا ان أشير أيضا الى انه في حالة قبول الحكومة البريطانية مبدأ الجلاء باستشارة الاهالى او بدون استشارتهم فقد لا يكون من المستحسن طلب الجلاء التام في الحال إذ من الضروري ان يكون هناك طور انتقال . واني اقترح ان يوضع جدول بالوظائف المختلفة التي يشغلها البريطانيون وغيرهم من الاجانب ويبدأ مشروع تدريجي لانقاص الموظفين والضباط الذين لا تريد الحكومة المصرية استبقائهم . او تفصلهم واحالتهم الى المعاش على التعاقب ويعرض هذا المشروع على الحكومة البريطانية ، وأورد بعد ذلك السير باركلاي ١٢ حثية وختمها برأيه في الموضوع كله فقال :

- ١ - حيث أنه قيل في سنة ١٨٨٢ أن الغاية من التدخل البريطاني في مصر سنة ١٨٨٢ كانت إعادة سلطة الخديوى وحفظ السكينة في البلاد
- ٢ - وحيث ان التأكيدات أعطيت في وقت الاحتلال البريطاني الذي أعقب التدخل بأن الاحتلال مؤقت وكررت هذه التأكيدات من وقت لآخر مدة ثلاثين عاما
- ٣ - وحيث أن هذه التأكيدات كانت ترمى دائما الى أن الجلاء لبريطاني متوقف على وصول المصريين الى الدرجة التي تمكنهم من ادارة شئونهم بانفسهم
- ٤ - وحيث أن السبب الوحيد الذي ذكر دائما لبقاء الاحتلال

أخيراً هو خير المصريين أنفسهم

٥ - وحيث أن المصريين قد جربوا الحكم أكثر من طبقة ولم

يعد ينقصهم موظفون خيرون

٦ - وحيث أنه لا يمكن أن ينتظر منهم الرضاء بالبقاء تحت

وصاية دائمة وأن هناك شعوراً قوياً بوجوب تحديد تاريخ للجلالة

٧ - وحيث أن بريطانيا لم تترب مع غيرها من الدول بمبدأ

مساعدة الجنسيات الشرقية التي لم تتدرب على حكم نفسها مساعدة

تحت بسط حماية عليها أو إبقائها تحت وصاية دائمة أو طويلة. وحيث

أن مصر بقيت مدة طويلة تحت الوصاية وأصبحت تشعر بأنها الآن

أقدر على تولى شئونها من مواطنين يرسلون إلى مصر ويتمنون ...

كيفية إدارة تلك الشؤون

٨ - وحيث أن الدول وافقت في معاهدات الصلح على مبادئ

— بينها اتفاقية عصبة الأمم — لانهالة الامم القادرة على حكم نفسها حريتها

٩ - وحيث أن الاسباب الوحيدة التي يمكن أن تتدفع بها

الحكومة البريطانية لابقاء قبضتها على مصر هي حماية قناة السويس

وتحقيق مشروع سكة حديد القاهرة إلى الكاب

١٠ - وحيث أنه فيما عدا هذين العرضين ليس لبريطانيا

مصالح في مصر لا يمكن حمايتها وحفظها باتفاق مع حكومة

مصرية مستقلة

١١ - وحيث ان الامبراطورية البريطانية ومصر مصالح مشتركة سياسية واقتصادية مثل دفاع محتمل ضد اعتداء ونشل نشر التجارة . وهي مصالح لا يمكن الا ان تؤلف بينهما وتجمع كلمتهما على اتباع سياسة مشتركة . ومن المستحسن ان يصلا الى اتفاق مرض لكليهما بأسرع وقت ممكن ولهذا الاسباب :

تكون الحماية ضرورية حرب وقاؤها بعد انتهاء الحرب غير مشروع

وتكون مصر باقصالها عن تركيا نهائيا مستقلة شرعا بطبيعة الحال وارجو في الختام ان اشير بان تعاون الطرفين تماونا ودياصريحا بمباداة تعترف لمصر باستقلالها وتضمن هذا الاستقلال كما تضمن حفظ مصالح الفريقين الدائمة هو خير حماية لتلك المصالح من ضنط يتلوه عدااء وان جاء متأخرا . عدااء شعب بطلب الاستقلال بدعوى الحق والعدالة »

الامضاء : توماس باركللي

باريس - ١٧ شارع باسكيه - في نوفمبر سنة ١٩١٩ .

خيانتة أم اخلاص

التضحية الاديبة

آن أو ان نشر أكثر الصحائف التي ظلت مطوية حتى الآن -
 وحان اطلاق الاسن التي ألجها الواجب سنوات فركت السهام
 تقوى . والرمح تسدد . ولم ترتفع لود فرية . أو تمحرك لدفع إفك
 أو باطل . لان مصلحة الوطن كان يجب أن تمر قبل كل مصلحة
 أخرى . قبل الاحزاب ومنازعائها . قبل الاشخاص ومجادلاتهم
 بل قبل الكرامة الذاتية اذا اقتضى الامر

لاجل مصر احتملت الاذى نحو علمين وصبرت على الضيم
 وظللت عشرين شهراً أطا طي وأسا برثا لتمر مصلحة الوطن فوقه
 التضحية في المال معها عظمت كيته ليست شيئاً مذكوراً بجانب
 التضحية الاديبة . ولكن قليلين من الناس فقطع الدين يدكون ذلك
 يدوك عظم التضحية الاديبة الذين ضعوا الذين رأوا السخائم
 نصب على رهوسهم . وشعروا بالضربات تنزل بهم فلم يجرؤوا ساكنوا
 بل تركوا صيتهم يلوث ويجرى في الأحوال والاقدار وفي وسعهم
 أن يتشاوره ويتسلوه ولكنهم لا يفعلون احتفاظاً بأمنية سامية تصبو
 اليها قوسهم ومنعوا عليها ضلوعهم
 يعرف عظم التضحية الاديبة الذين يرون التهمة الكاذبة تلصق

بهم والقرية الدينية تنسب اليهم وفي استطاعتهم أن ينطقوا فتجلى
براهتهم ولكنهم يؤثرون السكوت احتراماً لقاية نبيلة تملك
عليهم حواسهم

أولئك يفضلون أن يتألموا بمنزل عن الناس . في مكان مغفل
خشية أن يظهر ألمهم فيم على برائتهم
أولئك يصح أن يجثوا في المرتبة بعد الشهداء



أخذتني الحرب وأنا أتأهب للسفر الى الاسكندرية . وأتحضر لحياة
جديدة في ميدان جديد . وأنا أطلب صفحة وأهم فتح غير هافعدت
بني عن السفر . ثم وجدته محمداً مجريه « وادى النيل » باسكندرية



مجهودى أثناء الحرب

إذا كانت الحرب قد انتهت فان سيفها لا يزال مجرداً فالظروف
الاستثنائية والقوانين العرفية لنل اليد عن فتح كتاب الحرب
ليعرف القارئون مبلغ الخدمات التي أدبت للقضية المصرية خاصة .
وقضية الامم المظلومة عامة . الامم المستعبدة التي كانت ترجو أن
تخرج من هذه الحرب الطاحنة عطمة القيود مكسرة الاعلال
وهكذا أجدني مضطراً لآبقاء الستار مسدولاً على جهنم
أربع سنوات

عند ظهور الوفد

ثم وضعت الحرب أوزارها وأما بالاسكندرية بجريئة «وادی النيل» فسمنا همسا أن وفداً ألف للمطالبة باستقلال مصر وكنا بين مصدق ومكذب . وكانت الاكثريه تميل الى التكذيب فانه الضغط الشديد الذي عاتته الامة اثناء الحرب جعل الكثيرين يظنون في البلاد الاستكانة

وتواترت الاشاعة ثم أخذت أسماء القاعين بالحركة فظهر شيئاً فشيئاً . وأخذت أعمالهم تخرج من الخفاء الى الجهر وان أنس لا أنسى كيف كانت خطابات الوفود منذ كراته وخطابات رشدي باشا رئيس الوزارة لذلك المهدي تجلب سراً الى الاسكندرية وكيف كنا نستخرج منها صور عديدة لتوزعها وتداولها في القهاوى والمنتديات

نشطت حركة الوفد وزاد اهتمام الناس به وخرج العمل من التكم الى الجهر وأخذ الكل يتحدثون بمساعي سعد باشا وزملائه وبمواقف رشدي باشا وزملائه أيضاً

وأخذت الايدي تداول التوكيلات وأخذنا نخصص جزءاً كبيراً من وقتنا بالطواف لجمع التوقيعات عليها علانية ثم سراً ولما قامت حركة تعدد الوفود حاربناها جهداً لا ريبه في

وطنية مؤانئ الوفود الاخرى ولا شكافى اخلاصهم . واما حرصا
على الوحدة القومية من التفكك . وعلى التضامن الاهلى من التمزق .
وضنا بالنهضة المباركة أن تطعن بين المتراحمين على قيادة الامة .

المتطاحنين على زعامتها

وقاز الوفد . فاجتمعت كلمة الشعب بأسره حوله . وكان المركز
يتطلب رجلا مقارعا بمالدا . رجلا صلب للرأى . قوى الارادة .
عنيف المراس . رجل فضال وصراع . وكان هذا الرجل سعد زغلول .

كيف ألحقت بخدمة الوفد

وكان كل مصرى يرى فرضا عليه أن يقوم بواجبه نحو القضية
المصرية وكانت كمية تلك الواجبات والجهود الوفد

وحدث فى شهر فبراير سنة ١٩١٩ أن قدم محمود أبو النصر
بك الى الاسكندرية وكان عضوا بالوفد فاطلمنه على بعض ما تنشره
الصحف الاجنبية عامة والانكليزية خاصة عن مصر مما لم تكن
تسمع الظروف بنشره كله فى الصحف المصرية فأخذ القصاصات
منى وطلب الى أن أوافيه بكل ما أتر عليه فعملت

ومكثا كنت أشتري الصحف الخارجية كلها وأخصص جزءا
كثيرا من وقتى بفحصها وترجم ما فيها وأبث بالترجمة والاصل الى
أبى النصر بك ليعرضه على هيئة الوفد

وحدث أن نشرت جريدة التيسس مقالا مرسلها فى العاصمة

تناول فيه الوفد ورئيسه بالمطاعم والمسابح فقال أن سعد باشا ومن معه يفررون بالبلد لنايات شخصية وانهم من خابت آمالهم في الحكومة ومناصبها وغير ذلك فأرسلت القنصل والترجمة إلى محمود بك وهو كتب اقترح على الوفد الاهتمام بتكذيب مثل هذه الاقوال في الصحف التي تنشرها والدعاية. والظاهر أن هذا الاقتراح صادف قبولا من سعد باشا وزملائه فجاءني في اليوم الثاني من شهر مارس سنة ١٩١٩ الخطاب الآتي . وهذا نصه حرفيا :

« القاهرة في اول مارس سنة ١٩١٩ »

« عزيزي أبو الفتح أفندي »

« قرأت جوابك الأخير وترجمة مقالة التيمس الاخيرة على معالي الرئيس وأغلب الاعضاء فقبلوا أهمية اقتراحك. وأوا خروزة وقوفنا أولا فأولا على ما تكتبه الجرائد الانجليزية والامريكية والافرنسية والرد على ما تبديه الاولى من الاضاليل وما تروجه من الاباطيل كما رأوا بذلك لهذه المهمة وقدر لكم مبلغ عشرة جنيهات شهريا ابتداء من اليوم (اول مارس الحالي) وهو مبلغ زهيد في جانب الفائدة المتظرة منكم ولكنها خضمة البلاد. وما أنا بأتلك الامر تنفيذنا لاشارة معالي الرئيس لتوجهوا عنايتكم الى القيام بهذه المهمة وتوافقونا باعمالكم المقيمة وأرجو أن تحقق آمالي فيكم لدى جمعتنا. وهذا مع بقاتكم طبعاً في عملكم

يجريده وادى النيل . والسلام ختام .
الامضاء - محمود أبو النصر .

وهكذا تأملت العمل . ثم حدث ما لم يكن في الحسبان
فاستدعى قائد القوات البريطانية الوفد ورئيسه وتلا عليهم انذاره
المشهور . وفي القداة ألقى القبض على سعد باشا وصدق باشا ومحمد
محمود باشا ومحمد باشا . ثم تلت ذلك حوادث شهر مارس سنة ١٩١٩
فسافرت الى القاهرة لاثنتين الحائلة وأضع نفسي تحت أمر الوفد
إذا كان هناك ما يقتضي خدمتي بالقاهرة

وأعقب وصولي قطع السكك الحديدية واقطاع سير القطر
عليها فاضطرت الى البقاء بمصر حتى أوائل أبريل . وطلب منى
في الوفد الاستمرار في عملي بالقاهرة فكنت عند وصول كل جريدة
أخضه وأقطع ما فيه عن مصر وأرجه وأطالته لميشة الوفد في
اجتماعاتها . وفي نهاية الشهر دفع لى عبد العزيز بك فمى عشرة
الجنيهات التى أشار اليها أبو النصر بك في خطابه المنشور على
للصحيفة السابقة . وقد اضطررتى اقطاع المواصلات وتمنر حصولي
على قود من الجريدة التى كنت أعمل فيها الى قبولها لوقف حر كة النقل

دعوة الى البروباجندا

و كنت قبل... مارس مباشرة قد كتبت باللغة الانكليزية رداً على مقالة وردت في عدد ١٤ فبراير سنة ١٩١٩ من جريدة التيمس وعرضتها على الوفد . فلما اعتقل الاربعة وحدث ما حدث قدمت وأنا بالقاهرة مذكرة الى الوفد عن ضرورة عمل بروباغندا في أوروبا وأمريكا قلت :

« أرسلت لكم مقالة كتبها بالانكليزية رداً على مقالة التيمس الصادرة في ١٤ فبراير سنة ١٩١٩ ولكني أجدتها بمد الحوادث الاخيرة تقتضى تعديل كثير من أجزائها فاذا سمحتم فت بذلك « واني مع اعتقادي بأن الشئون الداخلية هي موضوع اهتمام حضرات أعضاء الوفد الآن أرجو أن يسمح لي بأن أشير الى ضرورة اذاعة أخبار الحوادث التي وقعت في البلدان الأوروبية وأمريكا واطلاع الرأي العام هناك على تصرفات السلطات البريطانية وما أدت اليه مما لا يتفق بأى حال من الاحوال على المدنية أو المبادئ التي جعلتها الامم شعارها والتي تزعم بريطانيا انها في طليعة من يؤيدها .

« وما يؤسف له ان بعض الميسرين لدقة السياسة في أوروبا من أنصار قاعدة المساومة . ولكن هناك طاء لا جديداً هو الرأي

العلم فقد هزت نكبات الحرب الحالية كثيرا من الشعوب وأزالت عنها الاستكانة الماضية فقامت نهيم على تصرفات ساستها . على أن تلك الشعوب تجهل مصر والمصريين ولا تعرف عنهم الا ما تدلى به اليها المصادر الانكليزية المختلفة سواء مباشرة أو غير مباشرة

« ويعتمد... على جهل تلك الشعوب للفضى في سياسة المساومة القديمة مع الساسة الذين يقومون بالتسوية العامة . وهي يجهلها الآن أكثر من كل شيء آخر أن لا يتحرك صوت مصر في أوروبا وأمريكا وان لا ترى طبقات الأمم التي تشر صورة مصر تحت سيطرة الإستهمار الانكليزى .

« ويهم بريطانيا الشعب الأمريكى لما له من الصوت الرفيع في تقرير المسائل المطروحة على بساط البحث في باريس فيهننا كثيرا أن تعرف الشعوب الأوروبية والأمريكية المسألة المصرية على حقيقتها .. ولشئ بأن ما يتقرر في مؤتمر الصلح إنما هو صدئ الاصوات المرتفعة من طبقات الشعب في البلدان التي يجلس ساستها في المؤتمر

« فمن أعظم الواجبات الجوهرية في هذه الحالة البروباجندا في الخارج أعنى ... في بلدان الحلفاء بالكتابة في الصحف وطبع الكراسات عن المسألة المصرية وعن جهاد المصريين . وإذا كان

هذه المجهودات في بعض البلاد فانه يجد كثيرا من
المنابت الخصبية في غيرها ويجد صدورا رحيبة لا سيما في الصحف
الأمريكية وبين الشعب الأمريكي وكذلك في إيطاليا
« وقد جئت بهذا أعرض على حضرات الاعضاء ان يسمحوا
لي باقتباس بيان عن المسألة المصرية من المذكرات التي وضعت
وكتابة مقالات مختلفة لبعض صحف أمريكية مسموعة الحكامة عن
الحوادث الحالية وغيرها »



كيف حدثت لوردالني

وكان السير ونجت قد استدعي الى انكلترا وعين لوردالني
مكانه وجاء اللورد مسرعا على مدمرة
وكانت الاقارب في البرنامج الذي جاء به متضاربة فقبل انه
جاء يضرب قبضة حديدية وقيل غير ذلك. فخطر لي كمحني ان
أطلب محادثته وجاء استطلاع شيء من نيته وكشفت بذلك بعض
رجال الوفد فأقروني على الفكرة وفلا كتبت الى سكرتير اللورد
أطلب مقابلة لعمل حديث معه
وفي مساء ٣١ مارس سنة ١٩١٩ تلقيت رداً من المستر كيون بويد
بان اللورد سيقابلني في منتصف الساعة التاسعة من صباح أول أبريل
ورأيت قبل القهواب لعمل الحديث ان أعرض الاسئلة التي

أزعم توجبها للورد على بعض أعضاء الوفد ولكني لم أوفق لمقابلة أحد منهم بعد استلام الخطاب فذهبت مبكراً - في صباح أول إبريل - إلى دار محمود أبي النصر بك فلم يتردد في مقابلتي رغم اشتداد البرد والساعة المبكرة التي ذهبت فيها فمرضت عليه الالته التي اعدتها فمدلها وقر الرأي على أن أوجه إليه الالته التي رآها القراء في جريدة وادي النيل في حينها

وذهبت إلى دار الحماية وكانت هذه أول مرة دخلتها . وارسلت بطاقتي فجاءني المستر كيون بويد السكرتير الشرقي وهو يحسن العربية فادخلني غرفة المارشال وسألني هل أنكم الانكليزية قلت نعم . فقال اذن لا حاجة لك بترجمتي وتركنا وانصرف

استقبلني المارشال في غرفة عمله وهي بسيطة في فرشها بسيطة في زينتها . وما كدت ادخل من الباب مع المستر كيون بويد حتى وقف وتقدم خطوتين ومد إلى يده مصافحا مبتسما وطلب مني أن أجلس على مقعد كان بجوار منضدة عمله .

وكان يلبسه العسكرية وهو طويل القامة حسن البنية ترى فيه الجندي مجرداً من خشونته . يتكلم بهدوء ويتسم أكثر الاحياء ولكنه اذا تكلم ادركت انك لا تحدث عامياً أو خطيباً اعتماد التزويق والتشويق ولا مخاطب سياسياً جرى على الراوعة

والمناظرة وأما تحدث عيكراً - انضت عنه العسكرية - كمثل
جندى آخر الاصباغ والالوان التي يصبغ بها اللساسة ورجال
الاعمال بحيث يمكنك ان تقرأ في وجهه ما يحول بفكره

والن كان لورد النبي لم يحدني بشيء معين محدد عن نيته
والبرنامج الذي جاء به فقد رأيت في وجهه أثر اللطيفة التي يجدها
الانسان غالباً عند رجال الجندية الذين استهدفوا للمهلك حتى اني
خرجت من عنده وانا أعتقد ان سياسة التضييق ستغير

حدثت المارشال النبي نحو ساعه وكان يجب على استثنى بغير
تكلف ولكن بصوبة وللمهازيت الجندى القدى اعتاد وضع
الخطوط قبل الميعوم . وكان لا يستنكف وهو يمثل التاج البريطانى .
وهو بمركزه المالى وكقائد للجيش البريطانى تستمد من سلطته
الاحكام الرفيه من ان يسمع منى سؤالاً جافاً أو رداً شديداً

وفي نهاية الحديث طلب منى عرضه قبل ارساله للنشر
فخرجت من دار الحماية الى مقر الوفد فاطلعت الحاضرين من
أعضائه على تبيجه الحديث . ثم وضعت كتابه وحملته الى دار الحماية

فأخذته منى المستر فرنس الذى كان مفتشا بيوليس الاسكندرية
 ورئيسا لمراقبة المطبوعات بها اثناء الحرب فتركنى زمانم عاد
 وابدى لى بعض ملاحظات . وطلب منى كتابة الحديث ثانية
 فقلت وابدى ملاحظات ايضا وفى النهاية اجيز الحديث وأشير
 على تحمله الى الملاجور دلى ردكليف رئيس مراقبه الميدان باوتيل
 سافوى ليبصه بخاتم الرقابة العسكرية حتى لا يحتاج الامر لمرضه
 على الرقابة المحلية فقلت . وحملت الحديث الى مقر الوفد بدار
 محمد باشا

وكانت الجلسة منعقدة قمايلى ثلاثة من الاعضاء على اقراد
 وافهمونى ان بين الاعضاء عضوا يشكون فى اخلاصه ولقد يحسن
 ان لا اذكر شيئا عن الحديث الا بعد انصرافه . وهكذا انتظرت
 حتى انصرف ثم ادخلت فطالمت الحديث لمن بقي من الاعضاء
 وذكرت الاطوار التى مر بها فأشاروا بنشرة ورأوا انه مفيد رغم
 كل ما ورد فيه وانه يمد خطوة الى الامام

وهكذا ارسلته لجريدة « وادى النيل » التى كنت أعمل فيها
 تبعا للإشارة التى تلقيتها من بعض أعضاء الوفد إذ عرضت الحديث
 عليهم وكانوا مسرورين بالنتيجة التى وصلت اليها

وعد بالسفر

وكان بعض من أعرفهم من أعضاء الوفد قد ذكروا لي أنهم إذا
أجيز لهم السفر سيستصحبون معهم سكرتارية من المئين باللغات
الاجنبية واني بطبيعة الحال سأكون بين من سيقع عليهم الاختيار .
ولكن لم يكن يظن ان إجازة السفر ستجىء بالسرعة التي جاءت بها .
فعدت الى الاسكندرية في أواخر الاسبوع الاول من شهر ابريل
وما كدت أنقضي يوما في عملي حتى جاء تفراف من مراسل
« وادى النيل » (فرحات افندى) يحمل الينا خبر صدور بلاغ
لورد الذي باطلاق سراح الاربعة المعتقلين وإباحة السفر الى الخارج .
لمن يشاء .

ولما اطلعت على التفراف عولت على العودة الى مصر لارى
متى يزمع الوفد السفر الى أوروبا وهل سيتيسر لي السفر ضمن
سكرتاريته . وبمحت عن حضرة محمد افندى الكاظم صاحب
جريدة وادى النيل التي أعمل فيها لاأطلعه على نيتي فلم أوفق
لمقابلته فكُتبت له خطابا وقلت له اننى اذا سافرت مع الوفد تيسر
لي أن أوافي الجريدة بماهم لقرأ الاطلاع عليه من أعماله ومساعيه
ورجوته أن يرسل تفرافا يرأيه في ذلك الى بمصر بمكتب وادى النيل
وكان وصولي الى القاهرة في ٨ ابريل على ماأظن فذهبت
بعد الظهر لمقابلة من وعدوني بالسفر من الاعضاء فطلعت منهم .

عولوا على عدم استصحاب أحد وانهم قد مروا فلا كشفًا للسلطة العسكرية بأسماء الاعضاء المسافرين وانهم ليس في استطاعتهم تعديل الكشف . ولكن هذا لم يثن عزمي عن السفر فقد كنت أرى أن سفر الوفد دون استصحاب صحافي سيحول دون اختلاص البلد هنا على اليهود التي يقوم بها كما كنت أرى أن الصحافي الذي سيأخذ على عاتقه هذه المهمة يمكن أن يخدم بلده خدمات جليلة ويخدم نفسه أيضاً من الوجهة المادية لا سيما إذا ساعدته الظروف فنقل إلى الامة أخباراً سارة . طشة

وحاولت كثيراً أن يكون سفرى بواسطة الوفد وخطبت في ذلك كثيرين من أعضائه فقيل لي انه ليس من المتيسر سفرى على ثقة الوفد ولكن يصح أن أسمى أنا السفر كصحفي . فاستدلت من السكروتارية من كيفية الوصول إلى ذلك فقيل لي انهم حصلوا على اذن بواسطة تقديم طلبات للسلطة العسكرية بأوتيل «سافوي» وان الاذن صادر من دار الحماية . فلتجيت الى مركز القيادة بالسافوي وقابلت الماجور دلي ردكليف رئيس مراقبة المطبوعات العسكرية وأقمته اني أريد السفر مع الوفد نائباً عن بعض الصحف المصرية وبعد مناقشة أحوالني على دار الحماية . وهناك قابلت المستر فرنس وبعد مناقشة ظلت نحو ساعتين ردتني المستر فرنس الى مركز القيادة وأعطاني خطاباً للماجور ردكليف . وانا أحوالني على ضابط

مكلف بإصدار أذونات السفر لمن يسمح لهم به . واسلمه الكتائب
تويدي فزودني بورقة لقلم الجوازات لاعطائي جواز سفر . وأفهمني
الكتائب انهم سيضيفون اسمي الى الكشف الذي سيرسل الى
السلطات بميناء بور سعيد حاويا اسماء من اجيز لهم السفر من رجال
الوفد . وذكر ان اجرة السفر عشرين جنيها تدفع ببور سعيد
هذا كله وقع يوم ٩ ابريل وكان الوفد يزمع السفر من
القاهرة في صباح الجمعة ١١ ابريل اي انه لم يكن قد بقي اسمي
للتأهب للسفر الا يوم واحد

وفي ٩ ابريل قسمة عملت مظاهرة كبرى ابتهاجا بالافراج
عن سعد باشا ومن معه وإياحة السفر . وسارت في المظاهرة جميع
الطوائف والجماعات وبينها جماعة الصحافيين فسرت معهم ولما
وصلنا الى ميدان عابدين دخل كثيرون منا القصر ووقفوا دفترا
للزيارة ثم طلب الحاضرون التشرف بمقابلة السلطان . وبعد خطابات
طويلة ومناقشات اشترك فيها دولة حسين رشدي باشا ومعالى
ذو القفار باشا وسعادة أمين يحيى باشا . طلب الى الحاضرين أن
يلبوا عنهم وفداً فأجابوا سبعة أو ثمانية وكنت أنا عن الصحافيين
وقبل صعودنا للتشرف بمقابلة عظمته قرر أن يترك الكلام
لمر قص خائبك . وكان عن المحامين مع ابراهيم أفندي الشواربي

وصعدنا فإذا عظمت السلطان واقف في ردة فسيحة يسئلة طويلة .
 ومادية اللون يحف به كبار رجال البلاط فصلحنا . ثم وقفنا أمامه
 نحكم مرقص بكشنا وأشار الى ما حدث وإلى رجاء الأمة في عظمت .
 فرد السلطان مظهر الرجاء في المستقبل متمنيا النجاح واعدأ بالخير
 ثم انسحبنا

كيف سافرت من مصر

كان سفرى الى باريس مجازفة جنونية . ولكنها روح الشباب .
 ولكنها الرغبة في الخدمة . الرغبة في العمل . ولكنها مجازفة شاب
 يريد أن يبنى مستقبلا ثابتا على اقتناض ماض مؤلم . يريد أن ينهض
 وينفض غبار الموت المذني الذي رضى به ورضخ له وأسكت فاه
 عن النطق بالحق وفاء آخيت لا وفاء . وإخلاصا حيث لا إخلاص .
 مجازفة شاب عرف أنه لا سبيل للوصول إلا إذا سار الى غايته على
 الشوك والحصى فأقدم غير وجل لأنه نظر الى التاية فقط . الى التاية
 الشريفة ولم ينظر الى ما يحف بها من صماب

وهكذا لم ينتقض يوم الاربعاء حتى كنت قد حصت من
 مركز القيادة على اذن - كالذى أعطى لاعضاء الوفد - لقلم الجوازات
 لأعطاني جواز سفر

وفي صباح الخميس ١٠ ابريل حصلت من قلم الجوازات على جوازي وكان هناك مندوب من الوفد يستلم جوازات الاعضاء أيضا . ثم ذهبت الى قنصلية فرنسا لتحصيل اذنها بدخول البلاد الفرنسية كالمادة للتمجة

وهكذا كنت عند ظهر الخميس قد أتممت الاجراءات اللازمة للسفر

وفي هذه الاثناء كنت قد أرسلت الى حضرة محمد افندي الكلزة صاحب جريدة وادي النيل تلمذا أسأله فيه عما اذا كان من المتيسر سفرى من قبل الجريدة ؟ وكنت قد أرسلت ذلك بعد أن رأيت انه ليس من المتيسر سفرى مع الوفد وعلى ثقته وظللت أنتظر الرد ولكن اضطراب المواصلات التفرافية أخر وصوله فذهبت الى جريدة الاهرام وقابلت الاستاذ داود افندى بركات رئيس التحرير وعرضت عليه مراسلة الاهرام مقبل ولكنه أجل الكلام في نقطة الاجر الذى يدفع لى الى ان يعود صاحب الجريدة من سوريا غير أن داود افندى قال لى سافر وكن مطمئنا من هذه الجهة . وفلا صدر الاهرام فى صباح السفر وفيه كلمة تشكر بذلك

وكان كل ما معى فى ذلك الوقت نحو ثلاثة جنيهات وأجرة الباخرة وحدها عشرين جنيها عدا ثقات النقل والسكة الحديدية.

الحلح الحلح ولكن هذا لم يلبط حتى أيضا قدمت شخصا أعرفه
عرضت عليه الأمر فأقرضني عشرة جنيهات

وعند الساعة السادسة سلني محمود ادي رحى وكيل وادى
النيل فانرا من صاحب الجريدة بالواقعة على سفري فكانت صديقا
بان يستمر للاستاذ بركات نيابة عنى لاسيما انى كنت أعمل فى وادى
النيل من قبل أربع سنوات وكنت فى سفري انما اتابع على فيه
بحيث اذا عدت قالى مركزى الاول فيه

واطلعت رحى افندى على أنى لا أملك النفقات الكافية فذهبنا
سوية نبحث عن متعهد بيع وادى النيل لآخذ ما يلزمنى منه ولكننا
لم نوفق الى مقابلته وأخيرا ذهبنا مما الى بيت قريب لى بالعباسية
كان كل ما وجدته عشرين جنيها أخذتها منه أمام رحى افندى وينا
صار كل منامى ٣٣ جنيها

كيف وصلت الى باريس

وقبل أن أترك رحى افندى أعطيت خطابا لصاحب « وادى
النيل » بسطت له فيه كيفية سفري ورجوته أن يرسل لى قودا
بالتنراف على بنك الكريدي ليونيه بمارسيليا

وفي الصباح التالى استقلت القطار مع أعضاء الوفد فى المرة
المخصصة بهم وفى بور سعيد دفع كل منا عشرين جنيها للسلطات
المسكينة فى الميناء فان الباخرة كالدونيا كانت فى ذلك الوقت تحت

سيطرة السلطة العسكرية

وخصص لنا جناح في الباخرة فكنت في غرفة واحدة مع
حضرة الدكتور حافظ عفيفي بك وحضرة مصطفى النحاس بك
لم يكن ممي شيء من المنش أو الملابس فلها كلها كانت
بالاسكندرية ولم أكن أظن عند سفري منها الى القاهرة في ١٨ أبريل
انى سأغادر القطر بعد يومين بل كنت أظن أن اجراءات السفر
ستتقضى زمنا طويلا يمكننى أن أعود اثنائه لآخذ ما يلزمى من
الملابس . وهكذا لم يكن ممي عند نزول الباخرة الا « حانطة »
صغيرة فيها « بيجاما » للنوم وقيص ولباس وقيص افرنجى حتى انى
اضطرت الى شراء مناديل من بورسعيد



وصلنا الى مارسيليا فأحصيت ما بقى من زروقى فاذا به سبعة
جنيهات مصرية استبدلتها بعملة انكليزية من بدربك. وفى مارسيليا
اتفقت جنيتها ودفعت خمسة جنيهات أجرة السفر الى باريس ولم
تكن قد وردت الى « الكريدى » بمارسيليا فود برسى. وهكذا
استقلت القطار الى باريس وكل ما ممي جنيه واحد . وفى ذلك
الوقت فقط أدركت مبلغ الميزة التى أتيتها . فطلعت طول الليل
حائرا أمر نيكاطا وأدرك ذلك صديق من أعضاء الوفد فسألنى عن
الامر وعرض على مساعدته لى وقدم لى مائتى فرنك . وشجنى

بكلماته قائلا انني يمكنني الاعتماد عليه في كل ما احتاجه حتى ترد لي
تقود . وكانت هذه منه يد لا أنساها قط . ومكرمة لا تنيب عن
ذاكرتي معها من الظروف

كيف أقت في باريس

ولحسن الحظ وجدت بين الطلبة الذين كانوا يبارس وأنمو
دراسهم كثيرين كنت أعرفهم فأخذوني الى فندق في الحي اللاتيني
حيث عثرت على غرفة كنت أدفع أجرها ١١ فرنكا يوميا في أويل
« ترياقون بالاس » بالحي اللاتيني ولكني مع هذا لم أستطع البقاء
فيها لعدم ورود هود الى مدة فانتقلت الى غرفة أخرى في الدار رقم
١٦ بشارع سان فردينان كنت أدفع أجرها ستة فرنكات يوميا
وبقيت أسبوعين في باريس لم ألق فيها خيرا من جريديني
ولكنني في أواخر أبريل وأوائل مايو ورد لي التلغراف من صاحب
وادي النيل يلغني فيه أنه أرسل لي ألفا وخمسة مائة فرنك تحويلا على
الكريدي ليونييه . ولله خشي أن لا يصلني التلغراف فأرسل لي
شعراوي باشا مثل هذا الخبر تلغرافيا ليبلغه لي . ولكن الديون التي
تراكتت علي كانت تستغرق كل هذا المبلغ أو جله على الأقل
وأرسل لي السكرتيره أفندي بعد ذلك القين من الفرنكات على
دفتين وعلت بعد عودتي أنه أرسل لي ألفا ثلثه مائة لكن سوء الإدارة
في البنك الذي حول المبلغ اليه حال دون وصوله الي أو إخطاري

به على الأقل فلم أعلم به وأستله الابه مدعوني الى مصر وبعد مخاضرات
طويلة مع الكريمنى ليونيه وشركة كوك

وقد قضى على سوء حالتي المالية بباريس أن أترك غرفتي في
شارع سان فردينان الى غرفة أحقر منها كنت أدفع أجرها مائة
فرنك في الشهر وهي في الدور الرابع من البناء رقم ١٩ في شارع
لقونس ديه في الدائرة الرابعة عشرة. وهذه الدائرة معروفة بأنها
حي المملاء : وهو في طرف باريس من جهة باب أورليان

وحدث أن اعتصب عمال النقل والترام والمترو والاومنيبوس
ولم تكن حالتي تسمح لي باستئجار سيارة فكنت كل يوم أقطع المسافة
من دارى الى مقر الوفد بشارع مالاكوف سيراً على الاقدام . أى
أنى كنت أخترق باريس من أحد طرفيها الى طرفها الآخر ماشياً
وليدرك القارىء طول هذه المسافة التي كنت أقطعها ذهاباً
وعودة أقول أن باريس يبلغ تعدادها نحو أربعة أو خمسة ملايين نس
وحجمها يكاد يكون ستة أضعاف حجم القاهرة

ليلة تحت سماء باريس

ومع كل هذا فقد بلغ بي سوء الحال أنى لم أستطع دفع إيجار
غرفة قصيرة أقمت بها. وانقضت ثلاثة أسابيع ودربة البيت تظلمني
وأنا أعدها رجاء أن يصلني بين يوم آخر ما يمكنني من إيفاء دينها .
وبالضبط في يوم ٢٢ يونيه عدت لأنام حول منتصف الليل وكنت

منهولك القوى أكاد أسقط من التنب فوجدت باب الغرفة موصدا
وعليه ورقة من ربة الدار تقول فيها أنها أوصدتها الى ان ادفع لها
اللاجمار . وهكذا قضيت ليلي في شوارع باريس تحت المطر الشديد
بحرفي البرد القارس . وكنت كلما أنهكتني التنب من السير أجلس على
مقعد من المقاعد العامة

وطلع على النهار وأنا أرنيجف من ألم البرد والتعب وكان كل
ما ملى فرنك واحد فدخلت قهوة من قهاوى العمال شربت
فيها فنجان قهوة بخمسة وثلاثين سنتيا .
ولم تشأ عناية الله أن أعذب أكثر من هذا فوجدت نجدة
لم أطلبها في الواقع فقد استلت في بريدي اخطارا من بنك الكريدى
ليونيه فذهبت فاذا ٧٩٠٠ فرنك (مائة جنيه) مرسله لي من
أسرتى تحويلا لتفراغيا من فرع شين الكوم ولم أكن قد طلبت
منها قودا قط ولكنها العناية الربانية

ومن هذا المبلغ سددت كثيرا من ديونى فلم يبق منه الا القليل
وضاق بى الحال حتى لم أستطع الاقامة أكثر من ذلك فدرت أجرة
العودة اقتراضا من بعض الاصدقاء وكلهم من أعضاء الوفد ورجاله
ثم عدت في ٦ اغسطس فوصلت الاسكندرية في ١١ منه
ويصح ان أقول انصافا للكلزه افندى انا نحاسنا بعد عودتى
ودفع لي كل ما بقى لى عنده من مرتبى وثقاتى في السفر والعودة

لملى بعد هذا أكون قد وفقت الى ارضاء فضول الذين كانوا يتساءلون كيف سافر وكيف ناد وكيف أقام . ولملى أوفق بعد ذلك الى إجابتهم على بقية ما جال في قوسهم بعد صودتى ان التفاصيل التي كتبتها والتي سأكتبها صادرة من قس محزونة مثالة . من قس نجرها كل كلمة من تلك الكلمات ولكنها تحتل كل هذا لتنفض عنها الغبار الذي أنلته لقوم أكل الحسد قلوبهم وأعمى النيط بصائرهم وابصارهم

ورغم الحياة الشاقة التي كابدها في باريس ورغم الاعصار الشديد الذي كنت أكابده تيسر لي ان أخدم بلادي الى أكبر حد مستطاع كنت أخدم بلادي برسائلي في « وادي النيل » . وبمبلى في باريس

كنت في الوقت الذي أقفل فيه كل باب امام الوفد . في الوقت الذي استحكمت فيه حلقات اليأس حتى خشي ان يكون لها تأثير على الروح العامة هنا أكتب الرسالة تلو الرسالة ادعوا الى الثقة بالوفد والالتفاف حوله

وصل الوفد الى باريس ولقي في الدوائر الرسمية الصدمة تلو الصدمة . فأخذ الرجاء يتضاءل . والامل يزول . وقال البعض انتهت مهمتنا فظنم . وقال البعض الآخر لم بعد نعمة بحال لعمل

شئ، فلا فائدة في اتفاق المال . وقال البعض يجب أن نعتز بضياح كل أمل وإن ما نمله الآن ما هو الا تنظيم للهزيمة
 رأيت سعد باشا وزملاءه يدقون أبواب المؤتمر وفود الصلح
 فتقفل في وجوههم ويجهون . فوجدت قسى أمام ولجيين واجب
 الصحنى . وواجب المصرى

كصحنى كان يتختم على أن أسرد لقراء جريدتى الحقيقة على
 علائها . وإن لا أخفى عنهم ما كان يقع دون تحويل أو تعديل . وأن
 لا أكتب شيئا من الصدمات التى كانت تصيب الوفد وبسبب
 أخرى قضية مصر . ولا من الاختلافات التى كانت تقع بين الاعضاء
 وبمضهم ولا ولا ولا الخ الخ .

هكذا كان واجبي كصحنى

ولكنى أعتز هنا بأنى لم أتردد فى تضحية هذا الواجب أمام
 الواجب الوطنى فقد كنت أرى أن واجبي كصرى يقضى على بأن
 لا أكتب حرفا يمكن أن يمت اليأس فى قوس المهرين . كنت
 أرى أن القوة الوحيدة الباقية لنا هى فى اتحادنا . واننا لم يعد لنا
 سلاح بعد قرار مؤتمر الصلح سوى تضامتنا وتأزرنا . بل تركت
 برئين يلوثان ظلما وبتهمان باطلا . ولم ألتزم للدفاع عنها لان
 الدفاع عنها كان من المحقق أن يمس غيرها كما كان يحتمل أن يؤدى
 الى اضطراب فى الافكار معها صغر ضرره كبير

هكذا كنت أرى واجبي كمصري . وعلى هذا الرأي كنت

أبني مقالاتي ورسائلي

كنت لا أقول الكلمة المرة إلا لمن يصح أن يسموها في
باريس فأجرد رسائلي من العبارات المشبقة للزائهم مما كانت حقيقتها
والظاهر أنني أصبت في اتباع هذه الخطة والظاهر أنها جاءت
بالفائدة منها فقد أخبرني سكرتير لجنة الوفد المركزية (عبد الرحمن
يلك فهي) في حديث جرى لي معه بعد عودتي أنه جاء وقت
سكوت وفنود وكانت التفرافات ترد بضمف الرجاء وبحبوط
المساعي ولكنه كان ينشر بدلاً منه ما يبعث الرجاء ويشدد الزائهم .
وكانت رسائلي تجيء فتساعد على التأثير المطلوب

كنت في باريس اشعر بمبلغ جهل الاوروبيين بقضيتنا فقد
كان كل ما يعرفونه عنا صورة مشوهة مضطربة وسمها مفرضون
فصورونا فيها جهلاء متمصين منحلين تخلين لا نصلح الا لان نساق
ولا سبيل الى اصلاحنا الا مكرهين

ولم يكن في وسعي أن أقوم بحركة «درواجنداء» لقله ما يدي من
المال ولكني مع هذا رأيت أن ذمتي لا تبرا إلا اذا فعلت كل ما يقدرني
عمله قدمت الى الوفد في ٢٤ اكتوبر سنة ١٩١٩ تقريراً مطولاً عن
ضرورة الاهتمام بحركة النشر وخطبت بمض اخواني من أعضاء

الجمعية في الامر . وطلبت أن بمض الجمعيات الاشتراكية والاحزاب
في انكلترا أخذ بهم بمسألة مصر غير أن الصحف الاستعمارية
وحدها هي التي كانت تنشر تفاصيل عن الحركة المصرية . على أنها
كانت تفاصيل منفردة فمهدت في الحال الى وضع مذكرة موجزة
لم تكن تسمح مالم يبق بطبعها فطبعتها على الآلة الكاتبة فقط وصدرتها
بخطاب تاريخه ٢٥ ابريل سنة ١٩١٩ . أما المذكرة فمن الحركة المصرية
ومطالب المصريين . وأما الخطاب ففيه تمديد ونفي للتمهم التي رمت
بها الحركة الوطنية الاخيرة من انها ديفية أو ضد الافرنج . وقد
نشرت الخطاب في كتابي « مع الوفد » فلاحاجة الى اعادة شيء منه
وارسلت المذكرة والخطاب الى لورد كرو رئيس حزب المعارضة
في مجلس اللوردات والى للكاتبين ودجو ودين عضو مجلس العموم
وهما اللذان اثارا المناقشة المشهورة في شأن مصر في المجلسين في
جلسة ١٥ مايو سنة ١٩١٩

وارسلتها الى رئيس حزب المال في مجلس العموم والى
عشرات من اعضائه واعضاء مجلس الاعيان والى غيرهم من اعضاء
الجمعيات الحرة والاشتراكية في انكلترا

وكتبت الى المستر بلنت المشهور والى « برناردشو » الكاتب
المعروف وقد كتب اليه الثاني يقول ان جمعية « فايان » (جمعية
حرة بانكلترا) تهتم الآن بمسألة مصر وانها يسرها ان تسمعي

كمصري» وقد حاولت ثلاث مرات الحصول على اذن بالسفر الى
لوندزه ولكن السلطات البريطانية بباريس رفضت ذلك قطعيا
وفي ١٣ مايو عرفت ان مناقشة في شأن مصر ستجرى في مجلس
العموم فطيرت الخبر الى جريدة « وادى النيل ». وكان المقرر ان
يخصص لذلك جلسة ١٥ مايو بمسد الظهر فارسلت في ظهر اليوم
نفسه تقررا الى الكاتبين ودجود بن-صاحب الاستعلام الذي
جددت لاجله الجلسة — حتى يصل اليه أثناء الاجتماع وفيه انقضت
نظرة الى الحوادث التي وقعت في البلاد المصرية وقد أتيت على
صورته الرسمية بالنيكوغراف وعلى ترجمته في كتابي « مع الوفد »



ولم اترك اعتراف الرئيس ولنس بالحماية يمدون ان ارسل
اليه احتجاجا . وقد حاولت ان اصل اليه لعمل حديث معه عن
الاسباب التي حملته على الاعتراف بالحماية وعن موقف مصر تلقاء
عصابة الامم . وكتبت الى سكرتيه الخاص في ٢٨ ابريل ولكن
جاءني منه رد رقيق بان الرئيس ولنس جعل لنفسه قاعدة عدم
اعطاء احاديث

وكنتم اتردد على الاوساط المختلفة لشرح المسألة المصرية
وتاريخها والحركة الاخيرة واسبابها فكنت اجهد جهلا مطبقا
بالمصريين وحالتهم ومسائلهم فاعمل على تبديده جهد الاستطاعة

وقد اشرت الى جل ذلك في كتابي «مع الوفد»



هذا موجز لما قمت به لمصر . ولكنه ليس كل ما فعلته بباريس
فقد وجدت مجال العمل للشرق فعلت

عرفت كثيرين من الشرقيين على اختلاف جنسياتهم . وكنا
نجتمع وتداول في احوال كل أمة منا وأحوال الشرق عامة فرأينا
أن الشرق خرج من هذه الحرب ممزقا وان مطامع دول الغرب
سارت في استعماره ... فبحثنا في خير وسيلة نحطم بها قيود الغرب .
فوجدنا ان العلة هي الانقسام وعدم وجود رابطة ما بين الشرقيين
عامة . فأردنا ان نضع الحجر الاساس لهذه الرابطة

وكنا نجتمع المرة بعد المرة في أما كن مختلفة وعدنا جلسات
عديدة وضعنا فيها نظام اتحاد شرق سميناه عصبة الامم الشرقية
فأيته تآزر هذه الامم واتحادها في العمل لتحرير كل أمة منها وترقيتها .
ووضع قانون أساسي مبدئي لذلك وقد عرضت الفكرة على بعض
أعضاء الوفد فحبذوها ولكنهم اعتذروا عن الاشتراك فيها لأن
صفتهم في الوفد تحول دون ذلك

وقد سافرت في العام الماضي ثانية الى أوروبا لحضور مؤتمر
كلان المتفق عقده في نوفمبر سنة ١٩١٩ ثم ارجىء الى ابريل . وقد
اطلعت بعد عودتي على تفاصيل عن اجتماعات أخرى له في بعض

البلدان وأعمال هامة نافعة يقوم بها

مذكرات منى

ويصح ان أذكر في نهاية هذا القسم اننى رفضت للوفد واحة
باريس اربع مذكرات

الاولى في ٢٤ ابريل سنة ١٩١٩ عن الفرص التي تسمح
وضرورة اتهازها. وتحتوى بياناً للمعلومات كثيرة عن حالة المفاوضات
هامة في مؤتمر الصلح والدسائس التي تدبرها الدول فيه للوصول
الى غاياتها ومهارة السياسة البريطانية وكيف تسير المؤتمر طبقاً
لاغراضها. وفي المذكرة بحث في ضرورة الاهتمام بحركة النشر
واحداث ضجة كبرى في الصحف

والثانية في اليوم التالي (٢٥ ابريل) فان بعض الامريكيين
لفت نظري الى أن الحكامة الاميرة في مصير مصر لم تقل لأن
شروط الصلح لم تكن قد سلت للامان والانراك بعد فقد لا يتخلو
الاهتمام بالبرواجندا من فائدة وانما يجب مضاعفة الجهود حتى
يكون له تأثير. وقد كتبت ذلك للوفد وقلت انه من المقيد كثيراً
ارسال عضوين ممن يعرفون الانكليزية الى أمريكا لعمل حركة
برواجندا

كتبت هذا في ٢٥ ابريل سنة ١٩١٩. والظاهر ان المواقف

برهنت للوفد فيما بعد على فائدة العمل في أمريكا فاتفق مع المستور
فولك وأوفد محمد بشا محمود بعد ذلك بنحو أربعة شهور
والثالثة في ١٣ مايو عن ضرورة الاهتمام بفشر تفاصيل القضية
المصرية في البلاد المختلفة وإرسال وفود لسمول حركة برواجندا في
كل مكان لا سيما انكلترا وأمريكا وإيطاليا
والرابعة في ١١ يونيو عن موضوع البروجندا أيضا
ولقد سرت مذكرة ١٣ مايو كثيرين من أعضاء الوفد رغم
ما ورد فيها

قد يدهش القارئ إذ يجدني كنت دائما ألتج في ضرورة
الاهتمام بالبروجندا ولت نظر الوفد إليها . ولو علم مبلغ جعل
الاجانب بمسألتنا وحالتنا ومطالبنا وحقوقنا لأدرك كنه ذلك
ولم أكن وحيدى اقدر ذلك فان الجمعية المصرية خايرته في
الامر مرات . وكان الوفد على ما يظهر يبنى أكثر من كل شىء
بالسمى لدى القوادر الرسمية . وكان بطبيعة الحال يتكلم أعماله
ومساعيه ولذا كان يخيّل للبعيد عنه أنه لا يعمل شيئا أو انه على
الاقبل يترك أشياء .

وتجسست هذه الفكرة الى حد أن اقترح أحد أعضاء الجمعية
المصرية في جلسة حضرتها ارسال خطاب شديد للوفد لحاسبته

على الاهمال في نشر الدعوة . وكان كثيرون يرون هذا الرأي
ولكني وبعض الاخوات حملنهم على رفض هذا الاقتراح
والاكتفاء بإرسال عضو للوفد يلفت نظره الى زيادة الاهتمام
بالنشر . ومع هذا فان بعض أعضاء الجمعية وغيرهم أرسلوا خطابات
مخاصة بهذا المعنى .

وكان يزيد هذه الفكرة تحسبا ما كان يشاع عن استياء بعض
أعضاء الوفد أنفسهم من السكون والافتقار على المساعي الرسمية
دون عمل شئ آخر ودون القيام بحملة في الصحف وبواسطة النشرات
والخطابات .

بعد العودة

تيسر لي في أواخر يوليو أن اقترض نفقات السفر الى مصر
من عبد العزيز بك فبحي وأبو النصر بك وبدر بك سكرتير الوفد
وفي ٢ أغسطس سنة ١٩٢٠ حضرت المائدة التي أدها الوفد ظهراً
للصحافيين الفرنسيين والاجانب ولنيرم ثم فادرت باريس في
مساء اليوم تقصيه الى مارسيليا حيث استقلت البخرة «لوتس»
ماتماً الى مصر وكان عليها صدقي باشا وأبو النصر بك وبدر
بك . وكانت المساعي الجارية بين الوفد وبعض الاسريكيين
للإدفاع عن القضية المصرية لا تزال في طي الكتمان ولكني
كنت واقفا على تفاصيلها غير أني كنت قد قطعت عهداً بأن

لا أذكر عنها شيئاً حتى يبلغها بدر بك الى اللجنة المركزية
ولست في حاجة الى تذكير القراء بما حدث بعد عودتي من
استمرارى على الكتابة مطبعا في جهود الوفد حاثا على متابعة
الاتفاف حوله. ثم قضت بعض أسباب بينها المرض علي بمفكرة
الاسكندرية الى القاهرة. وهنا قابلني صاحب جريدة الافكار وافخني
أنه فسح عقد الشركة الذي كان بينه وبين الصوفاني بك وعرض
علي رئاسة تحرير جريدته قهبا. وكان أول شرط فسمكت به أن
أحدد خطة الجريدة في التعاقد بأنها خدمة القضية المصرية الوطنية
وتمضيده الحركة الموصلة الى الحصول على الاستقلال التام
ولم أكأكد أنها ب لتولي عملي الجديد حتى وجدت اشاعة خبيثة
قد انتشرت فقيل ان شركة انكليزية اشترت جريدة الافكار
واشترطت تعييني رئيسا للتحرير ضمنا لخطتها وقيل غير ذلك كثير
من هذا القبيل

وجاء كثيرون ممن يهمهم أمرى يفتنون نظري الى هذه
الاشاعات ويشيرون على بتكذيبها في الصحف قارت أن أترك
مظروف والحوادث قتل هذه الاكاذيب وأظهار اختلاق أصحابها
وكنت أقول لمن يسألوني ان الامة عاقلة وان الشعب أصبح ولله
الحمد يدرك الفئ من الذين يستصو الافكار فاذا كانت غير وطنية
الفرعة فلينبذها الجمهور

وقد ظهرت « الافكار » فكانت في طليعة الصحف المؤيدة
للوفاة المناهضة للحركة الوطنية وأنى أحمدى أيا كان لان يخرج منها
ما يناهى الوطنية في المدة التي توليت تحريرها فيها

فالا فكار في مهدي كانت الجريدة الوحيدة التي . . .

كانت تنشر من الاخبار الداخلية والخارجية كل ما يمكن أن يقوى
الثقة في قوس الاهالى ويشدد عزائمهم . ولا حاجة بي الى تمديد
ما قامت به من الخدمات للقضية المصرية فقد كان الناس يقرؤن ما فيها
وقد صدقت فراستى في الامة فانها قدرت عملى حق قدره .

فكار لا يخلو البريد كل يوم من خطابات ثناء وتشجيع لى على عملى
أو قصيدة اطناب فى وفى خطه « الافكار » فى ذلك الحين مع أنى
لم أكن أودى الا الواجب المقروض الذى يمدأهماله جزئية

ولقد كان الناس يقفون أمام مقر جريدة
« الافكار » فيهتمون لهذا الماجز الضعيف والافكار فى حياتها
الجديدة . وكانت هذه أعظم مكافأة سررت بها فى حياتى . وكان
هذا المتأفف ينسبى آلامى ومتاعبي . ولا يضيرنى أن أقول أنى لم
اكن أمتلك نفسي من البكاء

على أن خدمتى الوطنية لم تقتصر على تحرير « الافكار » ومجرد
الكتابة . وهناك أضياء كثيرة لم يحسن أو ان نشرها ولكنى
أشير منها الى المجهود الذى بذلته مع الصحافيين الاجانب بمصر

وصل الى القاهرة عند وصول لجنة لورد ملتر بمضى المراسلين
 الانسكايين ومراسل جريدة « تشيكاجو تريبيون » الامريكية
 فرأيت انه يصح الاستفادة بهم لخدمة قضيتنا في صحفهم فاقترحت
 على من بيدم العمل أن يهدوا الى بعض الشبان المتعلمين التردد على
 أولئك المراسلين وجسمهم رجال الامة واطلاعم على حقيقة الحالة
 وحقيقة الروح الوطنية حتى لا تكون رسالتهم لصحفهم صارة بالقضية
 من حيث « البروباغندا » . ولكن اقترحي هذا أهمل مع الاسف
 كما أهمل كثير من الاعمال الهامة لجهل بالواجب وقلة خبرة بأهمية
 تلك الامور

ورغم هذا رأيت أن أقوم بالواجب في هذا الشأن جهدي
 فوجدت أن بين المراسلين من جاءوا لغاية معينة يراد بها خدمة سياسة
 معينة مثل مراسل الدايلى مايل فقد كان لا ينتظر منه الا الضرب
 على النغمة التي ترضى الاستثماريين في بلاده . ومثل هذا المراسل
 وجدت أن من البعث اضاءة الوقت معه فلم أكلف نفسي عناء
 التعرف به ومناقشته ووالله

وكان بين المراسلين من كانوا لا يأبون سماع الحقيقة والوضوح
 لها مثل مراسل المانشتير جارديان والدايلى نيوز . ف هؤلاء كانوا
 يتناقشون للتطور ويبحثون للوصول الى الحقيقة
 وكان هناك مراسل جريدة « تشيكاجو تريبيون » وهي أكبر

جريدة منتشرة بأمريكا تصدر منها نسخة بمدينة « شيكاغو » وتطبع
سبعمئة ألف نسخة يوميا . ولها نسخة اخرى تصدر بباريس . ولها
صلة بصحف عديدة كبرى في مختلف البلدان الامريكية وغيرها
تأخذ عنها اخبارها . ومراسل « شيكاغو تريبيون » جاء محابداً
واراد دراسة الحالة كمحايد خالي الذهن من كل فكرة ترى الى التحيز
أو عدم الانصاف

اما المستر جفريز مراسل « الدايلى مايل » فابتمدت عنه وقد
ذكر لي احد الكبراء ممن يعرفونه انه طلب منه ان يجمعني به
ولكني اعتذرت لاني سمعت ممن قابله انه في منافسته لا يخرج
عن نعمة واحدة وفكرة واحدة وغرض واحد

اما المستر ست مراسل الدايلى نيوز وغيره فكانوا لا يستنكفون
ان يواجهوا الحقيقة وقد كان اول عمل عملته ان جمعتهم ببعض رجال
الوفد وزعماء الحركة الوطنية في مآذب كنت ادعوم اليها بفندق
شبرد حيث كنت اقيم . ومن جمعتهم بهم حضرة الدكتور حافظ
بك عفيفي وحضرة امين بك الرافي . وكنت امهد لهم الطرق
لمحادثة الكبار مثل دولة رشدي باشا ومعالى عدلى باشا وغيرها

وقد جاءت جهودى في هذه الجهة بفوائد كثيرة فان كثيرا
من رسائل هؤلاء المراسلين كانت لا تخلو من جانب كثير من
الانصاف للمصريين وكذلك لم تخل من اشياء كثيرة لمصاحبة

القضية المصرية

ولعل أكبر خدمة اداها صحفى اجنبى للقضية المصرية هي الخدمة التى اداها المستر لارى و المراسل الأمريكى المستر لارى و شاب متوقد الذكاء قوى الفكر سريع الحاطر. قل ان يوجد شخص فى سنه له مثل تجربته و بمد نظره فى استقراء ما يحول فى خاطر محدثه مهما حاول المحدث ستره واخفاه. وصل الى القاهرة وهو لا يعرف احداً هنا فكان أول ما فعله زيارة بعض الدوائر الخصوصية ولكن ما سمعه فيها لم يكن مما يشبع له المصريون . ثم عرف بعض افضل الموظفين فافهموه شيئاً من الحقيقة . ثم عرفته فى شبرد فكننت اصعبه الى مقابلة الكبرلاء والوزراء لمخادتهم . وكننت اصعبه الى الازهر والكنائس فى حفلات اعياد المسلمين والمسيحيين ليرى بعينه مبلغ التباخي بين عنصرى الامة ويتحقق كذب ما قيل له من تأصل روح التمسب الدينى فى نفوس المصريين . وجمته بكثيرين من الاسرائيليين ليرى ان الامة كلها على اختلاف اديانها مجمعة على المطالبة باستقلالها . وقابلته بكثيرين من الاجانب ليتحقق ان الحركة الوطنية مجردة من اقل روح عدا للاجانب كما اشاعت بمض الصحف المفرضة فى الخارج . واخذته الى القرى ليتأكد بنفسه ان الحركة الوطنية تتناول جميع الطبقات وانها غير مقصورة على المتعلمين او اهل المدن فقط .

وكان المستر لاري دو كصافي محايد اجنبي يتردد على مقر
لجنة ملنر لاستطلاع الاخبار وحدث انه كان يتافس سكرتير اللجنة
في مطالب المصريين . ووجرت المناقشة الى ذكر حوادث

خفى المستر لويد السكرتير ذلك قائلا انه مجرد اختلافات لارها
من الحقيقة . وقد عشت ان يكون لهذا القول اثر في المراسل
فجمعت بمحضرة ابراهيم دسوقي اباطه بك
ثم جمعت بالاستاذ احمد افندي ابراهيم المحامى

وشرح له المسائل التى كان يستعلم عنها باسماب . وبعد استيفاء المعلومات
كلها من القاهرة اخذته لزيارة القرى فى . حيث زلر بمضايقات
بيتا وقابل أهلها وعمدها وحادثهم وصادف أن وجد بين الاهالى
أشخاص يعرفون اللغة الانكليزية الى حد ما فكلوا يفهمونه ما يستعلم
عنه مباشرة

وقد كتب المستر دو المراسل مقالة عما شاهده . وثرة جدا
ظهرت فى عدد اول مارس من جريدة « تشيكاجو تريبيون »

وكنت أتهز فرصة كل اجتماع لأخذ المستر دو وأخواته
المراسلين الاجانب اليهم ومكثنا جعلتهم يشاهدون مناخ نهضة المصريين
وكنت أفسر لهم ما يمتض عليهم

وقدم لى المستر دو أسئلة عن القضية المصرية طلب منى الاجابة



المستر لارى رو

انظر صحيفة ٢٠٧ الى ٢١٣

عليها أو اعطائه معلومات عنها وقد كتبت له مقالين عن بعضها نشر في جريدة « تشيكاجو تريبيون » بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٢٠ وتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٢٠ . الاولى عن الشرق ومبادئه ولسن ومبادئه الصالح في نظر الشرقيين والثانية عن أهلية المصريين لتولى شئونهم بأنفسهم دون تدخل أجنبي وما يزعمون عمله اذا استقلوا . وقد نشرتهما « تشيكاجو تريبيون » في موضعين ظاهرين

أما بقية الاسئلة فاعطيتها لامين بك الرافعي للرد عليها وقد كتب الرد وترجم الى الانكليزية وسلم الى لاري رو والظاهر ان فطاح الجريدة لم يتسع له الطول وقد نشر أمين بك الترجمة في جريدة الاخبار منذ مدة . والاسئلة تناول مركز الانكليز في مصر

وقد بحث المستر رو من مصر نحو ستين رسالة من الانصاف لله ومن قبيل الاعتراف بفضله ومن قبيل تسجيل يد أداها لمصر بعدم تجيزه وبانصياعه الى الحق أقول انها كانت من أعظم الخدمات التي اديت لمصر من حيث نشر الدعوة . ولا شك ان مقالاته التي نشرت في اوروبا وامريكا قد علت الملايين كثيرا من الحقائق التي كانوا يجهلونها عن مصر . ومهما ظن اوفى المستر روحه من الشناء بدأ المستر رو رسالته بوصف الحركة الوطنية فظهر كيف انها تتناول جميع الطبقات واورد أدلة محسوسة على ذلك وما اذكره عرضا انه كان يخرج وينتقل في الاحياء المختلفة ويجاهد الناس على اختلاف

درجاتهم بين فقير وفقير وكبير وحقير

ثم كتب رسائل أظهر فيها بالبراهين أن الحركة المصرية الأخيرة وطنية بحتة لا تتناول الدين ولا تمس الأجانب وضرب الأمثلة على ذلك وعلى تضامن الأقباط والمسلمين وكان يكتب عن صلة القريبتين واتحادهما

وكتب عن روح الرقي بين المصريين وتقديمهم وانتشار العرفان بينهم . وعن نهضة المرأة المصرية ومقدرتها والدور الذي لعبته في الحركات المصرية وعن مسألة النقاب وحقوق المرأة في صدر الإسلام

وتكلم عن نهضة المصريين الاقتصادية وإقبالهم على شراء سندات الدين المصري لتحرير مصر من رق الدين الذي يشل حركتها ويقيد حريتها

وكان يكتب عن كل مظاهرة من المظاهرات الوطنية التي كانت تعمل لاستقبال العاملين أو وداعهم أو أو الخ الخ . وبالجملة وفي الشهور الوطني حقه من الوصف الصحيح المجرد عن الهوى وكتب مقالات عن حالة مصر قبل الاحتلال وبعده مظهراً النهضة العلمية التي كانت فيها لهد محمد علي وإسماعيل . وموضحاً أن الرق المادى أو الأدبى الذي نالته مصر فيما بعد ذلك إنما كان نتيجة لازمة لسنة الارتقاء الطبيعية وإنما كان يصح أن تصل إلى

أضفائه لو كانت مستقلة .

وكتب ايضا عن نظام الحكم في البلاد والموظفين الانكليز وغير ذلك ونشر احاديث مع كثيرين من الكبراء مثل رشدي باشا وغيره . وعلى ذكر الاحاديث أذكر انه في الاسابيع الاولى من وجود لجنة مانر كانت هناك اشاعة يفهم منها ان اللجنة قبل المناقضة على قاعدة الاستقلال التام وانما مستعدة للتسليم به متى أُنفت بذلك . وقد اطلعت المستر رو على هذه المساعي فرأى ان يتبين ذلك من بعض أعضائها أو من رئيسهم ويسر له أن يحدث المستر سبندر احد اعضائها

وقد اطلعتني المستر رو على الحديث بمر عودته من فندق سميراميس فاذا بالمستر سبندر يقول لمان المسألة ليست مسألة استقلال تام وان أكثر المصريين لا يدركون معنى الاستقلال التام الذي يطلبونه وانه ليس بينهم اثنان يعرفان ماهية الاستقلال التام الذي يطالبون به وان المسألة مسألة اصلاحات داخلية وإقاص عدد الموظفين الانكليز وازالة أسباب الشكوى من بعض مسائل دارية وغيرها

أسرني المستر رو المراسل بهذا الحديث كما يسر الصديق لصحافي الصديق الصحافي . وهو يتمتع بطبيعة الحال اني سأكتبه لى أن يظهر في جريدته ولكن الواجب الوطني تغلب هذه المرة

على الواجب للصحنى أيضا فلم أردد في الذهاب الى دار سعد باشا
 فغول حيث كانت تجتمع لجنة الوفد المركزية . وكانت اللجنة مجتمعة
 فقصصت عليها ما جرى وأطلقتها على الحديث . والظاهر انه كان
 بين أعضائها فريق يرى المفاوضة وفريق ضدها والظاهر ان الفريق
 الثانى اعترض بهذا الحديث لاقامة الدليل على أن لجنة ملتر لا تزمع
 خلا قبول الاستقلال التام أو قبول جملة قاعدة للمفاوضات

وأبلغت ان المستر سبندر باع في مقابلتى وانه سينتظرنى
 بفندق «سيرايمس» الساعة الحادية عشرة صباحا والساعة السابعة
 مساء فاستنرت أيضا . وأخيرا أجرت لى مقابلة مع المستر سبندر
 ففى لى فيها ما روى عنه خاضعا برأيه فى مطالب المصريين وأكده لى
 انهم لا يرددون فى منح مصر استقلالها وان كل ما يطلبونه انما
 هو ضمان مصالحهم ومصالح الاجانب ونحو ذلك وطلب منى أن
 أنشر شيئا فى هذا الشأن فى جريدة الافكار فامتنت وقلت له انهم
 يمكنهم أن ينشروا ما يشاءون بيلافات منهم مباشرة . أما أنا فلا
 يمكن أن ينتظروا منى أى عمل يصح أن يكون فيه تسهيل مهمة
 لجنة ملتر ما دامت الامة مجمعة على مقاطعتها وما دامت هذه المهمة
 تنافى مصلحة البلاد

ولم أكد اتنى من مقابلة المستر سبندر حتى قصصت الى مقابلة

بعض أعضاء الوفد وبلجته وأطلعهم على الحديث الذي جرى في
وأطلعت بدو بك سكرتير الوفد عليه أيضا

وإتماما للقائمة اذكر انه جرى للمسترو حديث آخر مع
لورد ملتر نفسه اطلعت بعض أعضاء الوفد عليه في حينه وقبل نشره
في «تشيكاجو تريبيون». كما أطلعهم على تفاصيل أخرى خاصة
بالحديث. وقد أبلغ أمره لسمد باشا في حينه

وقد كان لكتابات صديقي لاري و المراسل الأمريكي في
جريدته تأثير كبير قدره رئيس الوفد المصري كما قدرته الجمعية
المصرية بباريس وأرسلت وفدا منها يشكر رئيس تحرير الجريدة
على الخدمة الكبرى التي أدتها جريدته للقضية المصرية على لسان
مندوبها في مصر

ومما أذكره انصافا للمسترو وكصفي وللحقيقة انه اذا كان
قد ايد القضية المصرية فليس ذلك لانه اراد تأييدها وانما لانه درسها
دراسة تامة وافية فقد كان قبل كتابة أية رسالة بسألني عن المعلومات
التي يريد ان يعمد الي تحريرها من مصادر مختلفة ويتقرب ويبحث
حتى يصل الى انها الحقيقة ثم يكتب عن اعتقاد. ومن الغريب ان المسترو
رو رغم صغر سنه ورغم ما قد يظهر عليه من الخفة أو ما يجيل لمن
لا يعرفه منها شديد في تمسكه بواجبه الصخفي. شديد في تقدير هذا
الواجب. صادق التواضع في الحكم على الاشخاص وإن لم يجالسهم

الادقات قليلة

كيف اقبلت جريدة الافكار

كانت الافكار في عهدي كما قلت في طليعة الصحف المؤيدة
 للحركة الوطنية . وكانت أخبارها الخارجية تنقى بحيث لا تخلو من
 قائدة ولو غير مبشرة للمصريين وحركتهم وكانت تتناول
 أخبار الشرق لاسيما البلاد التي تعمل مثنا للاستقلال التام . وأخبار
 الحركات الوطنية في البلدان المختلفة . وأخبار الازمات التي تثار حول
 سلامة فرنساى

وأبعد بعض رجال الوفد ولجته فكانت الافكار في طليعة
 الصحف المنادية بالأفراج عنهم كما أنها كانت في طليعة الصحف المحرصة
 على مقاطعة لورد مائر عند حضورها

وعاد سينوت حنا بك من الفشن فأراد العودة الى نشر
 المقالات التي أصدر بعضها بجريدة « مصر » فأفصحنا لها صدر
 « الافكار » وينا كانت تصدر في « الافكار »

ورأت السلطات أن الملاحظات لم تكف لردنا فأمرت شفوياً
 بمرض مقالات سينوت حنا بك قبل نشرها ولكن سينوت بك
 خشي ان يحذف شيء من المقالات أو يحدث تحرير فيها فأبى الا ان
 تنشر دون رقابة وبهذا فبرها وهكذا ظهرت مقالة لسينوت بك
 دون عرضها . وكان ذلك مخالفة لطبيعة الحال للاوامر الصادرة وهكذا

صبر الاسر بأفعال الجريدة مقموتا

واستدعيت في بعض الدوائر حيث جرىء بالمقالة التي أفضلت
لأجلها الجريدة . وقيل لى أن فيها مطاعن على الحكومة ورجالها
يمكن أن تترك أثرآ سيئا وان ماورد فيها يدخل تحت طائلة قانون
المطبوعات . وانى بعملى هذا يصح تقديمى لحكمة الجنايات لمعاقبة على
المطاعن المشار اليها . وقيل ان الحكومة لا يمكن أن تسمح لاحد
بأنى عمل من شأنه إثارة اضطرابات وانها ترمع تنفيذ سلطتها ولا
يمكن أن تسمح بمناواتها ولا يمكن ان تسكت وترضى لشبهة فردأو
أفراد يجرؤن بالبدالى مالىس وراءه سوى الضرر والخراب

وقد خرجت وأنا تحت تأثير الاقبال الشديد والالم فكنت
هذه بضوان « في سبيل الحرية » أعدتها لأول عدد يصدر بعد انتهاء
سنة التعطيل . وقد كتبتها ودفت بها الى المطبعة دون ان أقرأها
تامة ، وقد نشرت دون ان أتمكن من مراجعتها مرة أخرى ..
وهكذا لم يظهر عدد واحد من الافكار حتى صبر الامر ثانية بأفعالها
ورأيت صاحب الافكار يفاوض غيرى لتولى رئاسة تحرير جريدته بدلى
..... فوجدت كل باب للعمل موصد في وجهي

وعلمت فجأة ان سينوت بك حنا الامر ما يتأهب للسفر على
أول باخرة وحدث ان جاءتنى خطابات من أوروبا بأن مؤتمر الامم
البحرية الذى اشتركت في تأسيسه بباريس سنة ١٩١٦ سيقع بإيطاليا

في أوائل ابريل فصحت عزمي في آخر وقت على متاعرة مصر. وكان ذلك في الاسبوع الثاني من شهر مارس. وكانت أول باخرة ستعبر البلاد في ١٨ مارس فأخذت تذكري عليها وكان ممي جواز محمد منذ شهر نوفمبر سنة ١٩١٩ استعداداً للطوارئ ورغم تكتي عرفه البعض نيتي فأخذ الافاكون يشيرون الاشاعات حول سفرى قبيل اني مسافر الى لوندرة للكتابة في صحف انكلترا ضد الوفد. وقيل غير ذلك. وتجاهل البعض موافقي في خدمة القضية المصرية وهم الذين كانوا يعثرون الى بكل مقالة تحجم الصحف عن نشرها. نسوا ذلك كله وكانوا يتساءلون مع المتسائلين: هل سيسافر ابراهيم الفتح للطن على الوفد في الصحف الانكليزية؟. كأنهم نسوا اني حولت الافكار من جريدة محاربة للوفد خارجة عليه الى جريدة مناصرة له مؤيدة لخطته. وكأنهم نسوا ان كل كلمة نشرتها في الافكار كانت ترمى الي تأييد الوفد وتمضيده. وكأنهم نسوا الكفاح الذي كنت أكاخه كل يوم وكانت تحصل اليهم أخباره أولاً وأولاً

وتساءل البعض كيف تيسر لابي الفتح ان يقيم بشرد ومن أين له بنفقاتها؟ واثنى كان قبلا على النفس ان يضطر الانسان الى عرض داخلته أمام أنظار الفضوليين فاني لا أتردد الآن في تقديم هذه التضحية الادبية ليعرف من كانوا يتساءلون كيف نفى لي ابن

انجم في فندق شبرد العظيم

بعد عودتي من أوروبا بإساييخ تحلبست مع حضرة الكازم
أقدي صاحب وادي النيل فتبني لي بعد ختم مأسرله الى باوروبا
وما دفعه لي بعد عودتي نحو مائة وخمسين جنيا دفعا لي حضرته
ثم اضطرتني صحتي الى المجيء الى مصر . وكانت نيتي أن لا اقيم
فيها الا ليلا قليلة فنزلت في فندق شبرد وكان ذلك في شهر نوفمبر
وقيل آخره عرض على صاحب الافكار تولى رئاسة تحرير جريدته
قبلت وتعاقدنا بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٩ على ذلك مقابل مرتب
شهري مقداره ثلاثون جنيا . وقد اشتلت معه أشهر ديسمبر ويناير
وفبراير ونصف مارس فيكون مجموع ما قبضته في هذه المدة مائة
 وخمسة جنيات . ودفع لي مصطفى النحاس بك عضو الوفداريين
جنيا على دفعتين . وعرف سينوت حنا بك بمض اليهود التي ابتلعها
لخدمة القضية المصرية وما أتكبدته من النفقات فأمدني بمائة وخمسين
جنيا على ثلاث دفعات . واذا أضفت هذه المبالغ الى بعضها كانت
جلتها اربع مائة جنية وخمسة وأربعين جنيا وهكذا يكون ما دخل الي
في ثلاثة شهور ونصف شهر أقتما بفندق شبرد مبلغ اربع مائة وخمسة
وأربعين جنيا تقريبا أما فقتاني فكانت ايجار الغرفة التي أقت فيها
وهو نصف جنية يوميا أي نحو خمسة عشر جنيا شهريا أما الاكل
فكنت اتناوله في اغلب الاحايين في الخارج . ومها قيل في مبلغ

تفقافي فلا شك ان مبالغ ٤٤٥ جنبها كان كافيا وزينة لان أعيدش
 الميمنة التي كان البعض يتسائل عن سرها
 وقد دخل الي مما يست من كتابي اكثر من ثمانمائة جنيه فسأخبرني
 الى اوروبا ولم اذهب الى لوندرو كما تكهن بعض المختلفين بل قضيت
 جل المدة في إيطاليا وبلجيكا وجنوب فرنسا



لجنة ملنر

تأليفها

لما وقعت الحوادث المعروفة . كان ذلك تأثير في المواقف العامة . وأخذ كثيرون يتساءلون عن السبب واختلقت الافواه في تحليل ذلك . وبدأت الاصوات ترتفع في التساؤل عن ذلك وجرت مناقشات طويلة في مجلسي العموم والوردات في أبريل ومايو وتقاء ذلك صرحت الحكومة البريطانية بزمها على إيجاد لجنة تحقيق الى مصر في فصل الحريف

ثم أعلن تأليف اللجنة وقد روعيت في تأليفها عوامل كثيرة من حيث القدرة والكفاءة والخبرة فسللت الرئاسة للورد ملنر وزير المستعمرات وانتدب للمصوبة السير رنل رود الذي كان سفيراً بريطانيا بروما أثناء الحرب وأظهر مهارة كبرى في حمل إيطاليا على دخول الحرب بجانب الحلفاء رغم مخالفتها مع دول المرنان . والجنرال السير جون مكسويل الذي كان قائداً للجيش البريطانية بمصر . والمستر (الآن السير) هرست المستشار القضائي بوزارة الخارجية البريطانية . والجنرال السير أون توماس عضو مجلس العموم . وكان من أعضاء حزب العمال المشهورين بالخبرة في المسائل الخارجية . والمستر سبندر رئيس تحرير جريدة «وستمنستر تايمز»

وانتدب المستر لويد سكرتير اللجنة وهو يتقن العربية. وكان
المستر انجرام الموظف بوزارة الخارجية مساعد له وسكرتيراً خاصاً
للورد ملر

أما المهمة التي انتخبت اللجنة لأجلها فقد أعلنت مرات في
مجلسي العموم واللوردات على لسان لورد كرزن وغيره من رجال
الحكومة البريطانية ولا حاجة الى إيراد تصريحاتهم بل يكفي أن
آتي على نص التفويض نقلاً عن تقرير لجنة ملر الذي رفقته للحكومة
بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ وهو حرفياً عن النسخة العربية :

« تحقيق أسباب الاضطرابات التي حدثت أخيراً في القطر
المصري. وتقديم تقرير عن الحالة الحاضرة في تلك البلاد وعن شكل
القانون التنظيمي الذي يمد تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب
السلام واليسر والرخاء فيها وتوسيع نطاق الحكم الذاتي فيها وتوسيعه
دائم التقدم والفرق وحماية المصالح الأجنبية »

استقالة وزارة سيدباشا

قبل ان اللجنة ستسافر الى مصر والحريف ولكن أصوات
المصريين أخذت ترتفع بأنه من البت إرسالها لأشغالها لن تجد من
يرضى بمفاوضتها. وقيل ان المسألة المصرية دولية وانها ليست
مقصورة على بريطانيا

ولم يكن أحد يعرف موعد مجيئها تماماً ولكن أشيع في شهر

أكتوبر سنة ١٩١٩ أنها توشك أن تأسفر إلى مصر فأحدث هذا الأمر تأثيراً كبيراً. ولكن دولة سميد باشا رئيس الوزارة لذلك العهد صرح بأنه يمارض في عيبتها ويزعم الاستقالة إذا جاءت وقد أرجىء عيبتها فعلاً ولكن المارشال اللتي أبلغ سميد باشا في نهاية الأسبوع الثاني من شهر نوفمبر أن اللجنة ستصل قريباً غير أن الباشا احتج على عجز اللجنة قبل امضاء عقد الصلح مع تركيا (ص ٧ من تقرير لجنة ملتر) ونشرت دار الحماية البلاغ التالي في ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩.

وهو :

د ان سياسة بريطانيا في القطر المصري هي المحافظة على حكومتها الذاتية تحت الحماية البريطانية وانشاء نظام حكومة ذاتية تحت راية حاكم وطني . وغرض بريطانيا القاطع عن مصر من كل خطر خارجي أو من تدخل أية دولة أجنبية . وغرضها في الوقت نفسه تأسيس نظام دستوري تحت إشراف بريطانيا على قدر الحاجة ، النظام الذي يمكن عظمة السلطان ومعالى الوزراء وحضرات مندوبي الأمة في دوائهم الخاصة من الاشتراك في إدارة الأمور المصرية اشترط أن يزيد فيه نفوذهم على مرور الأيام : وعليه فقد قررت حكومة الملك إرسال لجنة إلى مصر مهمتها تقرير نظام الحكم للوصول إلى تلك الناية بعد أن تستشير اللجنة عظمة السلطان ووزراء وأصحاب الشأن والرأي من المصريين وتباشر الأعمال الأولية اللازمة قبل وضع قانون الحكومة المستقبلية نهائياً . وليس من اختصاص اللجنة أن تستقل بوضع شكل الحكومة على مصر فإن مهمتها هي أن تدرس الأحوال درساً دقيقاً وتبحث مع أصحاب الشأن

في البلاد في الاصلاحات اللازمة وأن مقترح نظام الحكم الذي يمكن تنفيذه فيها في النتيجة . والمأمول ان يكون ذلك بلواقة التامة مع عظمة السلطان ووزرائه الكرام »

وقد نشرت لجنة الوفد المركزية بياناً في موضوع بلاغ لورد الذي دعت المصريين في ختامه الى زيادة تمسكهم بحقوقهم المقدسة وانصرفهم عن كل مناقشة خاصة وتوثيق روابط الاتحاد والتضامن بينهم ومضاعفة جهادهم الوطني وتوجيه كل مزاياهم للخدمة القضية العامة بالوسائل المشروعة »

في ١٤ نوفمبر أبلغ صاحب القنصلية لورد الذي سعيده باشا قرب حضور اللجنة وعدم قبول ارجاء قدومها بعد ذلك . وأطلع دولته عظمة السلطان على ذلك وقضى في حضرته شطراً كبيراً من ليل ١٤ الى ١٥ نوفمبر . وفي النداء فافوض زملاءه فيما تلقوه من دار الحماية عن سفر اللجنة وفي البلاغ المتقدم الخاص بذلك فاستقر رأيهم بالاجماع على رفع استقالتهم الى السلطان . وبعد ظهر ١٥ قدم سعيد باشا خطاب الاستقالة الى عظمته في قصر رأس التين وهذا نصه :

« يا صاحب العظمة »

« حينما تفضّل عظمكم فطلبت مما وني في تأليف الوزارة قد رأيت أن الواجب المفروض على أمم وطني يقضى على بقبول هذه المهمة التي ما كنت أتجاهل أعباءها الثقيلة فمع تمضيد عظمكم وتأيدها قد بذلت كل ما في وسعي للتعلم على المتاعب المتجددة في كل يوم بقصد إيجاد ما كان مرغوبا فيه من تهدئة الخواطر في البلاد على أنه قد حدث الآن اختلاف في النظر بشأن ملاممة حضور اللجنة المعلن عن مجيئها الى مصر كما قد عرضته على مسامع عظمكم . وهذا الاختلاف من شأنه أن يجعل استمرارى في العمل عديم الفائدة بالمرّة للبلاد ولعظمكم

انك أراى مضطرا لتقديم بين يدى عظمكم راجيا التكرم بقبول استقائى من رئاسة الوزارة مع خالص الشكر لما كنت الاقيه على الدوام من التعطف العالى الذى كنتم تفضلون به على ذلك الذى لا يزال لعظمكم

« الخاضع »

« محمد سعيد »

الامضاء

وقد قبل استعفاء سعيد باشا فعلا واعان ذلك فى ٢٠ نوفمبر
وألف يوسف وهبه باشا الوزارة الجديدة .

قدوم اللجنة الى مصر

ولم يغير كل هذا شيئا في الخطة المرسومة ففى صباح الاحد ٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ دخلت الباخرة « مالطة » ميناء بور سعيد واعياها لورد ملتر واعضاء لجنته

وكانت مصلحة السكة الحديدية قد أعدت لهم قطاراً خاصاً في محطة بور سعيد استقلوه الى القاهرة في الساعة التاسعة صباحاً

وقد وصل الى محطة العاصمة عند الساعة الثانية وخمسة دقائق فقبل منه اللورد ورفاقه

وكان في استقبالهم الكولونل وطسن الملحق العسكري بدار الحماية والمستر بويد السكرتير بها مندوبين من قبل دار الحماية . والجنرال كرونجريف نائب القائد العام وبعض ضباط من أركان حرب الجيش البريطاني . وحكمدار العاصمة ونائب مدير السكك الحديدية

وادت لهم التحية فصيلة من جنود الاورطة السادسة عشرة وكان البوليس يحرس الطرق ويحفظ النظام . ومع هذا قد ذهب الاعضاء وحاشيتهم الى دار الحماية وفندق سميراميس

حركة المقاطعة

وقد آثار وصول اللجنة الانكليزية حركة مقاطعة عامة وارتفعت الاصوات بالمقاطعة من كل جانب واتي أثر الكلمة للجنة نفسها تصف ما شاهدته في مصر عند

وصولها . فبينما رغم النقص الذي يتورده يشعر بما كانت عليه الحال
قالت اللجنة في الفصل الاول (عمل اللجنة في مصر) ص ٢ ما يأتي .

« واستغنى وهبه باشا بعد ذلك لاعتلال صحته فخل عله توفيق نسيم
باشا احد زملائه في الوزارة وكان وزيرا للداخلية مدة اقامتنا بمصر . ويسر
على المرء ان يني هذين الرئيسين وسائر رفاقهم الوزراء حقهم من المدح والاطراء
على ما أبدوا من الشجاعة والغيرة الوطنية باستلامهم مقاليد الاحكام في زمن
كانت فيه بلادهم تعاني شدة أزمة كئده وكانت حياتهم مهددة بمخطر دائم .
ولا تزال وزارة توفيق نسيم باشا قابضة على زمام الامور واعضاؤها هم عين
الوزراء الذين كانوا في وزارة وهبه باشا ماخلا وزيرا واحدا فهي كسابقها في
اوصافها - وزارة اعمال مؤلفة من رجال اداريين اكفاء مقيمين على ولاء
السلطان الخ ... »

وقال في ص ٣ من الفصل نفسه :

« وقد كان الاحتراس اشد ظهورا من ذلك في الوزراء - وهبه باشا
ورفاقه - الذين تعرفنا بهم في حفلة اقامها الورد النبي بدار الحماية في ١١
ديسمبر والذين كنا نحن واباهم على غاية الوداد طول مدة اقامتنا بمصر وكانوا
دائما على استعداد لمساعدتنا في بحثنا ولواقفنا بكل انواع المعلومات وجمعنا
بكل موظف نريد مقابله . ولم يكن ثمة ريب على الاطلاق في رغبتهم في
تمكيننا من انتهاز كل فرصة تمكننا من معرفة نظام الحكومة وكيفية ادارتها
لاعمالها ومن الاطلاع على حالة البلاد ولكنهم كانوا شديدي العناية بتركنا
وشأننا حتى استنتج النتائج بأنفسنا ولما طلبنا منهم صريحا ان يفصحوا لنا عن

آرائهم أظهروا هدم رغبتهم في اقتراح شيء من عندهم في المسائل الدستورية. الخارجة عن المسائل الادارية ولم يظهروا ادنى رغبة في معرفة الجهة التي تتجه اليها افكار اللجنة من جهة حكومة مصر في المستقبل

« غير ان هذا الاحتراس والتمنع الذي بدا في رجال الحكومة الوطنيين كان على قبض ما فعله جمهور الوطنيين والجرائد الوطنية فانهم اثاروا عواصف الاحتجاج والاستنكار على اللجنة حين وصولها ولم نكد نقيم اياما بل ساعات في القاهرة حتى رأينا الادلة الكثيرة على وجود معارضة شديدة لنا منظمة لمقاومتها فان التلغرافات انهارت علينا معلنة عزيم مرسلها على الاعتصاب احتجاجا منهم على وجودنا في البلاد . وكان كثير من هذه التلغرافات مرسلا من صبيان المدارس وتلاميذها ولكن تلغرافات أخرى وردت من هيئات عمومية كجالس المديرية وبعضها من موظفي الحكومة وكثير من النقابات والجماعات المتفاوتة في الاهمية وعظم الشأن. وقد بلغ عدد التلغرافات التي وردت علينا مدة اقامتنا بمصر ١١٣١ تلغرافا كلها من هذا القبيل ولم يصلنا غير ٢٩ تلغراف نهتة معظمها من اناس يعرفون بعض رجال اللجنة بأشخاصهم . » أما الجرائد الوطنية فكلمها ما هذا القليل النادر منها أفرغت جميعها في القدرح والتعريض منادية بأن كل اعتراف باللجنة يؤول بكونه رضى عن الحالة الحاضرة وان كل مصري يكون له هلاكة بأعضائها يرتكب جناية خيانة الوطن واتفقت كلمة معظم الكتاب طبعيا لمقتضى ذلك على ان زغلول باشا المقيم ببarris هو الوكيل الذي اتاهه الشعب المصري عنه فالاولى باللجنة مفاوضته في الامر

« واضرب صبيان المدارس والمحامون وعمال الترمواى عن العمل كل فريق منهم في دوره وجعلوا يخرجون في مواكب ينضم اليها الصبية من تلامذة المدارس والنوغاء ويطوفون في الشوارع

« و بعد مرور اسبوع او اسبوعين على وصولنا خف الاضطراب والاخلال
 بالنظام على انه وقع بعض التمرد على جنود من البريطانيين مدة اقامتنا
 بمصر وحاول المعتدون اغتيال بعض الوزراء ثلاث مرات متوالية فدل ذلك
 على ان العنصر المجرم كان لا يزال نشيطا وخصوصا بين فئة من الطلبة والذين
 على شاكلتهم »

المفاوضات في مصر

وصلت لجنة ملتر في ٧ ديسمبر فكان أول باب طرقة باب
السلطان واني أكتفى هنا بإيراد ما كتبه اللجنة نفسها في تقريرها
قالت (ص ٣) :

« وفي اليوم التالي ليوم وصولنا قدسنا اللورد اللتبي كلنا الى
عظمة السلطان فكان ذلك الزيارة الرسمية وانما تقدمت زيارة قصيرة
قابل فيها عظمته اللورد ملتر مقابلة ودية غير رسمية وكان ذلك أول
حديث من عدة أحاديث جرت لرئيسنا وبعض أعضاء لجنتنا مع
عظمته فكان عظمته يماطنا فيها بتمام الصداقة ويعرب في أثناءها
بصراحة عن رأيه في الحالة السياسية بمصر والحوادث التي حدثت
بها في السنوات القليلة الماضية وعن صعوبة مركزه ولكنه امتنع
عن أن يشير برأى أو أن يعطي نصيحة في الموضوع الذي اتدبنا
له أى دستور مصر في المستقبل . ولم يحاول قط أن يدير زمام
مداولتنا أو أن يؤثر فيها أقل تأثير وانما اقتصر على النصيح لنا
بالتأني في استنتاج النتائج والاحتراس من الفضوليين ودلنا على
بعض من ذوى المقامات الذين يحسن بنا استشارتهم مثل رشدى
باشا وعدلي باشا ومحمد سعيد باشا ومظلوم باشا وكلهم من الوزراء
السابقين وكان موقفه بازااء غرض اللجنة موقف الملتزم جانب الحياده

وقد قامت اللجنة باتباع نصائح عظمتها فلا تأخذ أعضاؤها
يزورون من أشار بمقابلتهم

وكانت حركة المقاطعة تامة شديدة جرفت في طريقها كل
حركة أخرى كان يخشى منها حتى أن الافراد القلائل الذين كانوا
يرون — قصداً أو عفواً — مفاوضة اللجنة اذ عنوا للرأى العام
وخضعوا لقوة الاغلبية فانضموا اليها أو جاهاوا بذلك على الاقل
وهكذا لم تنجد اللجنة اقبالا ولا شبه اقبال فأخذ افرادها
يزورون كبار المصريين فكان هؤلاء يقابلونهم بالأدب المعروف
عن الشرق ولكن هذا الأدب لم يخرج الى حد التنريط في الواجب
وكان الجنرال مكسويل يترك أبواب كثيرين من المصريين
تركم — اذ كان هنا قائداً للجيش — أصدقاءه . فكان يدهش
شدهم في التمسك بحقوق بلادهم . واجماعهم على عدم الخوض في
شيء من المسألة السياسية واكتفائهم باحالة محنتهم على سعد باشا والوفد
وزار لورد ملتر رشدى باشا وعدلى باشا وثروت باشا وتكلم
مهم في مهمته ففهموه انه ليس في البلاد مصري يرضى بمفاوضته
وهو يعرف أن لجنة ملتر جاءت تعمل في دائرة الحماية . كما انه
لا يوجد مصري يرضى بالمساومة في حقوق بلاده واستقلالها

.

وقابل اللورد كينزين من الكبراء مثل سعيد باشا ومظلوم باشا وغيرها وقد كانت آراؤهم جميعاً أن الامة كلها بحجة على مطلب واحد هو الاستقلال التام

وقد رأى لورد ملتر وزملاؤه اشتداد حركة المقاطعة فأيقنوا انه لا بد من تغيير أساليبهم وأدركوا انهم اذا تمسكوا بالقاعدة التي جاءوا عليها لا يصلون الى غاية فأظهروا استعدادهم لأن يوسعوا دائرة المناقشة بحيث لا تكون مقيدة.

ونصح لهم من قلوبهم من الوزراء السابقين بأنهم اذا لم يجاهدوا بالخروج عن هذه القاعدة فلا سبيل الى السعي للتوفيق بينهم وبين الامة في شخص وفدها. ولا سبيل الى التوسط للوصول الى حل مالم تشر الامة بأن هذا الحل سيصون حقوقها ويضمن الوفاء الى ذلك

وفعلا وضمت اللجنة بلاغا نشر في الجريدة الرسمية في ٢٩ ديسمبر هذا تعريه:

« جاءت اللجنة البريطانية الى مصر فادعيتها مارأته من الاعتقاد السائد بين الجمهور بأن الفرض من حيثها هو سلب شيء من الحقوق التي كانت لمصر الى اليوم فالجنة تمان فساد هذا الاعتقاد وأنه لا نصيب له من الصحة البتة وأنها إنما اوفدتها الحكومة البريطانية لموافقة مجلس نوابها ومجلس اعيانها لفرض واحد هو التوفيق بين الامة المصرية وبين ما لبريطانيا العظمى من المصالح الخاصة في مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة التي لجميع

للإجانب القاطنين فيها . وأن اللجنة لم يقرن من انه اذا توفر حسن النية
وصدق الاخلاص بين الجانبين يصبح من اليسور تحقيق هذه الغاية وأنها
تترغب رغبة أكيدة في أن تكون الصلات بين بريطانيا العظمى ومصر اساسها
اتفاق ودى يستأصل كل سبب للتنافر فيتمكن المصريون من ان يفرغوا جدم
في ترقية شؤون بلادهم تحت الظلة دستورية .

«والوصول الى هذه الناية تود اللجنة ان تقف على آراء الهيئة المشخصة
للأمة المصرية وآراء الاشخاص الذين يهتمون اهتماما صادقا بتخير بلادهم
و يمكن كل فرد من ابتداء رأيه بقاية الصراحة ونهاية الحرية اذ ليس من
غرض اللجنة تقييد الآراء او المناقشة بقيد ما أو حصرها في دائرة مخصوصة
يوحي تعلن أن السخول في المناقشة لا يتبر اعترافا ببدأ أو تنازل عن رأى
من قبل اللجنة أو من قبل المناقش لها وان حرية المناقشة شرط أساسى
للنجاح وبغيرها يتعذر رفع سوء الفهم والوصول الى الاتفاق »

ولكن هذا التصريح لم يأت بنتيجة ما من حيث حمل الناس
على المفاوضة أو التقدم لمقابلة اللجنة غير انه من وجهة أخرى
برهن على ان اللجنة قد قرأت في الحوادث التى وقعت تحت نظرها .
وانها لم تجبى . منمنضة الاعين مقفلة الآذان

وأصدرت لجنة الوفد المركزية بلاغاً مساء يوم ظهور اعلان
للجنة البريطانية دعت فيه الى استمرار المقاطعة كما أصدر الحزب
الوطني بياناً آخر

ولما رأت اللجنة أن عملها لم يجبى . بنتيجة تابع أعضاؤها التردد
على الكبراء . ولم يقتصر على الذين بالقاهرة بل سافر بعضهم الى

الاقليم . وتيسرت لهم مقابلة كثيرين فعلا من زرات مختلفة
وبعضهم من كبار ذوى المكانة في الحركة الوطنية

وعما يجدر بالذكر أن بعض أعضاء اللجنة كان بعد ما لقوه في
مقابلتهم للمصريين يقول انهم وجدوا انتمة متائلة وواجهة متماسكة
وكانوا يسعون فعلا الى تحقيق ذلك بوساطة بعض الوزراء
السابقين على أن تكون الناية من المفاوضات الوصول الى تسوية
تعطى فيها مصر أكبر نصيب من الاستقلال يمكن منحه مع قيود .
ولكن من عرض عليهم ذلك أظهروا للجنة انه من المتعذر الوصول
الى اقناع الوفد بالمفاوضة على غير قاعدة معاهدة تجرى المفاوضات
لأجلها بين المصريين والبريطانيين كانداد متساوين لا كأقوياء يملون
شروطهم على ضعفاء ويمترف فيها باستقلال مصر اعترافا تقتضى معه
كل شبهة في بقاء الحماية أو صلة مصر ببريطانيا صلة تخرج عن حد
صلة الخليفة للخليفة

وقد انتهت المناقشات باعراب لورد ملز وزملائه عن اقتناعهم
بهذه الفكرة ولكنهم اشترطوا لذلك شروطا قالوا ان الناية منها
حفظ مصالح بريطانيا . وهذه القيود هي اشراف بريطانيا على
سياسة مصر الخارجية . وابقاء قوة في البلاد المصرية لقضاء أغراض
بريطانيا الامبراطورية . ومنع انكثرا امتيازات تكفل صيانة
حقوق الاجانب ومصالحهم

ولكن الكبراء الذين كان يخاطبهم اللورد وزملائه لم يرضوا بذلك وأظهروا صعوبة الوصول الى نتيجة اذا أضرت اللجنة على مثل هذه القيود غير انهم مع هذا لم يقطعوا الامل من حمل اللجنة على التسليم ببقية حقوق الامة . وتركوا الامر في يد الوفد فكتبوا اليه تفاصيل ما دار بينهم وبين اللجنة

.

اجتمع الوفد المصرى بباريس فى ١٢ فبراير سنة ١٩٢٠ أثناء وجود لجنة ملتر بمصر واثاء مقابلات لورد ملتر مع عدلى باشا وزملائه وبمبحث المسألة بمثام مستقبضا وافيا بناء على الاخبار التى وردت عليه من لجنة الوفد بالقاهرة ومن عدلى باشا وزملائه ومن كثيرين آخرين . وتناقش فى الامر وتقرر باجماع الاراء بما فيها رأى سعد باشا أن يطلبوا من عدلى باشا عمل ما يلزم للقيام بالمفاوضات مع وفود خارجا عنها موقف الحياد

وقد أرسل الوفد تلغرافا بهذا القرار الى عدلى باشا ولكن عدلى باشا أبى أن يقوم بعمل لا يشترك فيه الوفد او يؤيده على الأقل

ومما يذكر انصافا للرجل انه فى كل أعماله فى الحركة الوطنية وفى كل مساعيه كان يحافظ على المسكاة التى جعلتها الامة لوفدها . وكانت اللجنة لا تميل فى بداية الامر الى الاعتراف بقوة

الوفد ولا بأنه يمثل الامة ولكنها أخذت تتحول عن رأيها لتقاء
ما كانت تسمعه من عدلى باشا وزملائه .

وكانت هناك فكرة ترمي الى جعل سعد باشا وزملائه على
الحضور الى مصر لمفاوضة اللجنة هنا . وكان لهذه الفكرة أنصار
من بعض رجال الحركة الوطنية نفسها ولكن سعد باشا أبى العودة

وأثناء ذلك كانت اللجنة تتابع أبحاثها ومقابلاتها . فأخذ المستر
هرست فى دراسة النظام القضائى وتبين النظام الذى يمكن استبداله
به تمهيدا لالتقاء الامتيازات الاجنبية . وأخذ الجيرال أون فى
مفحص الاحوال الزراعية فى البلاد

وقابلت اللجنة كثيرين من الاجانب كما قابلت فى الاسكندرية
مندوبين عن الغرف التجارية الفرنسية والايطالية . واليونانية
والبريطانية

وزار الجنرالان ماكسويل وتوماس السودان أيضا
وكان لورد التبي قد أصدر تعليماته قبل حضور اللجنة بزم
بتأليف لجنة أبحاث لاعداد الاحصائيات والبيانات التى يمكن أن
تحتاج اليها لجنة ملتر أثناء القيام بمهمتها كما زودتها وزارة الخارجية
البريطانية بمجلدات من الاوراق الرسمية التى لها علاقة بأعمالها
وكانت لجنة الأبحاث تجمع معلوماتها من الوزارات والمصالح

المتخلفة كما حاولت أن تجمع شيئا من آراء المصريين غير الموظفين بواسطة نشرات وزعتها فيها أسئلة طلبت الاجابة عليها . هذا عدا الآراء التي كان يدلي بها اليهم الموظفون البريطانيون هنا



وهكذا كانت اللجنة تضي في أبحاثها بمختلف الوسائل مباشرة بينما كانت تسمى لاقناع المصريين بترك مقاطعتها ومفاوضتها وكان رشدي باشا وعدلى باشا وثروت باشا محور مساعيها فكتبوا الى سعد باشا بتفاصيل كل شيء ، وبمبلغ مائة ألف جنيه من لورد ملتر من الاستعداد وبرأيهم في ذلك . وخطروا خطابهم بأنه اذا كان لدى سعد باشا حبل آخر أو كان يؤمل في حل آخر فانهم يؤيدونه فيه ويمضونه في الوصول اليه



ولا يفوتني ان اذكر ان سعد باشا لم يترك فرصة للاحتجاج على قدوم اللجنة الى مصر وعلى عملها فانه فوق التلغرافات التي كان يرسلها الى مصر بمقاطعتها ارسل في آخر الاسبوع الثالث من شهر ديسمبر تلغرافات احتجاج الى المستر لويد جورج والى المسيو كليمانصو بصفته رئيس مؤتمر الصلح والى المستر ولسن ورئيس جمهورية أمريكا كما ارسل احتجاجا مطولا الى لورد كرزن

وزير خارجية بريطانيا تكلم فيه عن مظاهر المقاومة التي تجلت في مصر

ومما يجدر بالذكريين مظاهر الاحتجاج المشار اليها احتجاج الجمعية التشريعية في ٩ مارس سنة ١٩٢٠ في اجتماعها بمنزل معالي سعد باشا وكيلها المنتخب وبحضور ٥١ عضواً. وقد تولى الرئاسة ابراهيم سميد باشا بصفته أكبر الاعضاء سناً وعهدت السكرتارية الى فتح الله بركات باشا وحسين هلال بك وعبد الخالق المذكور باشا وقد وافق الحاضرون على نمائية أهـور خاصة بحقوق مصر وبالحماسة

كيف سافر الوفد الى لوندرة

فى أواسط مارس تفرق أعضاء لجنة ملتر على ان يستأنفوا العمل فى لوندرة لوضع تقريرهم بناء على المعلومات التى جمعوها . وهم يزمعون ان يشيروا على الحكومة البريطانية بأراه انتهى اليها بحسبهم . ولكنهم كانوا يشعرون بأنه بحث ناقص كما ان النتيجة قد لا تكون حسن التفاهم الذى ينشدونه بين المصريين وبريطانيا . ولذا قابل لورد هازر عدلى باشا قبل سفره وأبلغه انه ازمع العودة الى لوندرة ولكنهم قرروا ارجاء كتابة تقريرهم ولا ينتظر ان يعملوا شيئا حتى أواخر ابريل بسد الانتهاء من عطلة الاعياد . وذكر اللورد انه يدع الباب مفتوحا وأنه على الاستعداد لمفاوضة الوفد المصرى ولا يمتنع عن قبول كل ما من شأنه ان يوصل الى حل مرضى وسافر لورد ملتر فى ١٨ مارس على الباخرة حلوان فجرى عدلى باشا على المسلك الذى اتبعه من بداية اتصال لورد ملتر به وكتب الى سعد باشا بصفته رئيس الوفد الذى وكلته الامة للمطالبة بحقوقها وأبلغه حديث لورد ملتر . ثم ذكر عدلى باشا أنه يزمع السفر الى أوروبا فى شهر مايو لتغيير الهواء إذ قضى كل زمن الحرب فى مصر دون أن يتمكن من السفر كسابق عادته وقال انه على استعداد لان يقدم موعد سفره اذا رأى سعد باشا حاجة لذلك

وكان الوفد يرى جميع الابواب موصدة ويرى انه ليس ثمة
 سبيل الى نتيجة معجلة وانه قد يكون من المصلحة أن ينتهز الفرصة
 السانحة اذا صح أن لورد ملتر وزملاءه يريدون حقيقة الوصول
 الى حل مرض يعطى لمصر حقوقها ويحفظ لبريطانيا مصالحها فارسل
 سعد باشا الى عدلى باشا تلغرافا يرجوه فيه أن يجعل بالسفر الى باريس
 وهكذا لى عدلى باشا نداء رئيس الوفد وسافر اجابة لدعوته -
 وعقدت اجتماعات كثيرة بينه وبين الوفد ورئيسه للبحث فى خير
 طريقة لدخول المفاوضات مع عدم التفريط فى حقوق الامة ومع
 حفظ كرامة الوفد

وكتب عدلى باشا الى لورد ملتر يبلغه أن الوفد لا يجد مانعا
 من المفاوضة اذا كان أساسها الاعتراف باستقلال مصر وسأله اذا
 صحت عزيمة اللورد على ذلك أين وكيف تكون المقابلة
 فكتب لورد ملتر الى عدلى باشا يقول انه لا يزال على ما أخبر
 به الباشا وزملاءه مرات قبل سفره مستعدا للمفاوضة على أساس
 الاعتراف لمصر باستقلالها مع الاحتفاظ بمصالح بريطانيا وألفنه أن
 المستر هرست عضو لجنته سيصل الى باريس
 وجاء المستر هرست الى باريس فأكد لعدلى باشا ولوفد أن
 اللجنة على استعداد لمفاوضتهم على الرأي الذى قيل
 وكان عدلى باشا يفضل أن تجرى المفاوضات بباريس بحيث

لا يتكلف الوفد عنه السفر الى لوندرة اديا وماديا. وكانت هذه فكرة الوفد أيضا وقد سعى عدلى باشا وراء تحقيقها في مناقشات مع سفير بريطانيا الذى قابله مرات ومع المستر هرست وغيره من ذوى النفوذ ممن تقدموا للوساطة

ولكن المستر هرست عاد الى باريس ثانية فذكر أن لورد ملتر ما كان ليمتنع عن الحضور الى باريس لولا أن أعماله تعوقه عن التفتيش عن لوندرة أكثر من المدة التى تضييها فى مصر وانه لذلك يستحسن أن تجرى المفاوضات على مقربة من مركز عمله . وذكر المستر هرست أن لوندرة والحالة هذه خير مكان يصلح للمفاوضة وعاد المستر هرست فدعا الوفد للسفر الى لوندرة باسم لورد ملتر ولجنته وذكر أن اللجنة على استعداد لان ترسل الدعوة الى الوفد كتابة ولكن سعد باشا ذكر انه يكتفى بالدعوة الشفوية مانام المستر هرست قد جاء بنفسه لهذه الغاية

ومما يذكر فى هذا الصدد أن الحكومة البريطانية صرحت على لسان المستر بونارلو فى مجلس العموم فى جلسة ٤ مايو بما يأتى :-
«رد المستر بونارلو على اللتنت كوماندر كنورثى فقال لو كان المشئون المصريون مستعدين للنقاش فى اعطاء الضمانات المعقولة الكافية لصيانة المصالح البريطانية الخاصة بقناة السويس والمصالح التجارية والمالية مقابل وعد

بريطانيا باحترام استقلال مصر لكانوا انتهزوا فرصة بلاغ اللورد ملتر الذي
نص على ان لا احد المناقشة

«وسأل المستر كنورثي هل من الممكن نظراً لعدم استطاعة اللورد ملتر
المناقشة مع المصريين ان يفتح باب المناقشة من جديد حتى يستطيع اخذ
رأي هؤلاء السادة المصريين في الاتفاق الودي الذي سيعقد بين البلدين؟»
«فرد المستر بوتارلو عليه قائلاني واثق بأن كل مناقشة يكون وراءها نتيجة
حرجية تقبل في الحال ولكن يجب أن تقدر الحكومة قائدة هذه المناقشة

«وسأل اللتنت كولوئل مالون عما اذا كانت لجنة اللورد ملتر قد ذهبت
الى مصر ومعا تعليقات من الحكومة بقصد اتباع أحسن الوسائل لتثبيت الحماية
البريطانية على مصر وعلى ذلك هل لم يكن من الجلي ان يحجم الوطنيون عن
مفاوضة اللورد ملتر

« فأجابه المستر بوتارلو بقوله - كلا - لم يكن هناك شيء من هذا القبيل
فان اللجنة قصدت مصر لاجراء أحسن طريقة لحكم مصر

« ورد المستر بوتارلو على سؤال اللتنت كوماندر كنورثي عن الوعود
البريطانية التي قطعها الحكومة بخصوص مسائل مصر قائلًا : ان التصريحات
العديدة التي فاه بها رجال الحكومة البريطانية محفوظة في السجلات وهي
واضحة لا تحتاج الى تفسير واني لا أظن انه يمكن ان يستخلص منها أنها
وعود اعطيت بقصد ضمان استقلال مصر ولم تصرح حكومة جلالة الملك
بجلاء الجنود الانكليزية من مصر بمجرد انتهاء الحرب
« فقال الكوماندر كنورثي - لعل تصريحاً من آخر التصريحات التي فاه بها
جلالة الملك في أول الحرب يتبع لفظا ومعنى وهو التصريح القائل باننا سنحامي
حقوق مصر في الاستقلال الذاتي ؟



لورد مائز

« فقال المستر يونارلو ارجو الرجوع الى الكلمات التي قيلت فعلا »

وتقرر ارسال ثلاثة من أعضاء الوفد الى لوندريه لتبين الحالة والوقوف مباشرة على مبلغ استعداد لورد ملنر لقبول قاعدة الاعتراف لمصر باستقلالها في المفاوضات المقبلة وقر الرأي أيضا على أن يسافر معالي عدلي باشا في الوقت نفسه

وقد سافر معاليه وثلاثة من رجال الوفد في يوم الاحد ٢٣ مايو الى لوندريه وكان في استقبالهم على المحطة المستر انجرام مساعد سكرتير لجنة ملنر وسكرتير اللورد جاء بحبيب نيابة عن اللورد ، وكان هناك أيضا المستر هرست فابلغ عدلي باشا أن لورد ملنر يرجو أن يقابله في الحال

وذكر المستر انجرام للاعضاء أن تحت أمر كل منهم سياره وقد نزلوا في فندق كارلتون ونزل عدلي باشا في فندق كلاردج وقابل معاليه اللورد فابلغه هذا انه على استعداد لمفاوضة الوفد بلا قيد ولا شرط بحيث اذا ادت المناقشة للاقتناع بمنح الاستقلال التام فلامانع عنده . وتحدد يوم الثلاثاء ٢٥ مايو لاجتماع اللورد بالاعضاء الثلاثة . ولكن هذه المقابلة اقتصرت على التعارف والتحية والترحيب . واتفقوا على أن يجتمعوا باللورد ثانية يوم الخميس ٢٧ مايو للتحدث فيما جاءوا لاجله

وفي هذا الاجتماع كرر عليهم لورد ملتر ما قاله لعدلي باشا ولكنهم طلبوا أن يصرح لورد ملتر أولاً نيابة عن الحكومة البريطانية بقبول مبدأ الاستقلال التام لمصر وأن يعلن الوفد ذلك في مصر وبعد ذلك يبحثون مسألة الضمانات على هذه القاعدة

غير أن اللورد لم يقبل هذا الرأي وقال انه على استعداد لمباحثة الوفد في حقوق مصر ومصالح انكلترا وذكر أنهم لا يمتنعون عن التسليم لمصر بحقوقها في الاستقلال متى اطمانوا على ضمان مصالحهم . وقال انه لا يرى ما يحول دون الوصول الى هذه النتيجة لا سيما ان مصالح انكلترا لا تتعارض مع مصالح مصر

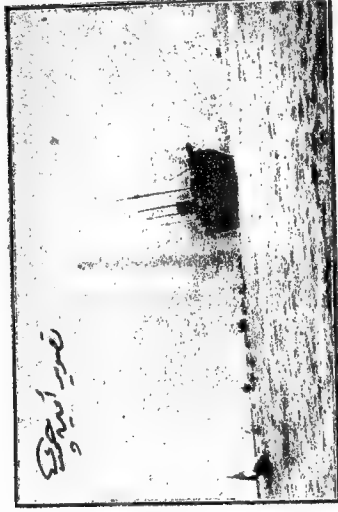
وقد كتب المندوبون تفاصيل ما حدث وما قيل الى سعاد باشا والظاهر انه وبقية أعضاء الوفد اقتنعوا بأنه لا ضرر من السفر ودخول المفاوضات فعلاً

وقد سافر الرئيس وزملاؤه الى انكلترا فوصلوا لوندريه يوم السبت ٥ يونيه . وكان المصريون المقيمون بالجزر البريطانية قد وطئوا العزم على انتهاز هذه الفرصة

فتبادلو المكاتبات

بالبرق والبريد واجتمعت مئات منهم من كافة أنحاء الجزر البريطانية من أديناها الى أقصاها

. وذهبوا الى المحطة قبيل وصول



الباخرة كالدونيا تنادو بور سعيد في ١٢ ابريل سنة ١٩١٩ وعليها الوفد
وزوارق الاهالي تميمها

القطار . وما كاد يصل حتى أخذوا يهتفون بالانكليزية لمصر
 بالاستقلال وللوفد رئيسه بالحياة

ونزل سعد باشا ومن معه في فندق كارلتون وكان في استقبالهم
 على المحطة مندوب من قبل لورد ملتر ولجنته أيضا . وقد أرسل
 سعد باشا تلمعاذا الى لجنة الوفد يظهر فيه سروره بما قبول به ويرجو
 تحقيق الاماني قريبا

المفاوضات في لوندرة

وصل سعد باشا وبقية زملائه الى لوندرة يوم السبت ٥ يونيه وكان الغد يوم أحد فلم يعمل شئ، لانه يوم عطلة يقده الانكليز فلا تفتح فيه متاجر ولا مسارح ولا يباشر أحد عملا ما وفي صباح الاثنين ٧ يونيه التقى سعد باشا وعدلى باشا واستقلا السيارة الى دار لورد ملتر ليقوما له بزياره خاصة قبل المفاوضة الرسمية على نحو ما يجري في هذه الحالات أحيانا

وكان عدلى باشا واسطة التعارف وبعد تبادل التحية العادية وعبارات المجاملات المألوفة ذكر لورد ملتر انه يدعو رئيس الوفد وزملاءه وعدلى باشا لتناول الشاي بعد ظهر اليوم نفسه حيث يجتمعون ببقية أعضاء لجنته .

وذكر اللورد أن اشترائك الهيئتين في المفاوضات بكامل أعضائهما قد يؤدي الى ضياع وقت كبير والى الإبطاء الشديد في العمل ولذا اقترح أن يختار كل فريق اثنين أو ثلاثة ينوبون عنه . وقد وافق سعد باشا على هذا الرأي أيضا

وفي منتصف الساعة الخامسة بعد ظهر اليوم نفسه اجتمع سعد باشا وعدلى باشا وأعضاء الوفد بلورد ملتر وأعضاء «لجنته الخصوصية» على مائدة الشاي بوزارة المستعمرات البريطانية ولكن

الحديث اقتصر في أغلبه على التعارف والسمر . وقرر ان يبدأ مندوبو الفريقين العمل من يوم الاربعاء ٩ يونيه

وفي هذا اليوم اجتمع من جانب الوفد سعد باشا ومحمد محمود باشا واحمد لطفي السيد بك ومن جانب لجنة ملتر لورد مانر والسير دنل رود وحضر الاجتماع عدلي باشا

وقد استغرق لورد ملتر جل هذه الجلسة في شرح رأيه في الاتفاق الذي يمتد ان من التيسر الوصول اليه . وتكلم في ذلك كلاما طويلا يمكن تلخيصه في انهم مقتنعون بضرورة تسوية المسألة المصرية على اساس برضى المصريين ويحفظ صلة الوداد بينهم وبين الانكليز . وبأن هذه النتيجة لا تجيء بحل تضمه بريطانيا وتقرضه على مصر قسراً وبغير ارادتها . وانما بحل يشترك في وضعه الطرفان ويكون بمثابة معاهدة تقدي بينهما . يترف فيها لمصر باستقلالها مع وضع قيود تحمي المصالح الحيوية البريطانية والاجنبية من العبث في الداخل والخطر من الخارج فترضى مصر بمنح بريطانيا بعض الحقوق في البلاد وباتخاذها مرشداً لها في صلاتها الخارجية وعلاقتها بالدول

واشار لورد ملتر في حديثه الى تلك الحقوق فذكر انها وضع قوة حرية في الاراضى المصرية لحماية المواصلات الامبراطورية . وان يكون لها شيء من الاشراف على التشريع المصرى والادارة

في البلاد يمكنها من الدفاع عن مصالح الاجانب المعقولة . بحيث يتيسر لانكلترا اقناع تلك الدول بالتخلي عن امتيازاتها التي شلت حركة التقدم في مصر كثيراً . او على الاقل بقصرها على اشياء معقولة لا يكون لها تأثير جوهري في نمو البلاد وورقيها

وتكلم لورد ملتر عما يمكن أن ينشأ عن التسوية المقبلة وعن الانظمة الحكومية فارتأى ان تكون مصر ملكية دستورية ذات برلمان ووزارة مسئولة امامه

وفي النهاية قرر استئناف الاجتماع يوم الجمعة ١١ يونيه للمناقشة في كل مسألة من المسائل التفصيلية الرئيسية

وقد عقد الاجتماع ثانية في وزارة المستعمرات كالمادة وجرى البحث حول مسألة الموظفين الانكليز

وكان لورد ملتر في جلسة ١١ يونيه يرى أن تخلي بريطانيا عن مركزها في مصر يطرح على بساط البحث حتما مسألة مصير الموظفين البريطانيين وقال ان انكلترا انجزت في مصر مدة تولى شئونها أعمالا عظيمة وقطعت بها في سبيل الرقي والنهوض مراحل واسعة وبهذه ان ترى تلك الاعمال باقية . وأن تصان من العبث اذا تغير الحال وذكر ان الفضل في كثير من تقدم البلاد ورخاؤها يرجع الى الجهد الذي بذلها الموظفون الانكليز فيها وقد قضى كثير من منهم جل حياتهم في القطر المصري وبعضهم يتعذر عليهم بعد ابتعادهم عن

بلادهم زمنا طويلا ان يبدأوا حياة جديدة في ميدان جديدهم ولا
أيضا يجب ضمان مستقبلهم

ولكن سعد باشا أفهم لورد ملتر انه ليس من المقول ان
الحكومة المصرية المستقلة ستعتمد بمجرد استلام زمام البلاد الى
طرد جميع الموظفين البريطانيين منها فان هذا العمل يؤدي حتما
الى فوزى لا يرضى باحتمال مسئوليتها أحد . فلا مناص لآية
حكومة مصرية تتولى الامر من استبقاء كثيرين من الموظفين
البريطانيين واكثرهم يكونون في هذه الحالة بمثابة موظفين مصريين
حكمهم حكم بقية الموظفين . اما اذا استغنى عن أحد فانه يعطى
الماش اللازم أو المكافأة . ومع هذا فان الاستثناء يكون تدريجيا
بطبيعة الحال

وجرى البحث في أسر الموظفين الذين يحتمل ان يفضلوا
الاستقالة اذا تغيرت الحالة السياسية في مصر وهؤلاء رؤى أن
يكافأوا أيضا

وانتهت المناقشة الى فكرة اطلاق يد الحكومة المصرية
في المستقبل في مسألة توظيف الاجانب وقد جرّ هذا الامر الى
استثناءين هما في حالة المستشار المالي والموظف الذى يكون بالحقانية.
والفكرة التى قيلت في حالة الاول ان حملة الديون المصرية أو بمباراة
أوضح الدول الاجنبية يهمل ان تكون مصر قادرة على إيفاء ديونها

وقد جرت مناقشات طويلة حول عمل المستشار المالي فقد كان الوفد يفتنى أن يمدى حدود اختصاصات لجنة صندوق الدين الى التداخل الفعلى فى كيفية التصرف فى ميزانية البلاد مما يمكن أن تكون له عواقب سيئة

وهنا سأل سدا باشا وهل يكون للمستشار حق حضور جلسات مجلس الوزراء كما هو الحال الآن ؟ فتدارك عدلى باشا الامر . وقال قبل ان ينطق ملتر « كلا بطبيعة الحال » فأيد لورد ملتر رد عدلى باشا

ووقعت مشادة أيضا عند المناقشة فى الموظف البريطانى الذى يمين فى وزارة الحفانية . وكذلك فى السلطة التى أريد إعطاؤها للعمد البريطانى وهى حق منح تطبيق القوانين المصرية على الاجانب . وقد عارض الوفد معارضة شديدة فى اختصاصات الاول والثانى وذكر ان وجودهما يهدد استقلال القضاء المصرى كما انه فى حالة المتمد يحوله سلطة كبرى منافية لروح الاستقلال فان حقه قد يتحول الى حق منع عام فى التشريع المصرى وحاول الوفد ان يمنع تعيين انكلبرى فى الحفانية كتناء بتعيين نائب عام بريطانى المعاكم المختلطة وقد كانت حجة لورد ملتر فى التمسك بإعطاء الاختصاصات المتقدمة لبريطانيين طمانينة الدول الاجنبية الى النظام الجديد متى بوقت بأن حقوق رعاياها ستكون مصونة فى ظله

وتقرر استئناف البحث في اليوم التالي ففقدت الجلسة الثالثة
يوم السبت ١٢ يونيه وفيها طرحت مسألة الموظفين والمستشار المالي
وموظف وزارة الحقاينة ثانية

ثم انتقل البحث الى مسألة التمثيل الخارجي
وقد كانت مسألة التمثيل الخارجي ومسألة ابقاء قوة بريطانية
على الاراضى المصرية من النقط الشائكة المعقدة أثناء المفاوضات .
فان اللجنة ابت ان تسلم بالاولى وأصرت على الثانية
وكان الوفد قد تطوع فرض مساعدة مصر الحربية لانكنا
اذا دخلت في حرب ولولم تكن لها مصلحة فيها نظير تهديد هذه
بالدفاع عن مصر حتى يكون هناك أخذ وعطاء كما هو الحال بين
حليفين متعاقدين على قاعدة التساوى . ولكنه عارض في بقاء
قوة بمصر لانه ينقض مظهر الاستقلال

غير ان اللجنة اُبت ان تتخلى عن أمر تمده حيويًا
للإمبراطورية البريطانية : وهو ضمان سلامة مواصلاتها وتمسكت
بذلك تمسكًا لا شك معه في أنها كانت لا تتردد في قطع المفاوضات
لو أصر الوفد على سحب كل قوة بريطانية من مصر
وسار الوفد خطوة في سبيل الاتفاق قبل تمكنه انكنا
من حماية مواصلاتها الإمبراطورية ولكن المناقشة احتثمت
حول الموضوع الذي ترابط فيه القوة . وكان رأى الوفد ان يعاد

النظر في مسألة بحث القوة الباقية بمد زمن معين .

أما اللجنة فكانت ترى ان حفظ المواصلات الامبراطورية لا يقتصر على حماية قناة السويس وضمان حرية الملاحة لبريطانيا فيها وانما يتناول المواصلات الجوية والبرية أيضا ولذا يتحتم أن تكون القوة البريطانية التي ستبقى بمصر موزعة على مناطق عديدة وكان المفهوم من ذلك أن تكون هناك قوة بالاسكندرية لضمان الملاحة في البحر الابيض ولتكون قاعدة للاسطول البريطاني. وفي المواقع التي ستكون مرا كز للطيران وفي جهات المواصلات البرية الرئيسية

ولكن الوفد لم يقبل التسليم بمثل هذه الفكرة لما فيها من خطر ظاهر يهدد استقلال البلاد . واصر على ان لا ترابط القوة الحربية في أكثر من نقطة واحدة . وطلب ان تكون هذه النقطة بعيدة عن البلاد الاهلة وان تكون على ضفة القناة . وعلى ضفته الشرقية

وكانت اللجنة ترد على ذلك بان احتلال منطقة القناة يوجد مشا كل لبريطانيا والدول الاخرى إذ قناة السويس بموجب اتفاقية سنة ١٨٨٩ بحماية حياداً ضمته الدول الموقعة على الاتفاقية فاحتلالها خرق للاتفاقية . وكان الوفد يرد على هذا بان الاتفاقية المذكورة تنص على منع وجود قوات لاحدى الدول على مسافة

خمسة كيلو مترات وكانت المدفيات في ذلك الوقت قصيرة المدى
ففي وسع انكثرا ان تختار نقطة بعيدة عن القناة بأكثر من خمسة
كيلو مترات فتكون قد حافظت على النص الحر في الاتفاقية مع
سهولة الدفاع عن القناة بواسطة المدفعية الحديثة التي صار مداها
يصل الى مسافات هائلة

ومع ذلك الخلاف الذي وقع حول مسألة القوة العسكرية .
فانه لم يحدد بقطع المفاوضات الى الحد الذي كان عند بحث مسألة
التمثيل الخارجي

بدأت المناقشة في هذه المسألة في جلسة ١٢ يونيه سنة ١٩٢٠
وظل الخلاف مستحكماً حولها شديداً الى ٢ يوليه . وفي هذه المدة
أوشكت المفاوضات أن تقطع . فان اللجنة كانت لا تريد التسليم
لمصر بحق تعيين ممثلين سياسيين لها بل أصرت على جعل السيطرة
لبريطانيا على السياسة الخارجية المصرية . وأبى الوفد أن يرضخ لهذا
الرأي لانه وجده هادماً لمظهر الاستقلال الخارجي . هادماً لركن
من أكبر أركان الاستقلال على العموم

كانت اللجنة تسلم بتعيين قناصل مصريين تقصر مهمتهم على
المسائل التجارية ونحوها فقط . وكان لورد ملر يقول أن تعيين
متمدين مصريين في عواصم أوروبا وتعيين متمدنين أوروبيين في
مصر يفتح الباب لأساس قد تكون وخيمة الثواب

وقد رد سعد باشا على هذا بأن انعدام المعتمدين لا يحول دون تدبير مثل هذه الدسائس . وقال أن المصريين اذا حالفوا انكلترا فانهم لا يقبلون مطلقا ترك الاجانب يدسون دسائسهم أو يلقون الفتن بينهم وبين حليفهم

وقد أراد لورد ملتر أن يرجى المناقشة في مسألة التمثيل الخارجى وينتقل الى غيره ولكن سعد باشا أبى ذلك كما أبى التقدم فى المفاوضات الا اذا فصل فى هذه المسألة اولا . وقال انه لا امل فى استمرار المفاوضات والوصول الى تسوية ودية بين مصر وانكلترا اذا رفضت اللجنة رأى الوفد فى التمثيل الخارجى

فطلب لورد ملتر تأخير الاجتماع المقبل الى يوم الثلاثاء ١٥ يونيه لاستشارة بعض أشخاص رأى ضرورة بحث الامر معهم قبل اعطاء رأى قاطع . والمفهوم أن هؤلاء الاشخاص كانوا زملاءه الوزراء البريطانيين

والظاهر ان اللورد لم يكن قد انجز استشارته فقد زار عدلى باشا فى فندق كلاردج فى صباح الاثنين ١٤ يونيه وتكلم معه فى مسألة التمثيل الخارجى وافهمه انه لم يستعد لاعطاء رد فى شأنها ولذا رى تأجيل اجتماع الند إذ لا يجد فائدة من ورائه

وبعد ظهر اليوم نفسه كتب اللورد خطابا الى سعد باشا يطلب فيه تأجيل الاجتماع الى يوم الجمعة ١٨ يونيه



أمين بك الرافعي مساعد سكرتير لجنة الوفد المركزية

ولكنه عاد يوم الجمعة فأجله ثانية الى أجل لم يسمه . وكان يوم العيد فاحتفل المصريون به احتفالا كبيرا دعوا اليه الوفد ورئيسه وخطب سعد باشا فأكد أنه إما أن ينال الاستقلال التام أو يموت وعاد لورد ملتر فكتب الى الوفد يوم السبت ١٩ يونيه وطلب استئناف المفاوضات يوم الاثنين ٢١ يونيه . وقد عقد الاجتماع ولكن لورد ملتر لم يظهر استعدادا لقبول مطلب المصريين فقسم الوفد على الانسحاب من المفاوضات ومغادرة لوندرة . غير ان اللورد استمهل يوما آخر لاعادة الكرة على زملائه

وفي اجتماع يوم الثلاثاء ٢٢ يونيه تكلم اللورد فظهر أنه لا يريد قطع المفاوضات بسبب مسألة التمثيل الخارجي بحد أن قطعوا كل هذا الشوط في سبيل التنازع ولكنه بود ان ينتهي أولا من بحث مسألة الامتيازات الاجنبية والحقوق التي يمكن اعطاؤها للبريطانيين لحماية مصالح الاجانب في مصر نظير تنازل هؤلاء عن امتيازاتهم

ورؤى لتسهيل البحث انتداب لجنة من الوفد ولجنة ملتر لبحث هذه المسألة والوصول الى نتيجة ترضى على الوفد واللجنة في اجتماع يقد فيما بعد عند انتهاء البحث

ولم يحدد موعد الجلسة التالية الى ان ينتهي بحث اللجنة المنتدبة وقد انتخب من الوفد عبد العزيز فهمي بك ومحمد علي بك

وعلى بك ماهر . ومن اللجنة المستر هرست والسير رنل رود والاول
صاحب مشروع النظام القضائي المعروف
وعقدت اللجنة المنتخبة بعض اجتماعات لم توصل الى نتيجة
حاسمة . ولم يقبل بمشاور الوفد بحث مشروع هرست ومناقشته .
وأخيراً أقدم المستر هرست لهؤلاء مذكرة فردوا عليها بمثلها
وفي يوم الخميس أول يولييه رؤى عرض ما وصلت اليه اللجنة
المنتدبة على الوفد ولجنة ملتر فقرر استئناف المفاوضات في اليوم التالي



وكانت الدعوة لمساعدة مصر منتشرة وبينما كانت اللجنة القرية
تباشر مهمتها كان حزب العمال البريطاني يعقد مؤتمره السنوي وقد
وافق فيه على مبدأ حق مصر في تقرير مصير نفسها بنفسها
وفي آخر يولييه أولم الوفد مادية في فندق « كارلتون » اللجنة
ألها بعض أعضاء البرلمان للدفاع عن القضية المصرية ودعى الى
الوليمة بعض الصحافيين والعلماء وذوى النفوذ وفيها خطب رئيس
الوفد باللغة العربية . ومما قاله « جنتا ونغن مملوءون أملأ بأننا
واصلون بحسن التفاهم الى حل مرض يوفق بين استقلالنا التام
الذى ننشده وبين مصالح الامّة الانكليزية الحقة . على ان
استقلالنا في الحقيقة لا يناقض الاشياء واحداً هو المطامع وهزم
المطامع نرى منها الامّة الانكليزية »

وشرب نخب المبادئ الديمقراطية. وترجم خطابه سمادة
محمد محمود باشا

وخطب المستر ماكدونالد عضو حزب العمال المعروف والمستر
جورج لانسبوري رئيس تحرير جريدة الدايلي هيرالد فهنا الوفد
بوصوله الى اوندره وتمنيا لمصر الاستقلال
وارتجل سمع باشا خطبة أخرى ترجمها أحد المصريين الحاضرين



انتهت اللجنة الفرعية من عملها في أول يولييه فبعد اجتماع
يوم الجمعة ٢ منه تم أرجىء الى يوم الاثنين ٥ يولييه . وفي هذا
الاجتماع جرى البحث في أمر الامتيازات الأجنبية ومركز
انكلترا أمام الدول اذا قصرت الامتيازات على حدود ضيقة .
وأعلن لورد ملز في هذه الجلسة انه قبل رأى الوفد في التمثيل الخارجي
وهكذا حلت عقدة من أصعب العقد التي اعترضت سير
المفاوضات وكادت تؤدي الى قطعها

وقد كانت مسألة السودان من النقط الشائكة أيضا فقد
ظهر من اللجنة انها لا تريد مناقشة ما في مركز السودان ولا
ترضي بأمر يكون من شأنه المساس بحقوق انكلترافيه فقد كانت
تعد مسأله مستقلة مسروا بموجب اتفاقية سنة ١٨٩٩ . واذا صح
أن تجري مناقشة فانما في تنفيذ نصوص الاتفاقية من حيث كون

السودان شركة بين مصر وبريطانيا
ولم يرض الوفد ببحث مسألة السودان على هذه القاعدة حتى
لا يؤول عمله بمثابة اعتراف بالاتفاقية المقدمة التي لم تسلم بها الامة
المصرية في أى وقت من الاوقات

م شروع ملتر الاول

فى جلسته ه يولىه التى أعلن فيها لورد ملتر قبول رأي الوفدى
مسألة التمثيل الخارجى قال اللورد أنهم أحاطوا فى مناقشتهم بكل
المسائل الرئيسة التى يمكن أن تبنى عليها معاهدة فى المستقبل وأنه
يحسن فى هذه الحالة أن يدونوا مافهموه منها كل فريق فى مذكرة
حتى اذا تم وضع المذكرتين تيسرت مقارنتهما ببعضهما بحيث يمكن
اقرار القبط التى يجدون أن الاتفاق عليها قدم فملا . ويودون الى
المنافشة فيما يكون لا يزال موضع اختلاف وأخذ كل فريق فى اعداد
مذكرته وكان دولة رشدى باشا قد وصل الى او ندره فى ذلك الوقت
وقابل عدلى باشا وسعد باشا ورجال الوفد واطلع منهم على سير
المفاوضات وما وصلت اليه وقابل لورد ملتر

ومما يصح أن ذكره أن بعض الاعضاء الاحرار المناصرين للقضية
المصرية أدبوا لسعد باشا مأدبة غداء فى البرلمان فى ظهر ٧ يولىه
وقد خطب معاليه فكرر القول بأن مطالب مصر لا تناقض المصالح
البريطانية

وفى ١٣ يولىه جرى لمعاليه حديث مع جريدة المورنج بوست
فى شأن المفاوضات ومطالب مصر
وفى يوم الجمعة ١٦ يولىه كانت لجنة ملتر قد انتهت من وضع

مذكرتها وفي مساء اليوم نفسه قابل لورد ملتر عدلي باشا وأطلعته على المذكرة وذكر أنه يزعم تقديمها للوفد في اليوم التالي ولكن معاليه أفهم اللورد أن ما فيها لا يحقق مطالب الامة المصرية ولا يرضيها وأبدى ملاحظات عديدة عليها فأعرب اللورد عن تقديره للملاحظات الباشا واستعداده للنظر في المرحلة الثالثة من المفاوضات وفي الغداة قدمت المذكرة للوفد وهذه ترجمتها :

«نقط استوثق من تيسر الوصول الى اتفاق في شأنها مع الوفد المصري الموجود بلندره الآن

«استبدال الحالات الحاضرة بمعاهدة تحالف دائم بين بريطانيا العظمى ومصر يشترط فيها ما يأتي :-

١ - تعهد بريطانيا بضمان سلامة مصر واستقلالها كملكبة (سلطنة) دستورية ذات أنظمة نيابية

٢ - وتعهد مصر من جهتها بان لا تعقد أية معاهدة سياسية مع دولة اخرى دون موافقة بريطانيا

٣ - نظراً للمسئولية التي أخذتها بريطانيا العظمى على عاتقها في البند السابق ونظراً لما لبريطانيا العظمى من المصلحة الخاصة في حماية المواصلات مع ممتلكاتها في الشرق والشرق الاقصى تمنح مصر بريطانيا حق ابقاء قوة عسكرية على الاراضى المصرية واستخدام الموانئ والطيارات المصرية لغمان الدفاع عن مصر وحماية مواصلات بريطانيا العظمى مع تلك الممتلكات. أما الموضوع أو المواضع التي يسكن فيها الجنود البريطانيون فتمين في الاتفاقية

٤ - توافق مصر على تعيين مستشار مالى بالاتفاق مع حكومة جلالة

الملك تعهد اليه جميع السلطات التي لاعضاء صندوق الدين الآن لحماية حملة السندات المصرية. ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لكل امر آخر قد ترغب في استشارته فيه

٥ - تمهد بريطانيا بتعريض مصر في تحرير نفسها من القيود التي تقيد حريتها في التشريع والادارة بسبب الامتيازات والضمانات التي يتمتع بها الاجانب في مصر وفي اقامة نظام يكون من شأنه تطبيق القانون المصري على المصريين والاجانب على حد سواء

٦ - نظراً لتخلي الدول الاجنبية عن الامتيازات الخاصة التي يتمتع بها رعاياها حتى الآن ولضرورة تأمين تلك الدول على ان حقوق الاجانب المشروعة ستحترم مع هذا فان مصر تمنح بريطانيا العظمى حق التداخل بواسطة معتمدها في مصر لوقف تنفيذ أي قانون بدعوى انه يخالف حقوق الاجانب المشروعة أو يخالف المتبع في البلاد المتمدنة

واذا ادعت الحكومة المصرية في حالة من الحالات ان حق التداخل هذا يستخدم استخداماً لا ينطبق على الفعل فيصبح عرض الامر على عصبة الأمم

٧ - يبقى نظام المحاكم المختلطة أو أي نظام آخر مساو له يحل محله ويوسع بحيث يتناول القضايا الجنائية وجميع القضايا الأخرى التي تمس الاجانب في مصر

٨ - توافق مصر على تعيين موظف بريطاني في وزارة الحقانية بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك يكون له مركز وسلطة كافيتين لتمكينه من ضمان تنفيذ القانون تنفيذاً عادلاً فيما له مساس بالاجانب

٩ - ترضى حكومة جلالة الملك بان تأخذ على عاتقها تمثيل مصر في أية مملكة لا يعين فيها معتمد مصري ولكن مصر لا تعهد بتمثيلها على هذا النحو

الى أية دولة أخرى خلاف بريطانيا العظمى

١٠ - تعترف الحكومة المصرية بأن لمركز المعتمد البريطاني في مصر صيغة خاصة وأنه بصفته يمثل دولة حليفة تكون له الأولوية على جميع المعتمدين الآخرين

١١ - يسوى مركز عدا من ذكر في المواد السابقة من الموظفين البريطانيين والاجانب باتفاقية خاصة تعقد بين الحكومتين البريطانية والمصرية تعد جزءاً من الاتفاق الذي يصدق بينهما »

مشروع الوفد

أرسل لورد ملنر مذكرته الاولى الى الوفد في ١٧ يولييه .
وكان الوفد من جهته قد آتم وضع مذكرته فأرسلها الى لورد ملنر
مصدرة بخطاب من سعد باشا وهذه ترجمة خطاب سعد باشا
ومذكرة الوفد والاول مؤرخ ١٧ يولييه سنة ١٩٢٠ :

« أنشرف بأن ابليكم نبأ استلام خطابكم المؤرخ ١٧ الجارى والمذكرة
المرفقة به . واني أبادر فأعرض على فخامتكم على هذا مشروع اتفاق يحوي
النقط التي جرت المناقشة في شأنها في أحاديثنا وهي النقط التي يلوح لي
أنكم تقبلونها

« ونحن نعتقد ان هذا المشروع بالصيغة التي هو عليها من شأنه ان يرضي
الطرفين فعلى هذه القواعد يمكننا أن نضم دعائم صداقة متينة وتعاون عماده
الاخلاص بين الشعبين الانكليزي والمصري
« ومن المتفق عليه بيننا ان النقط التي لم تبحث بعد تكون موضوع
اتفاق يعقد فيما بعد

« ولي الثقة التامة بأن أعمالنا التي توليتم رئاستها بتلك الكياسة يمكن ان
تنتهي قريبا بحيث يتيسر لي السفر الى « شاتل » و « فيشي » قبل فصل الخريف
للاستشفاء الذي لا بد منه لصحتي على ما يظهر
« وتمفضلوا ... الخ »

وهذه هي المذكرة :

أولاً — تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر وتنتهي الحماية التي أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر والاحتلال العسكري البريطاني . وهذا تسترد مصر كامل سيادتها الداخلية والخارجية . وتؤلف دولة ملكية ذات نظام دستوري .

ثانياً — تسحب بريطانيا العظمى جنودها من الأراضي المصرية في مدة ابتداء من وقت نفاذ المعاهدة الحالية

ثالثاً — تتمتع الحكومة المصرية بأنها عند استخدام حقها في الاستثناء عن خدمات الموظفين الانكليز تعامل هؤلاء الموظفين المعاملة الممتازة التالية . فيما عدا الاقالة ليبلغ حد سن الخدمة أو عدم القدرة على العمل أو الاحكام التأديبية أو انتهاء مدة التعاقد أو الاستخدام بمنح الموظف الذي يقال من الخدمة تمويضا اضافيا بمقداره مرتب شهر عن كل سنة من سني خدمته . وتتناول هذه المعاملة الممتازة الموظفين الذين يتركون خدمة الحكومة المصرية من تلقاء أنفسهم في بحر سنة من نفاذ هذه المعاهدة

رابعا — لتخفيف وطأة نظام الامتيازات الى حين النفاثا قبل مصر أن تستخدم بريطانيا باسم الدول حقوق الامتيازات التي لهذه الدول الآن ويكون ذلك بالصفة التالية :

١ — تكون الإضافات والتعديلات في النظام القضائي

المختلط معلقه على موافقه بريطانيا العظمى

٢ — جميع القوانين الاخرى التى لا يمكن أن تسرى الآن على الاجانب المتمتعين بالامتيازات الا بعد موافقة الدول أو مداولة الجمعية التشريعية للمحكمة المختلطة أو جمعيتها العمومية تصير نافذة عليهم بموجب قرار (ذكرتو) يسن لذلك. الا اذا عارضت الحكومة البريطانية في ذلك. وتبلغ هذه المعارضة لوزير الخارجية المصرية في مدة . . . من نشر القرار في الجريدة الرسمية. ولا تكون المعارضة الا فيما يحتوى عليه القانون من أمور لا مثيل لها في أى تشريع من تشريعات الدول المتمتعة بالامتيازات أو اذا كان القانون خاصا بضرائب. وكان في هذه الضرائب اجحاف بالاجانب دون الوطنيين

وفي حالة اختلاف الحكومتين على أحقية هذه المعارضة يكون لمصر أن تعرض المسألة على جمعية الامم للبت فيها
خامسا — في حالة إلغاء محاكم القنصليات واحالة النظر في الجرائم والجنح التى يرتكبها الاجانب الى المحاكم المختلطة توافق مصر على تعيين أحد رجال القضاة البريطانيين فى مركز النائب العام لدى المحاكم المختلطة

سادسا — تقر الحكومة البريطانية بأنها على استعداد ان تنظر مع الحكومة المصرية بعد مضي ١٥ سنة فى مسألة ابطال تقييد سيادة

الحكومة المصرية الداخلية الناشئة عن الامتيازات التشريعية والقضائية التي للجانب

وتحفظ مصر لنفسها الحق عند الاقتضا في عرض هذه المسألة على جمعية الأمم بعد مضي المدة المتقدمة

سابقاً — في حالة الناء قومسيون الدين العمومي تعين مصر موظفا ساميا تقترحه بريطانيا العظمى وتكون له الاختصاصات الحالية التي لقومسيون الدين

ويكون الموظف السامي المذكور تحت تصرف الحكومة المصرية لكل الاستشارات أو المهام التي ترى تكليفه بها في المسائل المالية

ثامناً — للحكومة البريطانية اذا رأت ضرورة أن تنشئ على نفقاتها نقطة عسكرية على الضفة الاسيوية لقناة السويس للاشتراك في دفع أي اعتداء أجنبي يحتمل حدوثه على القناة وتعين حدود منطقة هذه النقطة فيما يمد بواسطة لجنة من خبراء عربيين يمين كل فريق نصفهم

ومن المتفق عليه أن إقامة هذه النقطة لا يعطى بريطانيا العظمى أي حق للتدخل في شئون مصر ولا يمكن أن يمس بآية حالة من الحالات حقوق السيادة التي لمصر على المنطقة المذكورة التي تبقى خاضعة لسلطة مصر محكومة بقوانينها : كما أن إقامة النقطة لا يعيد

السلطات التي اعترف بها لمصر بموجب اتفاقية الاستانة المعقودة في سنة ١٨٨٨ خاصة بحرية الملاحة في قناة السويس

وبعد مضي عشر سنوات من تاريخ سرعان المعاهدة الحالية يفحص الطرفان المتعاقدان مسألة ما اذا كان بقاء تلك النقطة لم يصبح لا ضرورة له وما اذا كان يصح أن يترك لمصر وحدها تولى حماية القناة . وفي حالة الاختلاف تعرض المسألة على جمعية الامم تاسعا — في حالة ما اذا لم تجد مصر . التي لها الحق المطلق في تعيين سفراء لها . ضرورة لتعيين ممثل سياسي مصرى في أى بلد من البلاد فانها تمهد بالمصالح المصرية في هذا البلد الى ممثل بريطانيا العظمى الذى يتبع تعليمات وزير الخارجية المصرية

عاشرا — يمدد الطرفان المتعاقدان بالمدد الحالى محافضة دفاعية للنهايات التالية : —

١ — تتعهد بريطانيا العظمى بالمساعدة على الدفاع عن الاراضى المصرية ضد كل اعتداء تقوم به دولة أجنبية

٢ — في حالة وقوع اعتداء من دولة أوروبية على الامبراطورية البريطانية تتعهد مصر ولو لم تكن سلامة أرضها مهددة مباشرة بان تقدم لبريطانيا العظمى فى أرضها كل تسهيلات المواصلات والنقل لحاجاتها الحربية . ويحدد اتفاق خاص طرق هذه المساعدة

حادى عشر — تتعهد مصر أيضا بان لا تنقذ أية معاهدة

تحالف مع دولة أخرى دون اتفاق سابق مع بريطانيا العظمى
ثاني عشر - هذه المخالفة معقودة لمدة ثلاثين عاما يمكن للطرفين
المتعاقدين بعد انتهاء النظر في أمر تجديدها

ثالث عشر - تكون مسألة السودان موضوع اتفاق خاص
رابع عشر - جميع النصوص المخالفة للبند الحالية والواردة
في جميع المعاهدات الأخرى خاصة بمصر تعتبر لاغية وكأنها لم تكن
خامس عشر - تودع المعاهدة الحالية في سكرتارية جمعية الأمم
لتسجيلها بها . وتقر الحكومة البريطانية من الآن بأنها توافق فيما
يختص بها على دخول مصر جمعية الأمم كدولة حرة مستقلة
سادس عشر - تصير المعاهدة الحالية سارية المفعول بمجرد تبادل
عقود إبرامها بين الطرفين المتعاقدين

ويكون إبرامها فيما يختص بمصر على أثر المصادقة عليها بواسطة
جميع أهلية تعقد الاقتراع على الدستور المصري الجديد

وساطة عدلى باشا

المرحلة الثانية

تبادل الفريقان مذكرتيهما وبذا انتهت المرحلة الاولى من المفاوضات وكان المفروض أن تبدأ المرحلة الثانية بعد دراستهما ولكن ظهر أن البون بينهما لا يزال شاسعا . وأن من المتندر التوفيق بين آراء متناقضة كثيرا . فالوفد من جهة أبى قبول مذكرة ملر أساسا لاستئناف مفاوضات يتصدهبها وضع قواعد المعاهدة بين مصر وانكلترا

وعد زملاه لورد ملر مذكرة الوفد جارحة في شكلها وفي بعض بنودها وكان رأيهم أنه لا يمكن قبولها بأي حال من الاحوال . وكتب اللورد الى سعد باشا خطابا بهذا المعنى . وكان يقال أن هذه الشروط يملها عدو لانكلترا حاربها فأغرق أساطيلها ومزق جيوشها واحتل بلادها وجاء يملئ عليها شروطه في عاصمة ملكها

وظن أن الباب أقفل أو كاد وأن كل أمل في الاتفاق ضاع ولكن عدلى باشا تمكن بوساطته وحكمته من حمل لورد ملر على إعادة النظر في مشروعه وفي ضرورة تيسيره بحيث ينطبق على مطالب المحسرين مادام الانكليز يريدون فعلا التسليم لهم بحقوقهم وجرى المفاوضات التالية بين الوفد والجنة بصفة غير مباشرة

أى بواسطة عدلى باشا . فكان يتناول كل نقطة من نقط مشروع الاتفاق ويناقشها مع اللورد . وكان فى كل مناقشاته لا يخرج عما اتفق عليه مع سعد باشا وزملائه

وكان المظنون أن تنتهى المرحلة الثانية من المفاوضات فى الاسبوع الاول من شهر أغسطس ولكن المقبات التى كانت تطرأ لاختلاف النظر أو التقدير كانت تحتم ارجاءها

وأخيراً زار لورد ملر عدلى باشا فى ١٧ أغسطس وقدم له مذكرته المشهورة المؤرخة ١٨ أغسطس ورجاه أن يسلمها للوفد وقد أبدى معاليه للورد ملاحظات فى شأنها وبينها خلوها من ذكر السودان وأفهمه أن هذه مسألة حيوية لمصر فأرسل اللورد لعدلى باشا الخطاب التالى :

« ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ »

« عزيزى الباشا »

« بخصوص الحديث الذى جرى بيننا أمس أعود فأقول مرة أخرى انه ليس بين أجزاء المذكرة التى انا مرسلها اليك الآن جزء يقصد تطبيقه على السودان كما هو ظاهر من المذكرة نفسها ولكنى أرى اجتنابا لكل خطأ وسوء فهم فى المستقبل انه يحسن بنا أن ندون رأي اللجنة وهو أن موضوع السودان الذى لم نتناقش فيه قط نحن وزغلول باشا وأصحابه خارج بالكلية عن دائرة الاتفاق المقصود لمصر فان البلدين يختلفان اختلافا عظيما فى أحوالهما ونحن نرى ان البحث فى كل منهما يجب ان يكون على وجه مختلف عن وجه البحث فى الآخر



محمود أبو النصر بك

« أن السودان تقدم تقدما عظيما تحت ادارته الحالية المؤسسة على مواد اتفاق سنة ١٨٩٩ فيجب والحالة هذه ان لا يسمح لاي تغيير يحصل في حالة مصر السياسية ان يوقع الاضطراب في توسيع نطاق تقدم السودان وترقيه على نظام انتج مثل هذه النتائج الحسنة

« على اننا ندرك من الجهة الاخرى ان لمصر مصلحة حيوية في ايراد الماء الذي يصل اليها ماراً في السودان ونحن عازمون ان نقترح اقتراحات من شأنها ان تزيل هم مصر وقلقها من جهة كفاية ذلك الايراد لحاجاتها الحالية والمستقبلية »

(ملتر)

واننا نأثي هنا على مذكرة ١٨ أغسطس ولو أنها نشرت في الصحف مرات حتى يتيسر للقراء مقارنتها بمشروع اللجنة الأول ومشروع الوفد وهي :
مذكرة ملتر ومقدمتها المؤرخة في ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠

« ان المذكرة المرسلة مع هذا هي نتيجة المحادثات التي دارت بلندن في شهرى يونيه وأغسطس سنة ١٩٢٠ بين اللورد ملتر وأعضاء اللجنة الخصوصية المتدبة لمصر و بين زغلول باشا وأعضاء الوفد المصرى وقد اشترك عدلى باشا في تلك المفاوضات ايضا وهي عبارة عن رسم سياسة يقصد بها تسوية المسألة المصرية على أحسن وجه لمصلحة بريطانيا المظاهى ومصلحة مصر كليهما
« فأعضاء اللجنة مستعدون لان يشيروا على الحكومة البريطانية بقبول السياسة المبنية في هذه المذكرة اذا اقتنعوا ان زغلول باشا وأعضاء الوفد مستعدون ايضا للدفع عنها والترغيب فيها وأنهم يستعملوا كل فؤدهم ليحصلوا على مصادقة جمعية وطنية مصرية على عقد معاهدة كالمعاهدة المبنية في المادتين ٣ و ٤ «
« وواضح انه اذا كان الفريقان لا يتحدان قلبا على تأييد الخطة المقترحة هنا فاتباعها لا يصادف نجاحا »
الامضاء (ملتر)

مذكرة

١ - لكي يفي استقلال مصر على أساس متين دائم يلزم تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تحديدًا دقيقًا ويجب تعديل ما تمنع به الدول ذوات الامتيازات في مصر من المزايا وأحوال الاعفاء وجعلها أقل ضرراً بمصالح البلاد

٢ - ولا يمكن تحقيق هذين الغرضين بغير مفاوضات جديدة تحصل للغرض الأول بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية وآخرين معتمدين من الحكومة المصرية ومفاوضات تحصل للغرض الثاني بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول ذوات الامتيازات وجميع هذه المفاوضات ترمي الى الوصول الى اتفاقات معينة على القواعد الآتية . -

٣ - أولاً - تقدم معاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى تعترف بريطانيا العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية وتمنح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التي تازم لصيانة مصالحها الخاصة ولتحكيمها من تقديم الضمانات التي يجب ان تعطى للدول الأجنبية لتحقيق تخلي تلك الدول عن الحقوق المحولة لها بمقتضى الامتيازات

ثانياً - تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر تعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر في الدفاع عن سلامة أرضها وتعهد مصر أنها في حالة الحرب حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التي في وسعها الى بريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال ما لها من الموانئ وميادين الطيران ووسائل المواصلات للأغراض الحربية

٤ - تشمل هذه المعاهدة أحكاماً للأغراض الآتية . -

أولاً - تمنع مصر بحق التمثيل في البلاد الأجنبية وعند خدم وجود ممثل

مصرى معتمد من حكومته تعهد الحكومة المصرية بمصالحها الى المثل
البريطانى وتعهد مصر بأن لا تتخذ في البلاد الاجنبية خطوة لا تتفق مع
الحالفة أو توجد صعوبات لبريطانيا العظمى وتعهد كذلك بأن لا تعمد مع
دولة اجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية

ثانيا . تمنح مصر لبريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية في الاراضى
المصرية لحماية مواصلاتها الامبراطورية وتأمين المعاهدة المكان الذى تسكن
فيه هذه القوة وتسوى ما تستتبعه من المسائل التى تحتاج الى التسوية ولا يتبر
وجود هذه القوة بأى وجه من الوجوه احتلالا عسكريا للبلاد كما أنه لا يمس
حقوق حكومة مصر

ثالثا . تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشارا يعهد اليه في
الوقت عينه بالاختصاصات التى لصندوق الدين الآن ويكون تحت تصرف الحكومة
المصرية لاستشارته في جميع المسائل الاخرى التى قد ترغب في استشارته فيها
رابعا . تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة لبريطانية موظفا في وزارة الحفانية
يتتبع بحق الفحول على الوزير ويحجب احاطته علما على اللوام بجميع المسائل
المتعلقة بأدارة القضاء فيما له مساس بالاجانب و يكون أيضا تحت تصرف
الحكومة المصرية لاستشارته في أى أمر مرتبط بحفظ الامن العام

خامسا . نظرا لما في النية من قبل الحقوق التى تستعملها الى الآن الحكومات
الاجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الى الحكومة لبريطانية تعترف
مصر بحق بريطانيا العظمى في التدخل بواسطة ممثلها في مصر ليعين أن يطبق
على الاجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الاجنبية وتعهد
بريطانيا العظمى من جانبها أن لا تستعمل هذا الحق الا حيث يكون مفول
القانون جائرا على الاجانب

صفة أخرى لهذه المادة

نظرا لما في النية من قل الحقوق التي تستعملها الآن الحكومات الاجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى في التدخل بواسطة ممثلها في مصر لمنع ان ينفذ على الاجانب أي قانون مصري يستدعي الآن موازنة الدول الاجنبية وتنفذ بريطانيا العظمى من جانبها بان لا تستعمل هذا الحق الا في حالة القوانين التي تتضمن تمييزا جائرا على الاجانب في مادة فرض الضرائب أو لا توافق مبادئ التشريع المشتركة بين جميع الدول ذات الامتيازات .

سادسا . نظرا للعلاقات الخاصة التي تنشأ عن المحادثة بين بريطانيا العظمى ومصر يمنح الممثل البريطاني مركزا استثنائيا في مصر ويحول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين

سابعا . الضباط والموظفون الاداريون من بريطانيين وغيرهم من الاجانب الذين دخلوا خدمة الحكومة المصرية قبل العمل بالمعاهدة يجوز انتهاء خدمتهم بناء على رغبة الحكومة المصرية في أي وقت خلال سنتين بعد العمل بالمعاهدة وتحدد المعاهدة الماش أو التعويض الذي يمنح للموظفين الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص زيادة عما هو محوّل لهم بمقتضى القانون الحالي

وفي حالة عدم استعمال الحق التحول بهذا الاتفاق تبقى أحكام التوظيف الحالية بغير مساس

د - تعرض هذه المعاهدة على جمعية تنظيم ولكن لا يعمل بها الا بعد انفاذ الاتفاقات مع الدول الاجنبية على ابطال محاكمها القنصلية وانفاذ الاوامر المالية المدة لنظام المحاكم المختلطة

٦ - يهدف إلى جمعية التنظيم وضع قانون نظامي جديد تدير حكومة مصر في المستقبل بمقتضى أحكامه وتضمن هذا النظام أحكاما تقضى بعمل الوزراء مسئولين أمام الهيئة التشريعية وقضى أيضا بإطلاق الحرية للهيئة لجميع الأشخاص وبالحماية الواجبة لحقوق الأجانب

٧ - تحصل التعديلات اللازمة ادخالها على نظام الامتيازات باتفاقات تعقد بين بريطانيا العظمى والدول المختلفة ذوات الامتيازات وقضى هذه الاتفاقات بإبطال المحاكم القنصلية الأجنبية لكي يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصها وسريان التشريع الذى تسنه الهيئة التشريعية المصرية (ومنه التشريع الذى يفرض الضرائب) على جميع الأجانب في مصر

٨ - تنص هذه الاتفاقات على أن تنتقل إلى الحكومة البريطانية الحقوق التى كانت تستعملها الحكومات الأجنبية المختلفة بمقتضى نظام الامتيازات وتشمل أيضا أحكاما تقضى بما يأتى . -

أولا . لا يسوغ العمل على التمييز الجائر على رعايا أى دولة وافقت على إبطال محاكمها القنصلية ويتمتع هؤلاء الرعايا في مصر بنفس المعاملة التى يتمتع بها الرعايا البريطانيون

ثانيا . يؤمن قانون الجنسية المصرية على قاعدة النسب فيمنع الأولاد الذين يولدون في مصر لأجنبي بجنسية أبيهم ولا يحق اعتبارهم رعايا مصريين

ثالثا . تخول مصر موظفي قنصليات الدول الأجنبية نفس النظام الذى يتمتع به القناصل الأجانب في أنكلترا

رابعا . المعاهدات والاتفاقات الحالية التى اشتركت مصر في التعاقد عليها في مسائل التجارة والملاحة ومنها اتفاقات البريد والتعرفات تبقى نافذة المفعول أما في المسائل التى ينالها مساس من جراء إبطال المحاكم القنصلية

تعمل مصر بالمعاهدات النافذة المعمول بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية صاحبة الشأن مثل معاهدات تسليم المجرمين وتسليم البحارة الفارين وكذلك المعاهدات التي لها صفة سياسية سواء كانت معقودة بين أطراف عدة أو بين طرفين مثال ذلك اتفاقات تحكيم والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب وذلك كله ربما تعقد اتفاقات خاصة تكون مصر طرفاً فيها

خامساً - تضمن حرية إبقاء المدارس وتعليم لغة الدولة الأجنبية صاحبة الشأن على شرط أن تخضع هذه المدارس من جميع الوجوه للقوانين السارية بوجه عام على المدارس الأوروبية بمصر

سادساً - تضمن أيضاً حرية إبقاء أو إنشاء معاهد دينية وغيرها كالكنائس الخ وتنص المعاهدات أيضاً على التقييدات اللازمة في صندوق الدين وعلى إبعاد المنصر الولي عن مجلس الصحة في الاسكندرية ٩ - التشريع الذي تستلزمه الاتفاقات السالفة الذكر بين بريطانيا

والدول الأجنبية يعمل به بمقتضى مراسيم تصدرها الحكومة المصرية وفي الوقت عينه يصدر مرسوم يقضى باعتبار جميع الاجراءات التشريعية والادارية والقضائية التي اتخذت بمقتضى الاحكام العرفية الصريحة

١٠ - قضى المراسيم العالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة بتحويل هذه المحاكم كل الاختصاص الذي كانت مخولة الى الآن للمحاكم القنصلية والاجنبية ويترك اختصاص المحاكم الاهلية غير ممسوس

١١ - بعد العمل بالمعاهدة المشار اليها في البند الثالث تبلغ بريطانيا العظمى نصها الى الدول الأوروبية الأجنبية وتعهد الطلب الذي تقدمه مصر للدخول عضواً في جمعية الأمم

كيف قطعت المفاوضات

الى هذا الحد كان الشطر الثانى من المفاوضات قد انتهى . .
وأخذ الوفد ينظر فيما يتبع . وكان بين الاعضاء شىء من الاختلاف
فى تقدير مشروع ملتر فالبعض يرى فيه مزايًا يجمله صالحا لاث
يكون أساسا للمفاوضات التالية وكان سعد باشا والبعض الآخر
يقولون انه ليس الاستقلال التام الذى ننشده . وكان أصحاب
الرأى الاول يقولون انهم يصح أن يعصروا المشروع وينظروا فيما
يصح المطالبة بتعديله منه ثم يستأقروا المفاوضات على تلك القاعدة .
ولكن أصحاب الرأى الثانى كانوا لا يتمشون الى هذا الحد فى
النظر الى المشروع وأخيراً أقترح أن تترك الكلمة للامة . فتعرض
عليها مذكرة ملتر لا بداء رأيها فيها وما تقرره بحرى عليه الوفد .
وقد كان بعض الاعضاء يمارض فى فكرة العرض أو الاستنارة
خشية أن تؤدى الى انقسام فى صفوف الامة وأخيراً تقرر إفاد
محمد محمود باشا ولطفى السيد بك والمكباتى بك وعلى ماهر بك
الى مصر

وقد وصلوا الى مصر فى ٥ سبتمبر ولا حاجة الى سرد قصة
الاستنارة . ولكن مما لا شك فيه انهم فدروا المشروع تفسيراً
يحمل على اعتقاد انه يجيىء بالاستقلال فعلا . غير ان المظلم على سير

المفاوضات كان يلتمس لهم كثيراً من المبر في ذلك. فان المناقشات
الشفوية التي جرت بين الوفد ولجنة ملتر كانت تحمل على تأويل
المشروع على النحو الذي سمع منهم هنا فقد كانت المفاوضات
تجرى في دائرة مربة وبشكل غير معين محدود

ومثال ذلك انه لما جرت المناقشة في الاعتراف باستقلال
مصر وطلب الوفد النص على إلغاء الحماية كان رد لورد ملتر يشمر
بأن النص أمر ميسور وانه على أى حال لا فائدة منه ما دام هناك
اعتراف بالاستقلال بل انه يكون بمثابة تحصيل الحاصل
ولما جرت المناقشة في أمر المستشار المالي وطلب قصر اختصاصه
على اختصاص صندوق الدين كان جواب لورد ملتر يحمل على
الطمأنينة الى ذلك

ولما جرت المناقشة في أمر الموظف البريطاني الذي يعين في
وزارة الحفانية عارض الوفد في ذلك وطلب الاقتصار على أن
يكون النائب العام للمعالي المختلطة بريطانيا وأن يتولى اختصاص
ذلك الموظف . فكان رد لورد ملتر أن هذا الامر غير مستحيل
وكذلك كان الحال في المناقشة التي جرت حول القوة العسكرية
ولكن تحديد النقطة التي رابط فيها وعددها وغير ذلك من المسائل
المتعلقة بها تركت على أن تحدد باتفاق يكون جزءاً من صلب المعاهدة
التي ستعقد - وفيه ذلك

عادر رجال الوفد الى باريس يحملون نتيجة الاستشارة فآخذ الوفد
في بحث كل شيء بحثا دقيقا وأخيراً وضمت تحفظات رؤى أنها اذا
أجيتت حقت رغبة سواد الامة وتقرر باجماع آراء أعضاء الوفد أن
لا يتأنف الوفد المفاوضات الا اذا أجيتت التحفظات

وعلى هذا رأى سافر سعد باشا وعبد المزين بك فهمى ومصطفى
النعاس بك وعلى ماهر بك الى لوندرة كما سافر عدلى باشا وهناك
جرى لهم اجتماع بلورد ملنر وبعض أعضاء لجنته وكانت هذه أول
جلسة عقدت بعد استلام مذكرة أغسطس . فتكلم سعد باشا اجماليا
مشيرا الى ما وصلوا اليه

وطالب من على ماهر بك شرح ما حدث بمصر فتكلم بأسهاب
عما فاداه من عرض المشروع والتفسير الذى فسروا به بنوده المختلفة
وكيف كانت تجرى الاستشارة وفي النهاية ذكر لورد ملنر أنه
يوافق على التفسير الذى فسره الاربعة المشروع ويؤيده

ولما وصل الكلام الى التحفظات وعده بذكرها في تقريره
وقال أن البحث في أمرها يحىء في المفاوضات الرسمية . فلما وجد
أن الوفد موطد العزم على ضرورة إجابته اليها قبل ابتداء أية
مفاوضات أخرى أخذ يظهر صعوبة ذلك . فقال أن المناقشة في
التحفظات ستؤدى بطبيعة الحال الى إعادة البحث من البداية وإضاعة
وقت جديد : وأنه يلقى أمامه معارضة كبرى ترى المشروع في

شكله الحالى تساهلا كبيرا تستقد انه ضار بمصالح الامبراطورية .
وان هناك أحزابا لا تريد التمشي في منح مصر الاستقلال الى الحد
الذى سار اليه فيصح ان يبدأ أولا باقتناع كل اولئك المعارضين
بقبول المشروع الحالى حتى اذا تم له ذلك تيسر الاستدراج الى
البقية . وضرب لذلك بمض أمثلة لا حاجة لايرادها هنا

ولكن حجج اللورد لم تنفع الوفد بالتخلي عن نظريته وأخيراً
قال اللورد انه يمد أن مهمة لجنة انتهت وذكر أنهم سيعرفون
تقريرهم الى الحكومة بما وصلوا اليه وانه ليس في وسعهم والحالة هذه
إجابة الوفد الى ما طلب وارجى الاجتماع

واخيراً رأى سعد باشا وبقية زملائه استدعاء الباقين من
أعضاء الوفد ليعضروا الاجتماع التالى الذى سيبت فيه بقطعاها
او استمرارها

وقد وصل الاعضاء الى لوندرو وعقدت جلسة ثانية بين
الوفد بكامل هيئته وبين لجنة ملتر فى ٩ نوفمبر

وقبل هذا الاجتماع قابل سعد باشا لورد ملتر مرتين وقابله
عدلي باشا ثلاث مرات ولكن الجهود التى بذلت لحل اللورد على
قبول مطلب الوفد فشلت . وفى جلسة نوفمبر تال لورد ملتر المذكورة
التالية ذاكرة أنها تجرب عن رأى لجنته وهى :

« رأينا أنه يحسن ان تعقد هذه الجلسة قبل سفر الممثلين المصريين

لجلاء الحالة وترك مجال التعاون على العمل بينهم وبين اللجنة في المستقبل
 « ويظهر من الأخبار التي عاينها الينا السادة الذين رجعوا من مصر
 اخيرا انها تدل على أن هناك جمهورا كبيرا يستحسن التسوية على القاعدة
 الميينة في مذكرة أغسطس ولكنهم قالوا أن في المذكرة قسطا يرغبون تعديها
 وانهم يرغبون أيضا في اضافة شروط جديدة قبلما يعدوننا بتأييدهم لنا من
 غير قيد ولا شرط واتي في غنى عن الاسهاب في الكلام على هذه النقطة
 اليوم لان أعضاء اللجنة مجمعون رأيا على ان لا فائدة من المناقشة في
 التفاصيل الآن

« والمذكرة لم تدع انها تتضمن غير تبيان المبادئ العامة التي يمكن ان
 يبنى الاتفاق عليها . وعلى كل حال لا يكون الاتفاق اذا قررنا عليه الا
 نتيجة مفاوضات رسمية بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية
 والحكومة المصرية كما كنا نوقع ذلك دائما . وفي تلك المفاوضات يمكن
 عرض النقطة الجديدة التي قدمتموها على اثر زيارة بعضكم لمصر وغيرها
 من النقاط التي يمكن ان يعرضها هذا الفريق أو ذاك ومن المستحيل والمكروه
 ايضا أن تمنع الاقتراحات التي ليس فيها مناقضة واضحة لجوهر الاتفاق
 المبين في المذكرة التي تحتاج في حالتها الحاضرة الى توضيح واتفاق قبلما تحول
 الى معاهدة رسمية . ومن رأينا اننا اذا تعرضنا لهذه المناقشات من الان
 لا نكون قد سهلنا حصول التسوية ولذلك يكون الاجدر بنا ان نجتنب
 الان ابداء أى رأى في النقطة الجديدة التي عرضتموها اخيرا مع اننا نعقد
 انه يمكن الوصول الى حل مرضى بل لا بد من الوصول اليه حينما تدور المفاوضات
 القانونية

« والامر الذي يهمنا الان هو أن بلغنا ما بلغناه هو التأثير في الرأى

العام هنا وفي مصر حتي يستحسن التسوية على المبادئ التي استحسانها نحن
وانتم . واعظم من ذلك كله ان نفرس ونقوى بكل وسيلة ممكنة أوامر
الصداقة والثقة المتبادلة التي ساعدت عاداتنا هنا على إيجادها والتي يجب
تعميمها بين الفريقين اذا شئنا أن تفضى مساعيها الى الغاية المطلوبة فأننا
ذلك كله أهم جداً من المناقشة في التفاصيل . أما فيما يخص هذه البلاد فأننا
نؤمل أن تقرير اللجنة الذي نحن مهتمون بالتحجازه بأسرع ما يمكن يؤدي الي
هذه الغاية . وبما ياتل ذلك في الاهمية أن تنتج مساعيكم في مصر نتيجة
مثل هذه ونحن نعتز لكم شاكرين عظم ما فعلتموه من هذا القليل حتى
الآن ولكن من البين انه لا يزال هناك معارضة يجب التغلب عليها وان في
مصر اناسا كثيرين لم يتشربوا روح الاتفاق بل لا يزالون معادين لحسن
التفاهم بين بريطانيا العظمى ومصر لسبب من الاسباب فهم يرتابون في
نيات هذه البلاد أو يدعون ذلك غير مدركين مقدار السخاء الذي تقابل
به بريطانيا العظمى أمانى الشعب المصري وانكم بتبديدكم سوء الظن وسوء
التفاهم وغرصكم حسن الظن في النفوس بدلها تعملون ما لا استطاع عمله
بطريقة أخرى للوصول الى التسوية التي نرغب فيها كلنا أشد الرغبة »



وقد أجاب سعد باشا بأنه يود الوصول الى تسوية أيضاً ولكن مساعيه
لا تنجح . بغائده تذكر اذا لم يتمكن من ادخال الطلائنة على مواطنيه فيما يخص
بالتحفظات لا سيما اذا لم يستطع أن يقول لهم أن بريطانيا الفت الحماية فعلا
وهكذا قطعت المفاوضات وعول الوفد على السفر الى باريس . وكان
على باشا قد زار لورد ملتر رجا . أن يتمكن من اقناعه وأطلع اخوانه رجال
الوفد على ذلك . ورأى أن يبقى بعدهم لأعادة الكرة على اللورد متى جاء .

نُرد له الزيارة

وفعلا ذهب الورد لزيارته فأفهمه معاليه أن الوفد مصر على ضرورة قبول التحفظات وفي مقدمتها إلغاء الحماية . وقال له انه لا يوجد مصرى يقبل استئناف المفاوضات بصفة رسمية أو غير رسمية ما لم ينص صراحة على إلغاء الحماية . وأن الأمة المصرية في كل جهادها الماضى لم تكن هازلة وإنما كانت تريد الوصول الى تحقيق أمنيتها في الاستقلال والتخلص من الحماية . ولكن الورد أصر على أن هذا يجيء في المفاوضات الرسمية . وأنه لا يجد هنا مجالاً دون تحقيقه فيها فإن انكسرتا تريد فعلا الوصول الى حل . نهائى يرضى المصريين و يصون مصالح البريطانيين والاجانب .

بعد قطع المفاوضات

الحوادث الاخيرة

نحاشيت في هذا الكتاب دائما سرد شيء من الاختلافات التي كانت تقع في الوفد لان هذه الاختلافات على تفاوتها تقع دائما في كل هيئة مهما كان عددها وكان مبلغ اتفاق أعضائها أصلا في المبدأ والمزاج والميول الخ الخ ولم أذكر الا الحوادث التي كان لها تأثير فعلى في تكوين الوفد نفسه أو في أعماله مباشرة

وقد كنت أود أن أختم كتابي عند هذا انتهاء المفاوضات . وهو الحد الذي كنت فيه بأوروبا وتيسر لي استقاء كثير من معلوماتي فيه من مصادر متصلة بحركة المفاوضات وغيرها . ولكن حوادث جدت ذات صلة مباشرة بالمساعي المبذولة . وكنت أريد نحاشي الإشارة إليها لولا أنها أصبحت سرا دائما تتلقفه الافواه وتتناقله اللسان في كل مجلس ومنتدى وقد كثرت فيها الاقوال على أنواع مختلفة وألوان متباينة طبقا لمشرب كل راو وغاية كل محدث مما أصبح يستقيم معه نشر الحقيقة

وقد كتبت الى بعض الذين كانوا يباريس من المختلطين بالوفد المتصلين بمسالى رئيسه وأعضائه استعلم منه عما حدث وأدى الى الاشاعات الخاصة بعدلى باشا وبعودة ستة من أعضاء الوفد . أقول



تمثال « نهضة مصر » قبل الانتهاء منه

سنة لان المكباتى بك غادر باريس مع زملائه فقصده ايطاليا بمض
أمر خاصة فى طريقه الى مصر

أما فيما يخص بعدلى باشا فيقول مكاتبى أنه ليس فى وسعه
الجزم بكل ما روى عن أسباب الخلاف الذى وقع فى وقت ما خاصاً
بعدلى باشا لان القسم الاول منه وقع بلوندره ومكاتبى كان يبارس
فى ذلك الحين

أما فى باريس فقد كان السبب فى ازدياد الفتور والتفراف الذى
أرسله مراسل احدى الصحف ، أما بعدلى باشا فقد كان أرسله
بعد سوء تفاهم قيل انه وقع بلوندره

وكان عدلى باشا قد بقى بلوندره أياماً قلائل بعد سفر الوفد
حاول فيها قناع الاورد بضرورة قبول تخفيضات الوفد لاسيما فيما
يتخص بالغاء الحماية . وأثناء وجوده بلوندره تلقى من بعض أصدقائه
بمصر تفرافاً بما ورد من المراسل . فلما عاد الى باريس قصد الوفد
واطلع سعد باشا على التفراف فنفى معاليه العلم به

وحدث أيضاً أن أرسل أحد أعضاء الوفد الى صديق له بمصر
تفرافاً قال فيه ان عدلى باشا كان كارثة على الوفد

واطلع عدلى باشا بمحمد باشا محمود وحيد باشا والمكباتى بك
على كنه تفراف المراسل فاستاءوا جميعاً وأرسلوا تفرافات ثناء على
وطنية عدلى باشا واخلاصه

واجتمع أكثر أعضاء الوفد وشاوروا في الأمر ثم اجتمعوا
بالرئيس وبسطوا المال عليه رأيهم ثم اقترحوا عليه ارسال التلغراف الى
مصر يقول فيه ان الوفد وان كان قد صرح بأنه لا يستأنف المفاوضات
قبل التصريح بقبول التحفظات وفي مقدمتها النساء الحماية الا أنه
لا يمنع اذا ألف عدلى باشا «هيئة» رسمية واستأنف المفاوضات
على قاعدة تحقيق التحفظات ولا يمتنع عن تأييده اذا تمكن من تحقيق
التحفظات

والظاهر أن الاجتماع لم يؤد الى نتيجة واكتفى معالي رئيس
الوفد بارسال التلغراف الذي قال فيه أن عدلى باشا لا يعمل عملاً بغير
اتفاق مع الوفد

هذا فيما يختص بهدى باشا

أما فيما يختص بالأعضاء العائدين فيقول مكاتبي أن الوفد
اجتمع في ٣ يناير سنة ١٩٢١ وبحث فيما آل اليه الأمر . . .
وقال أوزرجو الحصول على . . .
شيء منهم وخير ما فعل الآن انما هو العودة الى مصر ولا تريب
على المجد المجتهد اذا لم يصل مادام قد قام بالواجب

وكان يؤيده في رأيه هذا سينوت بك وواصف غالى بك .
وكان ماهر بك يسمى دائماً للتوفيق . أما الباقون فكانوا يرون أنه
لا مجال لسكل هذا اليأس مادام الحكومة البريطانية لم تقطع برفض

التحفظات . وانه يصح أن يترك الباب لهيئة يشقون بها للقيام
بالمفاوضات الرسمية على قاعدة التحفظات ويقف الوفد وقف الرقيب
عليها فلا يدخل المفاوضات عملا بانه قرار الذي صدر بإجماع الآراء
من أنه لا مفاوضة الا بعد قبول التحفظات

وأخذ أصحاب هذا الرأي يدلون بحججهم الى الرئيس فناب
منهم أن يضعوا البرنامج الذي يرونه ويرضوه عليه

وفي ٥ يناير جاؤد برنامج من شأنه أن يقف الوفد جانبا فلا
يشترك في مفاوضات ولكن اذا تألفت هيئة يركن اليها برئاسة
شخص يوثق به فيصح أن يترك له مجال التفاوض دون عرقلة عمله
على شرط ان تلمن الهيئة عند تأليفها برنامجها وان تنال قبل بداية
المفاوضات تحقيق التحفظ الخاص بالناء الحماية وتلمن انها جادة في
الحصول على بقية التحفظات فاذا لم تنلها واستعالت كانت حجتها
حجة حكومة على حكومة ويكون الوفد في كل هذا رقيقا . بعيدا
عن المفاوضات الرسمية

فاخذ سعد باشا البيان وفي ٧ يناير أبي توقيعه وامتنع عن
إصداره ولما قيل له أن الاغلبية وافقت عليه قال ان المسألة ليست
مسألة أغلبية وانما مسألة توكيل فقال الاعضاء انه ليس في العمل
الذي يقترحونه أي خروج عن التوكيل ولكن الباشا أصر على
رفض التوقيع

وفي ٧ يناير نفسه وصل الى الوفد خطاب من لورد مانتر قال فيه انه يستحيل على الحكومة الانكليزية الناء الحماية قبل أن تعرف على أي وجه تضمن مصالحها

وعلم الاعضاء العائدون أن سعد باشا أعطى نجيب أفندي حديثاً لجريدة الاخبار قال فيه بابتداء المفاوضات متى وعدت الحكومة البريطانية بقبول التحفظات لاسما الناء الحماية. وانه أعطى من قبل مثل هذا الحديث لجريدة «الدائلي هرالد» التي تصدر بلوندره ثم قيل لهم ان الدكتور حامد محمود الملقق بسكرتارية الوفد سافر الى انكرا في ٨ يناير يطلب من المستر بلنت التوسط لدى لورد مانتر على قاعدة وعد بالناء الحماية فادهشهم الامر

وكان أول ما عرف أو تلك بالحديث الذي أعطى لنجيب أفندي بواسطة «المورنج بوست» إذ أرسل اليها مراسلها بالقاهرة ترجمته ذاكراً أن هذا تقرير من الوطنيين الخ الح فسالوا سعد باشا عنه وانتهى حديثهم معه بارسال الحديث الذي نشرته الاهرام بعد ذلك لمراسلها وفيه تصحيح لا يمكن أن يفهم من الحديث الاول

والظاهر أنهم استاءوا لان معالي الرئيس لم يطلعهم على ما فعله فاحتجوا على ذلك وعولوا على السفير وحجز بعضهم أما كتبهم في البواخر ولكن وصل عبد الملك أفندي جزمه واسماعيل أفندي كامل وقاما بيمض مساعي لم تؤد الى نتيجة فقرر رأي الستة بعد ذلك على السفير

ويوم سفرهم ذهبوا لزيارة الرئيس وأطلبوه على عزمهم وذكروا
 أنهم سيوافونه بحالة الشعور في مصر وميول الاهالي فقال لهم أنه
 ترد له معلومات كافية عن ذلك

فهرست الكتاب

صحيفة

٣	الاهداء
٥	مقدمة
٩	كيف تحركت المسألة المصرية في فرنسا
١٧	منشأ الجمعية المصرية
٢٥	جهود الجمعيات المصرية
٣٧	مؤتمر الجمعيات المصرية
٤٣	كيف تألف الوفد المصري
٥٦	بين مصر وباريس
٧٣	الاحمال الرسمية
٨٧	بعد المعاهدة - هل انتهت مهمة الوفد ؟
١٠١	حركة أمريكا
١١٦	تكريم المرأة المصرية
١١٧	مصريين الماسونيين
١٢٠	في صالة جافو
١٢١	في داخلية الوفد
١٣١	مطبوعات الوفد والنشر
١٤٨	مصر في حرب حقوق الانسان
١٥٩	مسألة الحماية
١٧٢	خيانة أم اخلاص
٢١٩	لجنة ملقر

- ٢٢٨ المفاوضات في مصر
 ٢٣٧ كيف سافر الوفد الى لوندرة
 ٢٤٦ المفاوضات في لوندرة
 ٢٦١ مشروع ملتر الاول
 ٢٦٥ مشروع الوفد
 ٢٧١ وصاغة عدلى باشا
 ٢٨١ كيف قطعت المفاوضات
 ٢٨٨ بعد قطع المفاوضات

دار البعثات قسم النشر والتوزيع
٢٩ شارع العمالة ١١٢٧١ القف طرة
سد. ت. ٠١ ٣١٤ - ب. حق. ١٠١٤
م. ض. ١٩١ ٢٤ ٤١٦٦ ٥ مدينة نصر

